

٢١٧٤ ملتقى الأبحر، تأليف الحلبي، إبراهيم بن محمد

٢٠٢ ٩٥٦هـ. بخط ملا قاسم بن داود سنة ١٢٢١هـ.

٢٢١ ق ١٧ س ٢٢ × ١٦ سم

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، طبع عدة طبعات

٦٦٦٢

آخرها سنة ١٣٢٥هـ.

الأعلام ٦٤: ١ معجم المطبوعات ١ : ١٣

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف ب- النسخ ج- تاريخ النسخ

١٢٤٢
٢

١٤-٨/٨/١٥

777K

٧٠

منه
١٠٠

مسائل شتى
٢١٤

كتاب
الفرایض
٢١٦

فصل والعصية
٢١٧

فصل حجة الحومان
٢١٧

فصل ذوالرحم
٢١٩

فصل والفرق
٢١٩

حساب الفرایض
٢٢٠

فصل وتداخل
العددين
٢٢٠

قال الفقير
هذا آخر ملحق
الابحر
٢٢١

هذا كتاب ملحق بالابحر
ملحق وملحق بالابحر

ينبغي لطالب العلم ان يكتب هذه الحروف
في ظهر الكتاب لان الله تعالى يجعل لكل
خصائص هذا ان يجعل طالب العلم
مذهبا قادرا على شئ
في الامم والاسماء

وقيل هو في الحقيقة فضيلة عند الامام وعند وليه الفصل لان الذي علم من هذا
 والنية والنية المنصوص واستيعاب الرأس بالبحر وفي
 هذه الثلاثة مستحبة والولادة ومع الاذن بماء الرأس و
 مستحبة الياسمين ومع الرقية والمعاني النافضة لخروج
 من البدن ان سأل نفسه الما يلحقه حكم التطهير والحق بلا
 والحق مساواة البراق المالحى خلافا لمحمد وهو يعتبر اتحاد السبب وابو
 المجلس وما ليس حدثا ليس غا والمجنونة والسكر والاعاء
 وفهمه بالحق في صلوة دار ركوع وسجود ومباشرة
 مضطجع او متكئا ومستند الما لو
 او لم يسقط لا نوم قائم او قاعدا او ركة او ساجدا ولا خرو
 او لم يسقط منه او لم يسقط منه او لم يسقط منه او لم يسقط منه
 الفصل غل الغم والانف وسائر البدن لادلكه قبل ولاذ
 حال الماتحت جلدة الا لقف وسنته عند يده وفرجه
 فحاشه ان كانه وانوضد الارجلية وتلك المستوجب القليل المستوجب
 من الماتحت جلدة الا لقف وسنته عند يده وفرجه
 فحاشه ان كانه وانوضد الارجلية وتلك المستوجب القليل المستوجب

ثم عند الرجلين لا في مكانه ان كان في مستنقع الماء وليس على
اي مجتمع الماء
الملة تنفق ضغيرتها ولا يلقها ان بل اصلها وقرض لانزال
او ترك تنفق منه في موضع واحد او في موضعين
من ذى دفع وسلموه ولو في نوم عند انقضاء لا خروج
خلاف لابي يوسف ويرويه مستيقظ لم يذكر لاحتمال بللا
ولو من ذى اصله قاله ولا يلج حشفة في قبل ودرين ادنى
حتى وان لم ينزل على الفاعل والمنفعل ولا ينقطع حشفة
نفس لا يلقى ويروي واحتمال بللا بلل وابلج في جميع
او ميسر بللا انزال وسر للجمعة والعبد والاحرام و
عرفه ووليت كفاية ومن السلم حبا والاذب ولا يجوز في
لمحدث من مصحفا لا بفلا والمنفصل المتصل في الصحيح
وكره بالكم ولا من درج في سورة الابصرة ولا يلج في
المسجد للضرورة ولا قراءة القرآن وتودون اية الاعلى
وجه الدعاء والثناء ويجوز الذكر والتسبيح والدعاء والى
والنفساء كالجنب **فصل** ويجوز الطهارة باماء المطلق كما في
السما والعين والبرق الا اودية والبحار وان غير طاهر بعض
او صاف كالتراب والزعفران والهابونا وان شئ بالملك لاجاء
خرج من طبعه كثر الاوراق او بقلية غيره او بالطلع كالاشجار
والنخل لا ينقض الوضوء

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf from an old book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and faint smudges, characteristic of old paper. A vertical crease is visible near the left edge, and there are some small, dark spots scattered across the surface. The overall tone is a warm, off-white or light beige.

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

ووليس على
قروض لانزال
مضاه لاخروج
الاحكام بللا
ودبر من ادنى
لما حيف و
باج في هيمه
والاحرام و
ب ولا يجوز
طاف الصبح
ولا يحب غول
ايه الاعلى
الدعاء والى
المطلوب كما ان
غير طاهر بعض
يا بامك لا بما
مع الاثر هو فاع
منه الذي والط

في مستنقع الماء
 اعجم جمع
 بل اصلها واو
 ونوم عندنا
 سيقظلم يذكر
 في قبل
 ينقول ولا تنفق
 الصالحين
 لام بلا بلي وايا
 عة والعبد
 سلم جبا والاند
 لفصل المص
 سورة الابصر
 نقران وتودو
 ذكر والتسبيح
 الطلحارة بالما
 رية والبحار
 لها بونا وان
 فليغثه او بالظ

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ثم عند الرجلين
المرأة تنفق نصف
أور
منى ذى دفق
خلاق لابي يوسف
ولو مذ ياح
حتى وان لم ينز
نفسا للمذى
او ميسر بلا انز
عرفه ووجه لم
لمحدث من
وكره بالكم ولا
المسجد الاضر
وجه الدعاء وال
والنفساء كالجنت
السماء والعين
اوصاف كالزوار
خرج عن طبعه ك

فان من ان في ويغنيك الله عليه ثلاثا ثم يغنيك الله عليه كل ما تري

This image shows a vertical strip of a manuscript page. The text is written in a dense, cursive script, characteristic of medieval or early modern manuscripts. The ink is dark, and the parchment or paper appears aged and slightly discolored. The text is arranged in a single column, with some variations in line spacing and occasional larger, more decorative initials or markers. The overall appearance is that of a historical document, possibly a letter or a page from a larger work.

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

ووليس على
قروض لانزال
مضاه لاخروج
الاحكام بللا
ودبر من ادنى
لما ع حيف و
باج في هيمه
والا حرام و
ب ولا يجوز
طاف الصبح
ولا يحب غول
ايه الاعلى
الدعاء والى
المطلوب كما ان
غير طاهر بعض
يا بامك لباي
مع الاشارة
في الذن والط

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ثم عند الرجلين
المرأة تنفق نصف
أور
منى ذى دفق
خلاق لابي يوسف
ولو مذ ياح
حتى وان لم ينز
نفسا للمذى
او ميسر بلا انز
عرفه ووجه لم
لمحدث من
وكره بالكم ولا
المسجد الاضر
وجه الدعاء وال
والنفساء كالجنت
السماء والعين
اوصاف كالزوار
خرج عن طبعه ك

فان من ان في ويغنيك الله عليه ثلاثا ثم يغنيك الله عليه كل ما تري

This image shows a vertical strip of a manuscript page. The text is written in a dense, cursive script, characteristic of medieval or early modern manuscripts. The ink is dark, and the parchment or paper appears aged and slightly discolored. The text is arranged in a single column, with some variations in line spacing and occasional larger, more decorative initials or markers. The overall appearance is that of a historical document, possibly a letter or a page from a larger work.

وقال ابو حنيفة والثاقفي رحمه الله تعالى في قوله طاهر غير مكروه وامان لم يخطئ الفقيه ثم سئل عن شرب الماء على
الطير وسواكن البيت كالحية والفأرة مكروه وسورته لم يوجد غيرهم فيهم
البغل والخنزير مكروه فيه يتوضأ به ان لم يوجد غيره ويستم
به واياها قدم جاز وعرف كل شئ كسوته وان لم يوجد
الاينس التيميم ولا يتوضأ به عند ابى يوسف وبه يفتى
وعند الامام يتوضأ به وعند محمد يجمع بينهما **باب التيميم**
يتميم لمسافر من هو خارج المصلي عنه عن ابي اميالا
او لم يفرح في زيادة او بطول برئه او خوف عدو او
سبح او عطش او لفقد الماء كان من جنس الارض
كالتراب والرمول والفوة والجبس والحل والزنجير
والجص وتوالت في خلافه وخصه ابو يوسف بالتراب
والرمول ويجوز بالثمن حال الاحتياج خلافا لشرطه عليه
الجزع استعمال الماء حقيقة او حكما وطهارة تصعيد
والاستيعاب في الاصح والنية ولا بد من نية قرب
مقصود لا تصح بدون الطهارة فلو تيمم كافر فلا
سلام للجوز صلواته به خلافا لابي يوسف ولا يشترط راسع
تعيين الحدث والجنابة هو الصحيح وصفه ان
يفيد به في الصعيد فينضمهما ثم مسح بهما وجهه اربع
فان قال سواد الذكر بخمس لا يشرع في غسله ولا في مسح
فان قال سواد الذكر بخمس لا يشرع في غسله ولا في مسح

وقال ابو حنيفة والثاقفي رحمه الله تعالى في قوله طاهر غير مكروه وامان لم يخطئ الفقيه ثم سئل عن شرب الماء على
الطير وسواكن البيت كالحية والفأرة مكروه وسورته لم يوجد غيرهم فيهم
البغل والخنزير مكروه فيه يتوضأ به ان لم يوجد غيره ويستم
به واياها قدم جاز وعرف كل شئ كسوته وان لم يوجد
الاينس التيميم ولا يتوضأ به عند ابى يوسف وبه يفتى
وعند الامام يتوضأ به وعند محمد يجمع بينهما **باب التيميم**
يتميم لمسافر من هو خارج المصلي عنه عن ابي اميالا
او لم يفرح في زيادة او بطول برئه او خوف عدو او
سبح او عطش او لفقد الماء كان من جنس الارض
كالتراب والرمول والفوة والجبس والحل والزنجير
والجص وتوالت في خلافه وخصه ابو يوسف بالتراب
والرمول ويجوز بالثمن حال الاحتياج خلافا لشرطه عليه
الجزع استعمال الماء حقيقة او حكما وطهارة تصعيد
والاستيعاب في الاصح والنية ولا بد من نية قرب
مقصود لا تصح بدون الطهارة فلو تيمم كافر فلا
سلام للجوز صلواته به خلافا لابي يوسف ولا يشترط راسع
تعيين الحدث والجنابة هو الصحيح وصفه ان
يفيد به في الصعيد فينضمهما ثم مسح بهما وجهه اربع
فان قال سواد الذكر بخمس لا يشرع في غسله ولا في مسح
فان قال سواد الذكر بخمس لا يشرع في غسله ولا في مسح

قد بها لأمها لو كانت محبوبة بحيث لا يصل منقلها
إلى ما تحت رجلها ومنه لا يمكن خالها لأن الأصل فيها
الطهارة نظراً إلى حماتها والكراهية باعتبار مخالطتها الجانيين
الحية والغزاة والورغبة في مكنى النورفة سداء ابرص وجف
وهي والأسد والعنز والنمرو وقال الشافعي طاهر سوى سوس القليب
والخنزير وقال مالك سوى طاهر أيضاً من زرع الكلب
لانها من الطوائف مستحل

عليه ما توهدهم يتهم كافرا للاسلام لم يقم خلافا لا في بوجهه لا في نوعه ثم كما اشرع فيه والاصوة اخبرني عن ابي جعفر وقالوا

وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْعَنُ مَا يُلْقِي وَيَتَّبِعُهُمُ الشَّيْطَانُ وَمِنْهُمْ كَذِبٌ عَظِيمٌ

وفي الشفاقي
 على البحر واليابس
 العبد لا يتقرب من
 الخالق الا بالحق
 الذي لا يورث
 الملكوت
 والحق لا يورث
 الملكوت
 والحق لا يورث
 الملكوت

في البحر

قالت عائشة رضي الله عنها كنت
أفرك أذنك فقلت لو بد رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن كان راسي
في الحوض ما لم يغمس من الفضل
فما كان يغمس في الزينة في الساعات
وغيره من الشوق أن يغمس في الزينة في الساعات
سوى الماء كالمحوض الصابون مسك

قوله صلى الله عليه وسلم
الغزير من غزير من غزير
والغزير من غزير من غزير
والغزير من غزير من غزير

بما يعقل فلا بد من الغسل والتمسح ويظهر أن يس
بالفرك والأيضال والتسيف ونحوه بالمسح مطلقا
والأرض بالمحافق وذهب الأثر للصلوة ولا يتم
وكذا الأثر للغزير والتمسح المنسوب والشجر والكلاء
غير المقطوع هو المختار والمنفصل والمقطوع لا بد
من غسله وطهارة المرقى بزوال عتبه وبعثه
شوقه والوعد المرقى بالفضل تلك أو سباق
الغمر كل مرة أن أمكن غمره والآفة للتحقيق كل مرة
حتى ينقطع النفاط وقال محمد بعدم طهارة غير
التمتع أبدا ويظهر ما يتجس بجرى الماء عليه
يوما وليلة ونحو البروت والقدرة بالحرق حتى يصير
مراد عند محمد هو المختار خلافا لابي يوسف وكذا
يظهر مما روي في الملحمة فصار لما وعق قدر الدلم
مساحة كوض الكف في الرقيق ووزن بقدر متفقا
في الكيف من نجس مقلد كالدلم والبول ولو من
صغير لم يأكل وكل ما يخرج من بدن الإنسان موجب
للتطهير والمزور والذباحة ونحوه وبول الجمار و

وقال في من الشافعي رحمه الله قليل الغزيرة وكثيرها
سواء لأن الفضل الموجب للتطهير لم يفسد ولو أن
القليل لا يكتفى عنه فيجعل عفو شره

قوله صلى الله عليه وسلم
الغزير من غزير من غزير
والغزير من غزير من غزير

والهرة والقارة وكذا الروث والخشب خلافا لهما
فإن رجع الشوب من نجس كبول الفرس وما يؤكل لحمه
وغزير طير لا يؤكل وبول انتهي مثل رؤس الأبرعق
ودم السمك وغزير طيور ما كوله طاهر إلا الدجاج
والبط ونحوه ولها البغل والجماد طاهر وعند أبي
مخنف وماء ورد دغ نجس نجس كفسه ولو لم يثوب
طاهر غزير نجس فظهر فيه رطوبة إن كان
يحيى لو عمر قط نجس والآفة كما لو وضع ثوب
رطب على مطين بطين نجس جاف ولو يتجس حرق
ففسه وغسل حرقا بلا تحرك بطهارة كمنطقة
بالتعليق حرته وسها فقل بعضها أو ذهب
طهر كلها واتفحة الميتة وبينها طاهر خلافا لهما
فصل والاستنجاء سنة مما يخرج من أحد السبا
السبيلين غير الريح وما سق فيه عدد بد يسحه
بتوحيه حتى يتقيه ويدبر بالجر الأولى ويقبل بالثاني
ويدبر بالثالث في الصيف ويقبل الرجل بالأول و
يدبر بالثاني والثالث في الشتاء وغسله بالماء بعد

فإن رجع الشوب من نجس كبول الفرس وما يؤكل لحمه
وغزير طير لا يؤكل وبول انتهي مثل رؤس الأبرعق
ودم السمك وغزير طيور ما كوله طاهر إلا الدجاج
والبط ونحوه ولها البغل والجماد طاهر وعند أبي
مخنف وماء ورد دغ نجس نجس كفسه ولو لم يثوب
طاهر غزير نجس فظهر فيه رطوبة إن كان
يحيى لو عمر قط نجس والآفة كما لو وضع ثوب
رطب على مطين بطين نجس جاف ولو يتجس حرق
ففسه وغسل حرقا بلا تحرك بطهارة كمنطقة
بالتعليق حرته وسها فقل بعضها أو ذهب
طهر كلها واتفحة الميتة وبينها طاهر خلافا لهما

الحج افضل بفسل يديه ولا تم المخرج ببطن اصبع او
 اصبعين او ثلث لا بوسها وترخي مبالغة ان لم
 صائما ويجب انجا وز النجس المخرج اكثر من درهم
 ويعتبر ذلك وراء موضع الاستنجاء ولا
 يستنجي بقطم وروث وطعام وعينه وكره
 استقبال القبلة واستدبارها بول او نحو
 ولو في الخلا **كانت الصلوة** وقت الفجر من طلوع الحج
 الى الثاني وهو البياض المفترض في الاقوال الى طلوع
 الشمس ووقت الظلم من زوالها الى ان يصير ظل
 كل شيء مثله سوى في الزوال وقال لا الى ان يصير
 مثله ووقت العصر من انتهاء وقت الظلم الى غروب
 الشمس ووقت المغرب من غروبها الى مغيب الشفق
 وهو البياض كما بين في الاقوال بعد المرة عند ان خفيفة
 وقال هو المرة قبل وبه يفتي ووقت العشاء و
 الوتر من انتهاء وقت المغرب الى الفجر الثاني فلا يقدم
 الوتر عليها للترتيب ومن لم يجد وقتها لا يجبان
 عليه ويستحب الاسفار بالفرج حيث يمكن ادائه

بترتيب اربعين اية او اكثر ثم ان ظهر فساد الطهارة يمكنه
 الوضوء واعادته على الوجه المذكور والابرا في
 الصيف وتأخير العصر ما لم يتغير الشمس والعشاء الى
 ثلث الليل والوتر الى اخره لما يشق بالانتباه والا قبل
 النوم وتبجيل طهارة الشتاء والمغرب وتبجيل العصر
 والعشاء يوم القيمة وتأخير غيرهما ومنع عن الصلوة
 وسجدة التلاوة وصلوة الجنائز عند الطلوع و
 الاستواء والغروب الا عصر يومه وعن النفل و
 ركعتي الطواف بعد صلوة الفجر والعصر لا من قضاء
 فائته وسجدة تلاوة وصلوة جنازة وعن النفل بعد
 طلوع الفجر اكثر من ستين وقبل المغرب ووقت الخطبة
 ايا كانت وقبل صلوة العيد وعن الجمع بين صلوتين في
 وقت الا يعرفه ومن دلفه ومن طهرت في وقت عصر
 او عشاء صلتهما فقط ومن هو احل فرض في آخر وقت اذا اكل وقت البلوغ عليه في اخر وقت يقضيه دون اذنه
 يقضيه لا من حافت فيه **باب الاذان** سن الفرائض
 دون غيرها ولا يؤذن لصلوة قبل وقتها ويعاد فيه
 لو فعل خلافا لابي يوسف في الفجر يؤذن للفائتة ويقيم

بالثناء للنفقة الواحدة

في الصلاة

وكنا لا والى القوائى وخير فيه للبواقي وكذا تركه
 للمسا فقلا لمصلحة في بيته في المصرونه بالمها لاللسا
 وصفة الاذان معروفه ويزاد بعد فلاح اذان الفجر
 الصلوة خيري التوم منهن والافان منهن ويزاد بعد
 فلا صا قد قامت الصلوة مرتين ويزاد منهن ويزاد بعد
 التهج والتلين ويستقبل بها القبلة وبكل وجه منتهى
 عند في على الصلوة وعلى على الفلاح ويستدبره صوته ان لم
 يغفل التحويل واقفا ويجعل اصبعه في اذنيه ولا يتكلم في ذلك
 اشياءهما ويجلس بينهما الا في المغرب فيفصل بسكينة ولا
 بجلسة خفيفة واستحسن المتأخرون التوسيع في كل
 صلوة ويؤذن ويقيم على وجاز اذان المحدث وكراهه
 اقامته واذان الجنب ويعاد كاذان المائة والمجنون
 والسكران ولا تعاد الا اقامة وتصح كون المؤذن
 عالما بالسنة والاوقات وكراهه اذان الصبي والفاسق
 والفا على اذان العبد والاعلى والاعرابي وولدا
 الزنا واذان قال حي على الصلوة قام الامام والجماعة
 واذان قد قامت الصلوة شفعوا وان كان الامام

لنقول صلي الله عليه وسلم لبلال اذا اذنت
 فقل

تتمه لا يؤمنون بحرف **بشروط**
الصلوة في طهارة بدن المصلي من حدث وخبثه وتوابعه
 ومكانه وسائر عورته واستقبال القبلة والنية
 وعورت الرجلين تحت سترته الى تحت ركبته والامة
 مثله مع زيادة بطنها وظهورها وجميع بدن الحرة
 عورة الا وجهها وكفيها وقدميها في رواية وكشف
 ربع عضو عورة عن كالبطن والفخذ والساق
 وشعرها النافذ وذكره بفردته والاثنين وحدها
 وحلقه الذي يبرفدها وعند ابى يوسف انما يمنع انكشاف
 الاكثرو في النصف عند روايتان وعاد ما يزيد النجاسة
 يصلي معها ولا يعيد ولو وجد ثوبا يبرقه طاهر وصلى
 عيانا لا يحزبه وفي اقل من ربعة تحيزه والا فضل
 الصلوة به وعند محمد تلمزم وان لم يجد ما يستوعورته
 فصلى قائما بركوع وسجود جازوا لا فضل ان يصليها
 قاعدا باعاء وقيلة من بركة عين الكعبة ومن بعد
 جهتها فان جهلها وما يجد من يستلها عنها تحزى
 وصلى وان علم بخطائه بعد هلا يعيد وان علم فيها

[illegible]

يكون استغفارنا لك
 الذي فينا وفيك
 يا ذا الجلال والإكرام
 ويقول الله أكبر
 في موضع وسبب

الثناء والتكبير والركوع وتسبيحه
وعينه على يساره تحت سرته وتكبير الركوع وتسبيحه
ثلاثا ورفع من واخذ ركبتيه بيديه وتفريق اصابعه
وتكبير السجود وتسبيحه ثلاثا ووضع يديه وركبتيه
واقتران رجله اليسرى ونصب اليمنى اليمنى والثوب
والجلسة والصلوة على النبي عليه السلام والدعاء

وادابها نظره الى موضع سجوده وكظم فيه عند
 الثأوب واخراج يديه من كفيه عند التكبير ورفع
 الساعان ما استطاع والقيام عند حي على الصلوة
 وقيل عند حي على الفلاح والشروع عند قيامه
 الصلوة **فصل** ينشئ المصنوع في الصلوة واذا اراد
 الدخول فيها كبر حاذفا بغير رفع يديه حاذيا باباها
 شتمى اذنيه وقيل ماسا وعند ابي يوسف رفع مع الايمن عن
 التكبير لا قبله والمرأة ترفع خذاء منكبها وتقرأ الآيات

عند حمد وعند أبي يوسف بالوضع ثم يرفع رأسه مكبرا
 ويجلس مطمئنا ويكبر ويسجد مطمئنا ثم يكبر للتهنؤ
 فيرفع وجهه ثم يديه ثم ركبته وينهض قائما من
 غير قعود ولا عثا ويبديه على الأرض واثنائه
 كالاولى الآية لا يشئ ولا يتعوذ ولا يرفع يده
 الا في فقهسي صريح فاذا رفع رأسه من السجدة
 الثانية من الركعة الثانية افتوش رجله اليسرى
 فجلس عليها ونصب يمينه نصبا ووجهه اما عند
 نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط اصابعه
 موجهة نحو القبلة وقراء تشهد ابن مسعود رضي الله
 وهو الحيات لله والصلوة والطيبات الى آخره
 ولا يزيد عيسى في القعدة الاولى ويقرأ في ما بعد الا
 ولبين الفاتحة خاصة وهو افضل وان سجد او
 سكت جاز والقعود الثاني كالاول والمرأة تنو
 تترك فيهما وهو ان تجلس على اليسر اليسر
 وتخرج كلتا رجليهما من الجانب الايمن فاذا تم
 التشهد فيه صاع على النبي وم ودعا ما يشبه
 ثلثا

عند حمد وعند أبي يوسف بالوضع ثم يرفع رأسه مكبرا
 ويجلس مطمئنا ويكبر ويسجد مطمئنا ثم يكبر للتهنؤ
 فيرفع وجهه ثم يديه ثم ركبته وينهض قائما من
 غير قعود ولا عثا ويبديه على الأرض واثنائه
 كالاولى الآية لا يشئ ولا يتعوذ ولا يرفع يده
 الا في فقهسي صريح فاذا رفع رأسه من السجدة
 الثانية من الركعة الثانية افتوش رجله اليسرى
 فجلس عليها ونصب يمينه نصبا ووجهه اما عند
 نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط اصابعه
 موجهة نحو القبلة وقراء تشهد ابن مسعود رضي الله
 وهو الحيات لله والصلوة والطيبات الى آخره
 ولا يزيد عيسى في القعدة الاولى ويقرأ في ما بعد الا
 ولبين الفاتحة خاصة وهو افضل وان سجد او
 سكت جاز والقعود الثاني كالاول والمرأة تنو
 تترك فيهما وهو ان تجلس على اليسر اليسر
 وتخرج كلتا رجليهما من الجانب الايمن فاذا تم
 التشهد فيه صاع على النبي وم ودعا ما يشبه
 ثلثا

عند حمد وعند أبي يوسف بالوضع ثم يرفع رأسه مكبرا
 ويجلس مطمئنا ويكبر ويسجد مطمئنا ثم يكبر للتهنؤ
 فيرفع وجهه ثم يديه ثم ركبته وينهض قائما من
 غير قعود ولا عثا ويبديه على الأرض واثنائه
 كالاولى الآية لا يشئ ولا يتعوذ ولا يرفع يده
 الا في فقهسي صريح فاذا رفع رأسه من السجدة
 الثانية من الركعة الثانية افتوش رجله اليسرى
 فجلس عليها ونصب يمينه نصبا ووجهه اما عند
 نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط اصابعه
 موجهة نحو القبلة وقراء تشهد ابن مسعود رضي الله
 وهو الحيات لله والصلوة والطيبات الى آخره
 ولا يزيد عيسى في القعدة الاولى ويقرأ في ما بعد الا
 ولبين الفاتحة خاصة وهو افضل وان سجد او
 سكت جاز والقعود الثاني كالاول والمرأة تنو
 تترك فيهما وهو ان تجلس على اليسر اليسر
 وتخرج كلتا رجليهما من الجانب الايمن فاذا تم
 التشهد فيه صاع على النبي وم ودعا ما يشبه
 ثلثا

الفاظ القرآن والادعية المأثورة لا بما يشبه كلام الناس
 ثم يسلم عن يمينه مع الامام فيقول السلام عليكم ورحمة
 الله وعلى يساره كذلك وينو الامام به من عن يمينه
 ويساره من الحفظة والناس الذين معه في الصلوة
 والمفتي كذلك وينوي امامه في الجنازة الذي هو فيه
 وفيهما ان حازه والمنفرد الحفظة فقط **فصل**
 بجهر الامام بالقراءة في الجمعة والعيد والنجوا والى
 المشايخ اداء وقضاء المنفرد في نفل الليل وفي
 الفرض الجهرى ان كان في وقته وفضل الجهر ويخفيان
 حتما فيما سوى ذلك واد في الجهر اسماع غيره وادنى
 الخ فنة استمنا نفسه في الصحيح وكذا كلما يتعلق
 بالنطق كالطلاق والعاق والاستسنا وغيرها
 ولو ترك سورة اولي الوشا وقضاها في الاخيرين
 مع الفاتحة وجهرهما ولو ترك فاتحتهما لا يقضيها
 وفرض القراءة آية وقا لا تكثر آيات قصارا وآية صو
 طولية وستلها في السفر بحلة الفاتحة وآي سورة
 شاء وامنة نحو البروج وان شئت في الفرو في الحضر

اربعون آية او خمسون واستحسنوا طوال المفصل
فيها وفي الظل او ساطع في العصر والمساء وقصا
في المغرب ومن الجواز الى البروج طوال ومنها الى
لم يكن اوساط ومنها الى الاخر قصا وفي الضرورة
بقدر الحال وتطال الاولي على الثانية في الجوف فقط
وعند محدث الكل ولا يتفق شئ من الركن لصلاة
بحيث لا يجوز غيره وكراهة التعيين ولا يقراء الموم
بل يستمع وينصب وان قراء امامه آية الترخيب او
التوضيب او خطاب او صيا على النبي ^{عليه} ومن الثاني والثاني قريب
سواء **فصل** الجماعة سنة مؤكدة واولى الناس ما
بالامامة اعلمهم بالسنة ثم قراءهم وعند اي يوسف
بالكس ثم اورعهم ثم استلهم ثم احسنهم خلفا و
ونكره امامة العبد والاعراب والاعلى والفا سق
والمبتدع وولد الزنا فان تقدموا جاز ويكره نمو
تطويل الامام الصلوة وكذا جماعة النساء وحين
فان فعلن تقف الامام وسطهن كالعورة ولا يحضر
الجماعة الا العوز في الجوف والمغرب والمساء وجوز ا

حضورها الكل ومن صلي مع واحد اقامه عن يمينه و
يتقدم على الاثنين فصاعدا ويصف الرجال ثم الصبيان
ثم الخنا في ثم النساء فان حاذته مشتهلا في صلوة
مطلقة مشتركة لمجموعة واداء في مكان متحد بلا حائل
فسدت صلواته ان نوي امامتها ولا تدخل في صلوة
بلانية اياها وفسد اقتداء رجل بمائة او صبي
وطاهر بمذوور وقاري بامتي ومكتس بعار وغير
موم بموم ومفترض بمشتغل ومفترض آخر وجوز
اقتداء غاسل بامسح ومشتغل بمفترض وموم بمثله
وقاتم باحدب وكذا اقتداء المتوضي بالمستجم والقائم
بالقاع خلافا لمحمد فيهما وان علم ان امامه كان محدثا
اعاد وان اقتدى امي وقاري بامتي فسدت صلوة
الكل وقال لا صلوة القاري فقط ولو استخلف الامام
القاري اميا في الاخيرين فسدت **باب الحدث والصلوة**
من سبقة حدث في الصلوة توضع يميني والاقب
افضل وان كان اماما جازا آخر الى مكانه واذا توضع
عادوا ثم في مكانه حتما ان كان امامه لم يفرغ والا

فهو مخير بين العود وبين الاقام حيث توفاه
 كما منفرد ولو احدث عند استأنف وكذا الوجه او ان
 عليه او احتمل او قلعه او اصابته نجاسة مانعة
 او شلج او قل انه احدث فخرج من المسجد وجاوز
 الصفوف فادرجه ثم ظهر انه لم يحدث ولو لم يخرج
 او لم يجاوز بني ولو سبقه للحدث بعد الشك بوضوءه
 وسلم وان تعده في هذه الحوادث عمل ما ينال فيها تمت
 وتبطل عند الامام ان رآى في هذه الحوادث وهو متمهم
 ماء او غت مئة الماسح او نزع خفيه بعلم قليل او نزع
 الاى سورة او وجد الفارى ثوبا او قدر الموحى على الاركان
 او تذكر صاحب الترتيب فائنة او استخلف الفارى امياً
 او طلعت الشمس في الجراود دخل وقت العصر الجملة
 او زال عذرا المعذور او سقطت الجيرة عن برء ولو
 استخلف الامام مسبقاً صحح قاناً ثم صلوة الامام
 يقبل ممدركا ليسلم عليهم ثم لو فعل مناً فياً بعده بضره
 والاول ان لم يكن فرغ ولا بضره من فرغ ولو قلعه
 الامام عند الاختتام او احدث عند فسد صلوة من

والمسألة الأولى

انما هو في صلوة الامام او وحده من صلوة الجماعة
 كانه في صلوة الجماعة والارادة من الجماعة والارادة من الجماعة
 والارادة من الجماعة والارادة من الجماعة والارادة من الجماعة

كان مسبقاً عند ان حيفر قال لا تقصد ان تكلم
 او خرج من المسجد ومن سبق للحدث في ركوع او سجوداً
 اعادها حتى ان بنى ومن تذكر سجدة في ركوع او سجود
 فسجد ما ندب اعادتها ومن ام فراداً فحدث فان كان
 الامام من رجلان في الاستخلاف وان لم يستخلفه والا
 فقبل يتعين ففسد صلاتهما والا صح انه لا يتعين
 ففسد صلوة دور الامام فلو حصر عن القراءة جاز
 له الاستخلاف خلافاً لها **او ما يفسد في الصلوة**
 وما يكره فيها يفسد الكلام ولو سهواً او في نوم وكذا
 الدعاء على يشبه كلام الناس وهو ما يمكن طلبه منهم
 والاشين والناوه والافيف وكذا كانت يعرفون خلافاً
 لابي يوسف والبيضاء بصون لوجع او مصيبة لا ذكر
 جنة او نار والتخيل بلا عذر وشبهة عا طسرو قصد
 جواب بالمدلة والهيالة او السجدة او الاسترجاع
 او اللوقلة خلافاً لابي يوسف ولو اراد ان يذكره اعلا
 بانه في الصلوة لا تقصد اتفاقاً ولو فتح على غير امامه
 فسد لا ان فتح على امامه مطلقاً في الاصح والسلام

انما هو في صلوة الامام او وحده من صلوة الجماعة

عداوردة وقارة من مصحف خلافا لهما واكله و
شربه وسجوده على نجس خلافا لابي يوسف فيما اذا
اعاده على طاهر والى الكثير وشروعه في غيرها لا
شروعه فيها ثانيا ولا ان نظر الى مكتوب وفهمه
او اكله ما بين اسنانه دون الخضة وتفسد قدرها
وان مرما في موضع سجوده اذا كان على الارض
او حاق الاغضاء الاغضاء اذا كان على الدكان آثم
المار ولا تفسد وينبغي ان يفرنا ماله في انصرار ستره
طول زراع وغلف اصبع ويقرّب منها ويجعلها على
احدى حاجبيه ولا يكفي الوضع ولا الخنط ويدرس
المار بالاشارة والتسليم لانهما ان عدمت السترة
او قصد المروءة بينه وبينها وجاز تركها عند المروءة
وسترة الامام بحجبة عن القوم ولو صلّى على ثوب
بطائنة نجس صح ان لم يكن مقربا وكذا الوصل على
الطرف الطاهر من بساط طرف منه نجس سواء
تحرك احداهما بحركة الاخر او لا **فصل** وكراهية
ثوبه او بدنه وقلب الخصر الامة لمكانه السجود

وفرقه الاصابع والتخف والالتفات والاقفاء و
اقتراش ذراعيه ورد السلام بيده والترجيع بالعدو
وكف ثوبه وسدله والتثاوب والقطيع وتقيض عينه
والصلوة معقوص الشعر وحاسر راسه لا تذلل
او في ثياب البذلّة ومسح جبهته قبلها من التراب
ونظرة الى السماء وعدا الاى والتسليم بيده خلافا
لها وقيام الامام في طاق المسجد وانفراد على
الدكان والارض والقيام خلف صف فيه فرج يوليى
ثوب فيه تقاوير وان تكون فوق راسه او بين يديه
او بجذاته صورة الا ان يكون صغيرة لا تبدى والنظر
او لغير ذي روح او مقطوع الرأس لا قبل الحية و
المقرب وقيام الامام في المسجد ساجدا في طاق
والصلوة الى ظهره عديتة والى مصحف او سيف
مطلق او الى شمع لو سراج او على بساط ذي تقاوير
ان لم يسجد عليها وكراهية البول والتخلى والوطئ فوق
مسجد وغلق بابه والاصح جواز عند الخوف على ما علم
ويجوز نقته بالخص وماء الذهب والبول ونحوه فوق

الركعة الاولى من صلاة الفجر

بيت فيه مسجد **باب العتمة والتوافل** الوتر واجب
وقال سنة وهو ثلث ركعات بسلام واحد يقرأ في
كل ركعة من الفاتحة وسورة ويقف في ثلثه
دائما قبل الركوع بعد ما يكبر ورفع يديه ولا يقف
في صلوة غيرها ويتبع الموتر قات الوتر ولو بعد
الركوع ولا يتبع قات الفجر خلافا لابي يوسف بل
يقف ساكنا في الاظهر والسنة قبل الفجر وبعد الظهر
والمغرب والعشاء ركعتان وقبل الظهر والجمعة
وبعد ما الرب وعند ابي يوسف بعد الجمعة ست
ونذير الاربع قبل العشاء وركعتان والست بعد
المغرب والاربع قبل العشاء وبعدها وكره التزايده
على ربيع بسلامة في نفل النهار لا في نفل الليل الى ثمان
خلافا لهما ولا يزاد على الثمان فلا فضل فيهما رابع
وقالا في الليل المثنى افضل وطول القيام افضل
من كثرة الركعات والقراءة في ركعتي الفرض وكل
النفل والوتر يلزم نفل شرع فيه قصد ولو عند الطلوع
والغروب لان شرع طائفة الله عليه ولو نوى اربعا

لغيره صلى الله عليه وسلم الوتر
حق على كل مسلم

وكان النبي صلى الله عليه وسلم
أكثر صلاة في اليوم سبع ركعات
وفي الثامنة قالوا يا رسول الله
قال هو الله أحد

وافد بعد التقود الاول او قبله قضا ركعتين و
قال ابو يوسف يقض اربعا لو افد قبله وكذا
الخلاف لو جرد الاربع من القراءة وقراء في احدى الا
خيرين فحسب ولو قرأ في الاوليين او الاخيرين فقط
او تركها في احدى الاوليين او احدى الاخيرين فقط قضى
ركعتين اتفاقا ولو قرأ في احدى الاوليين لا غير
او في احدى الاوليين و احدى الاخيرين قضا اربعا
قال محمد يقض ركعتين ولو ترك قعدة الاولى فيه لا
يبطل خلافا ل محمد ولو نذر صلوة في مكان فاداه في
ادنى شرفا منه جاز ولو نذر صلوة او صوما في غداة
فماض فيه لزما الفرض ولا يقضى بعد صلوة مثلها و
التفقا عدا مع القدرة على القيام ولو قعد بعد ما
افتتحه قاعا جاز ويكره بلا عذر وقال لا يجوز الا
بعذر ويستعمل ما كان موميا خارج المعالي الى جهة توحى
توجهت دابته وبني بنزوله خلافا لابي يوسف و
ركوبه لا يبيح **باب الوتر** وهو سنة مؤكدة
في كل ليلة من رمضان بعد العشاء قبل الوتر وبعده

هذا اللفظ الحديث
النفل مثل الفرض
قراءة فحسب
صلوة النفل وقيل
منه ان يفتن بوسنة
لما فيه من تسليط
المراد به ان جرد
وهو نوافل

جماعة عشرون ركعة بفرض تسليمه وجلسه بعد كل
 اربع بقدرها والسنة فيها التمام فلا يترك لكسر القوم
 قبل ذلك فاعلم القدر من القيام ويؤتي جماعة في
 رمضان فقط والافضل في الستين المنزلة الا التراويح
فصل في السجود يصلي امام الجماعة بالناس عند
 كسوف الشمس ركعتين في ركعة ركوع واحد ويطيل
 القراءة ويخفيها ولا يجهر ثم يدهن عوا بعد حاجته
 تجعل الشمس ولا يخطب فان لم يحضر صلوا فرادى
 ركعتين او اربعا كالحسوف والظلمة والرياح
 والفرق **فصل في صلاة الجماعة** في الاستسقاء بل
 دعاء واستغفار فان صلوا فرادى جاز وقال
 يصلي الامام بالناس ركعتين يجهر فيها بالقراءة
 ويخطب بعدها خطبتين كالعدين عند محمد و
 عند ابى يوسف خطبة واحدة ولا يقبل القوم ارسوا
 اذ يتكلم ويقب الامام عند محمد ويخرجون ثلثة
 ايام فقط ولا يحضرهم اهل الذمة **باب ادراك السجدة**
 ومن شرع في فرض فاقم ان لم يسجد للاولى

يقطع

يقطع ويقضى وان سجد وهو في الرابع يتم شفعا
 ولو سجد ثلثة يتم ويقضى مطوعا الا في العصر
 لو كان في الفجر والمغرب يقطع ويقضى ما لم يقيد
 الثانية بسجدة فان قديتم ولا يقضى ولو كان
 في سنة الظهار والجمعة فاقم وخطب يقطع على
 شفع وقيل يتجها ذكره خروجه من مسجد اذن فيه
 قبل ان يصلي ما اذن لها الا من تقام به جماعة باخرى
 وان جاز لا تكمل الا في الظهار والعشاء ان شرع في
 الاقامة ومن خاف فورة الفجر جماعة ان ادى سنة
 يتوكلها ويقضى وان رجع ادراك ركعة لا يتركها
 بل يصليها عند باب المسجد ويقضى ولا يقضى الا
 بها للفرق وعند محمد تقضى بعد الطلوع ويترك
 سنة الظهار في الخالي ويقضى في وقته قبل شفعه
 وغيرها وغير الغرائب للفرق والور لا يقضى اصلا
 ومن ادرك ركعة واحدة من الظهار جماعة لم يصلي
 جماعة بل ادرك فضلها ومن اتى مسجدا ولم
 يدرك جماعة يتطوع قبل الفرض ماشا ما لم

فانه لا يقضى في مطوع عابدا عنها
 شفع الا ان يتطوع مكره
 اذا شفع بعد الفجر مكره ولا بعد الظهر
 او العصر الا في سنة الظهار
 لا يخرج من المسجد الا اذا فارقته

في سنة الظهار والجمعة فاقم
 شفع وقيل يتجها ذكره خروجه من مسجد
 قبل ان يصلي ما اذن لها الا من تقام به جماعة باخرى

يغف فوته ومن ادرك الإمام راكعاً فليركع
 حتى رفع رأسه لم يدرك تلك الركعة ومن ركع
 قبل امامه فادركه امامه فيه صح ركوعه **باب**
فصل في الفوائت الترتيب بين الفائتة ثلثة
 والوقيتة وهما الفوائت شرط فلو صلى فرضاً اذا
 ذكر افاقة فدفرضه موقوفاً وعندهما باناً ما
 فلو قضىها قبل اداء ست بطلت فرضية ما
 صح والاحت عند لا عندهما والوتر كالفرض
 على ذكره مفسد خلافاً لهما ولو صلى العشاء بلاءً
 ناسياً ثم صلى السنة والوتر به بعد السنة لا اعاد
 العشاء خلافاً لهما ولا يعيد الوتر ويبطلان الفريضة
 لا يبطل اصل الصلوة خلافاً لمحمد ويسقط الترتيب
 بضيق الوقت وبالنسيان بضرورة الفوائت ستاً
 حديثاً او قدعة ولا يقود بموتها الى القلة في
 ترك ستاً او اكثر وشرع يؤدى الوقتان مع بقاء
 الفوائت ثم فاته فرض جديد فصل وقيته بعده ذكره
 صح وقيته وكذا الوقت في تلك الفوائت الا فرضاً وفر

من ركع
 من ركع
 من ركع
 من ركع
 من ركع

من ركع
 من ركع
 من ركع
 من ركع
 من ركع

فيل وقيته ذكره ولا يقبل تارك الصلوة بعد امامه
 بلحى ولو ادركه عقب فرض صلوة ثم اسلم في الوقت ركع
 اعادته ولا يلزم قضاء ما فاته زمان الرد ولا قضاء
 ما فاته بعد سلامه في دار الحرب ان جمل فرضيته
باب سجود السهو اذا سهوا بزيادة نقصان سجدة
 سجدة تلي بعد التسليم تلي وقيل بعد واحدة و
 يشهد ويسلم ويأتي بالصلوة على النبي عليه السلام
 والدعاء في قعدة السهو هو الصلح ويجب ان
 قراء في ركوع او سجود او قعود او قدم ركناً او آخر
 او ركعة او غير واجبا وركعة ركوع قبل القراءة وثاني
 القيام الى الثالثة بزيادة على التسليم وركوعين و
 الجهر فيما يحق او بالعكس وترك القعود الاول وقيل
 كله يؤل الى ترك الواجب وان تسلم في القيام والركوع
 لا يجب وان سهوا مراراً كيفيه سجدة ثان ويلزم المقعد
 سهوا امامه ان سجدة لا سهوه والمسبوق يسجد
 مع امامه ثم يقضي سهوا عن القعود الاول وهو اليه أقرب
 عادوا الا لا يسجد للسهو وان سجد عن الاخر عا

ط من ضافة السببه الى المسبب وهو الاصل
 والسبب غفلة القلب عن النبي للعلو

علم سجدة وسجد للسهو فان سجد بطل فرضه برقمه
 سجدة وبوضعه عند اي يوسف وصارت نفلا خلافا
 عند فقهاء سادسة ان شاء الله وان قعد في الركعة الرابعة
 ثم قام عاد وسلم مالم يسجد وان سجد ثم فرضه و
 يسجد للسهو ويقيم سادسة والركعتان نفل ولا
 سجدة لو قطع ولا تنوي ان عن سنة الظاهر ومن
 اشدق به فيما حصل تعالى ولو لم يفسد فضا ظاهرا وعند قد يصلي
 سادسا ولا قضاء لو افسد الظاهر ففسد ولو سجد للسهو في
 شفع الظاهر لا يبنى عليه ولو بنى صح وسلام من عليه
 السجدة يخرجهم من الصلوة موقوف فانما يسجد عاد واليهما
 والا لا فيصح افتراء من افتد باب بعد سلامه وبه
 فرضه اربعاً بنية الاقامة ويبطل وضوءه بغيره
 ان سجد والا فلا وعند محمد لا يخرج بنية الاحكام
 المذكورة سجدة او لا ولو سلم من عليه السجدة
 انما لا يسجد بطلان نية وله ان يسجد وانما شك
 في صلوة كم صلى انما كانا اول ما عوض له استقبل
 والا تحرقا وعمل بغيره خطية فان لم يكن له ظن

بنى على الاقل وقعد في كل موضع احتمل ان موضع القعود
 توهم مصدا الظاهر انما اعلمها فسلم ثم علم انه صلا ركعتان
 انما وسجد للسهو **اعلم** ان سجدة
 القيام او خاف زيادة المرض بسببه صلا قاعدا ركع
 ويسجد وان تعذر الركوع والسجود او منى برأسه
 قاعدا وجعل سجوده اخفض من ركوعه ولا يرفع
 الى وجهه شيئا للسجود فان فعل وهو ينفق
 رأسه صح ايماء والا فلا يصح وان تعذر القعود اوى
 مستلقيا درجلاء الى القبلة او مضطجعا ووجهه
 اليها فان تعذر الايماء برأسه اخرج ولا يؤمى بعينه
 ولا يجابيه ولا بقلبه وان قدر على القيام وعجز
 عن الركوع والسجود يؤمى قاعدا وهو افضل
 من الايماء قائما ولو مرض في أثناء الصلوة بنى بما قد
 ولو افتتحها قاعدا ركع ويسجد فقد رعى القيام بنى
 قائما وقال محمد يستأنفوا للتطوع ان يتكلى على
 شئ ان اعصى ولو صلى في فلك جار قاعدا لا عذر
 ومن لم يخفى جاز خلافا لهما وفي المبروط لا يجوز بلا



في الصلاة في كل موضع احتمل ان موضع القعود
 بنى على الاقل وقعد في كل موضع احتمل ان موضع القعود
 بنى على الاقل وقعد في كل موضع احتمل ان موضع القعود
 بنى على الاقل وقعد في كل موضع احتمل ان موضع القعود

في مجلس واحد كفته سجدة واحدة وان بدلهما والمجلس
لاوتدية الثوب والدياسة والانتقال من غصص
الى آخر تبديل ولو تبدل المجلس السامع تكرر الوجوب
عليه وان اتحد المجلس الثاني وان تبدل المجلس الثاني
واتحد مجلسه لاوكيفيته ان يسجد بشرائط الصلوة
بين تكبيرتين من غير رفع يدين ولا تشهد ولا سلام
وكره ان يقرأ سورة ويدع آية السجدة لاعكسه
وندا ان يقيم اليها آية او آيتين قبلها واستحسن
اخفاؤها عن السامعين ونقص **السنة** من جاوز
بيوت مصره من جانب خروجه مرديا سيرا وسطا ثلثة
ايام قصر الفرض الرابعي وصار فرضه فيه ركعتين
واعبرة الوسطى في السهل سيرا لابل ومشي الاقدم
وفي البر اعتدال الربيع وفي الجبل ما يليق به فلو اتم المفسر
ان فقد في الثانية صحت واساء والا لا تصح ولا
يزال على حكم السفر حتى يدخل وطنه او ينوي مدة الاقامة
بلد آخر او قرية وهي خمسة عشر يوما واكثر ولو نواها
بعضها كله ومنى لا يصير مقيما الا ان يسبب باحداها

في لانا امة المارة بيه هذو

منع قوله عليا زاد في مدة الخبز مسددة ثلثة أيام
و لبا لها مع الاستحسان ان يكون في ذلك
ذلك لان المسألة في بعضها وياكل في بعض
في بعض الاوقات ويطبخ في بعضها وياكل في
شرب في بعضها ويطبخ في بعضها وياكل في
سائر احوال في بعضها ويطبخ في بعضها وياكل في
هذا اذا كان ياكل منها اكل اكل نفسه كما
وان كان اكله اكله الا ان كان في
فيه وفيه في مصر في مصر في مصر في
على انفسها فانه يصير بينهما في بعض
احد هما اكله كان
ر من

المستخرج من اوراق كسبيته
من العصفور في بيت
واصفاء في بيت
العصفور في بيت
فانها خان

فصل في الحائض
فصل في الحيض
فصل في النفاس

ذكر ملوك بني سبي خطبة وسمتها ان يخطب قائما على المنبر
على طهارة خطبتين يفصل بينهما جلسة مشتملتين
على تلاوة آية والايمان بالقوى والصلوة على
النبي عم ويكره ترك ذلك واقل الجماعة ثلاثة سوى
الامام وعند ابى يوسف اثنان وقيل محمد معه

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

منه

وخرج المنية في العديد من وعاد
 حنفية مرة الله ان قال اخرج المنية
 يوم المنية وانشق المشايخ
 لكون الشيوخ الامام من مؤلفاته
 هذا هو شأن القضاة

لأن القطعة في صلاة العيد تختلف
 الخطبة للجمعة في بعض جهات
 أبي الجمعة لا يجوز بدون الخطبة و
 صلاة العيد يجوز في الخطبة فان
 في العيد يؤتى عن الصلاة في
 قدم الخطبة على صلاة العيد
 جاز أيضا ولا يعاد الخطبة بعد
 الصلاة

في الفطران يأكل شيئاً قبل صلاته ويستاك ويتطيب
ويستل ويلبس أحسن ثيابه ويؤدى فطرته ويتوجه
إلى المصلى ولا يجهر بالتكبير في طريقه خلافاً لهما ولا
يستقل قبلهما ووقتهما ارتفاع الشمس قدر رمح
أو محين إلى زوالها وصفتهما أن يصار كفتين يكبر
تكبيرة الأحرار ثم يثنى ثم يكبر ثلاثاً ثم يقرأ الفاتحة و
سورة ثم ركع ويسجد ويسار بالثانية بالقراءة ثم
يكبر ثلاثاً ثم أفرغ للركوع ويرفع يديه في الزوائد و
يخطب بعدها خطبتين يعلم الناس فيها أحكام الفطرة
ولا تقضان فاستمع الإمام فإن منع عن غيرها في
اليوم الأول صلتوها في الثاني ولا يصلي بعده والأضحية
كالفطر لكن يستحب تأخير الأكل فيها إلى أن يصلي ولا
يكبر قبلها في المنار ويجهر بالتكبير في طريق المصلى
ويعلم الخطبة تكبير التثنية والأضحية ويجوز ما
تأخيرها إلى الثاني والثالث بعدد ركعتين عذراً ولا
جتماع يوم عرفة تشبيهاً بالواقفين ليس بشئ
ويجب تكبير التثنية من فجر عرفة إلى عصر يوم العيد

وشرط لها شرط خمسة وجوباً وأداءً
للحطة أقادته العادة أن تكون العبد
واحدة وهو رواية عن الجندی وهو الأصح
وقد قيل إنها سنة عند علمائنا قال
عليان يجمعها في يوم واحد فالأول سنة
والثاني فريضة فاجيب بأن هذا اسمها سنة
لأن وجوبها ثابت بالسنة
صلوات الربوة

يكفي الواحد ولا يقتصر عليه بلا ضرورة ويستحب
 الأبيض ولا يكفى إلا فيما يجوز له لبسه حال حياته
 ويجزى الكفن وترا قبل ان يدرج فيها وتبسط
 اللقافة ثم الأزارع عليها ثم يلقى ويوضع على الأ
 زار ثم يلف الأزارع من قبل يساره ثم يمينه ثم اللقافة
 كذلك والمرأة تلبس الدرع ويجعل شعرها خفيوتين
 على صدرها فوقه ثم الحمار فوقه ذلك تحت اللقافة
 ويعقد الكفن ان خيف ان ينشتر **فصل** الصلوة عليه

فوفى كفاية بشرطها اسلام الميت وطهارته وأولى
 بها إذا أدى البعض سقطت اليه فبين وان لم يدرى واحد يوم
 الثاني بالتقدم فيها السلطان ثم القافى ثم امام بلع صدره
 على اليمين ثم الولي الأقرب فالأقرب إلا القافة يقدم وان لم يكن
 على الابن والولي ان ياذن لغيره فان صل غير من ذكره ميت ولا نتج
 بلا ذن اعاد الولي ان شاء ولا يصح غير الولي بعد
 صلوة وان دفن بلا صلوة صل على قبره ما لم يظن
 تفسخه ويقوم خذ الصد للرجل والمرأة ويكبر
 تكبيرة شتى عقيبها ثم ثانيا يصلى على النبي عم بعدها
 ثم ثالثة يدعو لنفسه وللميت والمسلمين عقيبها

قوله فان صل عليه من غير ان ياذن
 فقصص الولي ليس بقيد لانه
 لو صل السلطان وغيره اولى
 من هو اوله من الولي ليس لاجل
 ان يصلى عليه ايضا كما صح
 ولان اذا صل الولي مع حضور
 السلطان بعد السلطان كما
 صح به ان احدثا فلينام
 يعقوب باشا

وفي الخيط وكنها الكبريت
 والقيام وشروطها ان يكون
 كونه الميت مسلما او كونه
 مفسدا لا ودفن فيها
 والشارع اذا دفن فيها
 كما ان الدية

فان كبر خصالا يتابع ولا قارة فيها ولا تشهد ولا
 رفع يدا الا في الاولى ويستغفر لصع ويقول اللهم
 اجعله لنا فرحا اللهم اجعله لنا اجرا وذرا واجعله
 لنا شفاعا مشقفا ومن اتى بعد تكبير الامام لا
 يكبر حتى يكبر اخرها فيكبر معه وقال ابو يوسف يكبر
 ولا يشغل كمن كان حاضرا حال التجهية ولا يجوز ان يكبر
 استحسانا ويكره في مسجد جماعة ان كان الميت
 فيه وان كان خارجا اختلف المشايخ ولا يصح على
 عضو ولا على غايب ومن استهل بعد الولادة غسل
 وسعى وصل عليه والاغسل في الخمار وادرج في
 خرقة ولا يصح عليه ولو سعى صبي مع احد ابويه
 لا يصح عليه الا ان اسلم احدهما واسلم هو عاقلا
 او لم يسب احدهما معه ولو مان لمسلم قريب
 كما فرغ غسل النجاسة ولفه في خرقة والقاء في
 حفرا ودفعه الى اهل دينة وان يبدل فيضع مقدها
 على عينيها ثم يخرجها ويسرعوا دون الحب والمشي
 خلفها افضل واذا وصلوا الى قبره كره الجلوس قبل

وستأ في حمل الجنان اربعة اشخ

دينه ثم يخرجها ثم مقدمها على سائرهم

ان مقدم الجنان

والبليغ والاسلام والحرية وملك نصاب حولي
 فارغ عن الدين وحاجة الاصلية تام ولو تعدى
 ملكا تاما فلا يجب على مجنون ولا بص ولا مكاتب
 ولا مديون مطالب من العباد في قدر دينه
 ولا في مال ضار وهو المفقود والساقط في
 البر والمقصود لا يثبت عليه ومدفون في
 برية نسي مكانه وما اخذ مصادرة ودين كان
 قد جحد ولا يثبت عليه بخلاف دين على مقملي او
 مفسر او مفلس او جاحد عليه بيعة او علم به قاض
 خلافا لمحمد في المفلس وبخلاف ما دفع في البيعة
 ونسي مكانه وفي المدفون في الارض والكرم
 اختلاف ويزكي الدين عند قبضه فيجوز بدل مال
 التجارة عند قبض اربعين وبدل ما ليس كذلك
 عند قبض نصاب وحوال حول وقال ابن كتي
 ما قبض منه مطلق الا الدية والارض و
 بدل الكتابه فعند قبض نصاب ولا حول
 وشرط ادائها بنية متقدمة لا لادارة المنزل

لو سئل عن نصاب الدين
 لم يجز له ان يتعدى
 ما يحتاج اليه من الدين
 ولو تعدى لم يجز له ان
 يتعدى ما يحتاج اليه من
 الدين ولو تعدى لم يجز
 له ان يتعدى ما يحتاج اليه
 من الدين

في نصاب الدين
 لو سئل عن نصاب الدين
 لم يجز له ان يتعدى
 ما يحتاج اليه من الدين
 ولو تعدى لم يجز له ان
 يتعدى ما يحتاج اليه من
 الدين

كثير دار الدين
 وبيد الخدم

او من غير نصاب
 او من غير نصاب
 او من غير نصاب

المقدار الواجب ولو صدق بالكل ولم ينوها سقطت
 ولو بالقبض لا تسقط حصته عند اي يوسف خلافا
 لمحمد وتكره الحيلة لا سقاطها عند محمد خلافا لابي يوسف
 ولو اشترى عبدا للتجارة فتوى استعماله بطل
 كونه للتجارة وما نوى للخدمة لا يصير للتجارة بالنية
 ما لم يبعه وكذا ما ورن وان نوى التجارة في مملكه
 بهبة او وصية او نكاح او خلع او صلح عن قود
 كان فيها عند ابي يوسف خلافا لمحمد وقيل الخلاف
 بالعكس ولما تقيين النادر للتصدق اليوم والذكر
 والتقدير **باب زكوة السواجم** السائمة هي
 التي تكتفي بالرعى في اكثر الحول وليس في اقل من خمس
 من الابل زكوة فاذا كانت خمسا ساعة ففيها شاة
 وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلث شياه وفي عشرين
 اربع شياه وفي خمس وعشرين الى خمس وثلاثين
 خاضوه الى طلعت في الثانية وفي ست وثلثين
 ثلثين الى خمس واربعين بنت لبون وهي الامة
 طلعت في الثالثة وفي ست واربعين الى ستين

حقة وهي التي طفت في الرابعة وفي احدى وستين
الى خمس وسبعين جذعة وهي التي طفت في الخامسة
وفي ست وسبعين الى تسعين بنت لبون وفي احدى
وتسعين حقة الى مائة وعشرين ثم في كل خمس
شاة الى مائة وخمس واربعين ففيها حقة بنت
فخاض الى مائة وخمسين ففيها ثلث حقا وبنت
ثم في كل خمس شاة الى مائة وخمس وسبعين ففيها
ثلث حقا وبنت لبون الى مائة وست وتسعين
ففيها ربع حقا الى مائتين ثم يفعل في كل خمسين
كما فعل في الخمسين التي بعد المائة والخمسين واليخت
والعرب سوار **فصل** وليس في اقل من ثلثين من
البقر زكاة فاذا كانت ثلثين ساعة ففيها سبع وهو
ما طعن في الثانية او بيعة الى اربعين ففيها **مسألة**
وهو ما طعن في الثالثة او مستنة ولا شيء فيما
زاد الى اربيع ستين وعند الامام فيه بحسبه
وفي الستين بيعة وفي سبعين مستنة وبيع
وهكذا يحسب كل ما زاد على عشرين في كل ثلثين سبع

وفي

وفي كل اربعين مستنة والجوامس كالبق **فصل** وليس
في اقل من اربعين من الغنم زكاة فاذا كانت اربعين
ساعة ففيها شاة الى مائة واحدة وعشرين
ففيها شاتان الى مائتين واحدة ففيها ثلاث
شياه الى اربعمائة ففيها اربع شياه ثم في كل
مائة شاة واثنان والمعر سوا وادنى ماء
تعلق به الزكاة ويؤخذ في الصدقة **فصل** اذا كانت الخيل
هو ما عت له سنة منها **فصل** اذا كانت الخيل
ساعة ذكورا واناثا ففيها الزكاة خلافا لهما
فان شاء اعطى عن كل فرس دينارا وان شاء
قومها واعطى من قيمتها ربع الفسار بلغت
نصابا وليس في الذكور الخيل شيء اتفاقا وفي
الاناث الخيل من الامام روايتان ولا شيء
في البغال والحمير ما لم تكن للتجارة وكذا الفصان
والجملان والبعاجيل الا ان يكون معها كبير وعند
ابي يوسف فيها واحدة منها ولا في الجوامل و
العوامل والعلوفة وكذا الساعة مشتركة الا

ثم لو اجتمع صح

ان يبلغ نصيب كل منهما نصابا ومن وجب عليه
 مسن فلن يوجد عنده دفع ادنى منه مع الفضل
 واعلم منه اخذ الفضل وقيل الخيار للساعي و
 يجوز دفع القيمة في الزكاة والعشر والخراج
 والكفارة والنذر وصدقة الفطر وتسقط
 الزكاة بهلاك المال بعد الحول وان هلك بعضه
 سقطت حصته ويصرف المالك الى العفو ولا
 ثم الى نصاب يليه ثم وثم عند الامام وعند ابى
 يوسف يصرف بعد العفو الاول الى النصفين
 والزكاة تنقل بالنصاب دون العفو وعند
 محمد بهما فلو هلك بعد الحول اربعون من ثمانين
 شاة تجب شاة كاملة وعند محمد نصف شاة ولو
 هلك خمسة عشر من اربعين بغير الجنب فحاض
 وعند ابى يوسف خمسة وعشرون من اربعة وستة
 وثلاثين من ثمانين وعند محمد نصف بنت
 لبون وعنهما ياخذ الساعي الوسط لا الاعلى
 ولا الادنى ولو اخذ البقاء زكاة السوا ثم

او العشر والخراج يفتى اربابا ان يعيدوها خفية

ان لم يعيدوها في حقها الا الخراج **باب زكاة الذهب**
 لان مصرفه الخراج القائله والبغاة من المقاتلة لا

والفضة والعروض نصاب الذهب عشرون مثقالا

ونصاب الفضة مائتا درهم وفيهما ربع العشر

ثم في كل اربعة مثاقيل واربعين درهما بحسابه و

قالا ما زاد بحسابه وان قل والمعتبر فيها الوزن

وجوبا والاداء وفي الدراهم وزن سبعة وهو ان

يكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل وما غلب

ذهبه او فضته فحكمه حكم الذهب والفضة الخالصين

وما غلب غشه تغير قيمته لا وزنه وتشتري طانية

التجارة فيه كالعروض وتجب في تبرعها وحليها و

آبستها وفي عروض تجارة بلفت قيمتها نصابا من

احدها تقوم بما هو انفع للفقراء وتضم قيمتها

اليها ليتم النصاب ويفتم احدها الى الاخر بالقيمة

وعندهما بالاخر وتقيم مستفاد من جنس نصاب اليه

في حوله وحكمه ونقصان النصاب في اثنائه الحول

لا يبرأ ان لا في طرفيه ولو عجل ذو نصاب لسنين

في اخذ البغاة الزكوات المذكورة ان ادواها الى صاحبها وفي نصاب الزكاة المذكورة
 في الزكاة المذكورة في الزكاة المذكورة في الزكاة المذكورة في الزكاة المذكورة

او نصب صح ولا شيء في مال الصبي الصغير وعلى المرأة
 منهم ما على الرجل **الحاش** هو من نصب على الطريق
 لا يخذل صدقات التجار ياخذ من المسلم ربع العشر ومن
 الذي نصفه ومن الحربي تمامه ان يبلغ ماله نصيباً و
 لم يعلم قدر ما ياخذون متاً وان علم خذ مثله لكن ان
 اخذ والكل لا تاخذه بل يترك قدر ما يبطله ماله
 وان كانوا لا ياخذون مناشياً لا يلوخذ منهم شيئاً
 ولا من القليل وان اقرباً في بيته ما يكمل اليه
 النصاب ويقبل قول من انكر تمام الحول والفرار
 من الدين او ادعى الاداء بنفسه الى الفقار في المص
 في غير السوائيم والاداء الى عاشر اخوان وجد عاشر
 آخر مع عينه ولا يشترط اخراج البراءة ولا يقبل في
 ادائه بنفسه خارج المص ولا في السوائيم ولو في المص
 وما قبل من المسلم قبل من الذي لا من الحربي الا قوله
 لانه عي ام ولدي وان من الحربي ثانياً قبل عي
 ثانياً والا فلا ويقسم قيمة الحية لا قيمة الغنم
 وعند ابي يوسف ان من يربها معاً عشرهما ولا

لا يربها معاً عشرهما ولا

ولا يربها معاً عشرهما ولا
 كسب ما ذور الا ان كان لادبي عليه ومعه مولا و
 من من بالخوارج ففرضه عشر ثانياً **الركان**
 مسلم او ذمي وجد معدن ذهب او فضة او حديد او
 رصاص او نحاس في ارض عشر او خارج اخذ منه خمسة
 والباقي ان لم تكن الارض مملوكة ولا افلا لكها وما حق
 للحربي فكله في وان وجدته في دانه لا ينقسم خلافهما وفي
 ارضه روايتان وان وجدته في دانه لا ينقسم خلافهما وفي
 كاللقطة وما فيه علامة الكفر خمس وباقيه له ان كانت
 ارضه غير مملوكة وان مملوكة فكله عند ابي يوسف
 وعند حنابلة باقية لمن ملكها اقل الفتح ان علم والا فلا
 مالك عرف لها في الاسلام وما استتبه ضربه يجعل
 كافراً في ظاهراً المذهب وقيل اسلامياً في زماننا ومن
 دخل دار الحرب بايمان فوجد في صحنها ركاناً فكله له وان
 وجد في دار من لها غير مملوكة رده الى مالكها وان وجد
 ركاناً من اعلمهم في ارض منها غير مملوكة خمس وباقيه
 له ولا خمس في خوفين وزج وزبرجد وجد في جبل

له

العيدين وايام التشريق حرام ويجوز ايام مضا
 والنذر للمعيق بنية من الليل الى ما قبل نصف
 النهار لا عنده في الاصح وبطلان النية ونية النفل
 وضوم رمضان واجب آخر التصحيح المقيم لا النذر
 المعيق بل بما نواه ولو نوى المريض او المسافر
 فيه واجبا آخر وقع عما نوى وعندها عن رمضان
 والنفل كله يجوز بنية قبل نصف النهار والفقهاء
 والنذر المطلق والكفارات لا تنح الابنية معينة
 من الليل ويثبت رمضان بروية هلاله او بعد
 شعبان ثلثين ولا يصام يوم الشك الا تطوعا
 وهو واجب ان وافق صوما بعداده والافقوص
 الخواص ويقطر غيرهم بعد نصف النهار وكره صومه
 عن رمضان او عن واجب آخر وكذا ان نوى ان كان
 من رمضان فعنه والافقوص نفل او ان وجب
 آخر صح في كل عن رمضان ان ثبت والافقوص
 ان جزم ونفل ان رد دوان قال ان كان رمضان
 فانما صام عنه واذا كان بالسماء علة قبل هلال
 والافقوص لا يصح ولو ثبت رمضان بنية
 لا يصير صائما

وهو كل من علم بنية نية نوى
 ان كان من رمضان ففعله
 او يومين فلا يصح
 عصي الا ان كان من رمضان
 فيمنع من المصطفى

رمضان خبر عدد ولو عيدا او اثني او محذور آفي
 قد في تاب ولا يشترط لفظ الشهادة وفي هلال
 الفطر وذو الحجة شهادة حربا او حرو حزينين
 بشرط العدالة ولفظ الشهادة لا الدعوى وان
 لم يكن بالسماء علة فلا بد في الكل من جمع عظيم
 يقع العلم بخبرهم وفي رواية يكتفي باثنين وقال
 الطحاوي يكتفي بواحد ان جاء من خارج البلد او
 كان على مكان مرتفع ولو صاموا ثلثين ولم يروه
 حل الفطران صاموا بشهادة اثنين وان صاموا
 بشهادة واحد لا يحل ومنه راي هلال رمضان او
 الفطر ورد قوله ما وان افطر فغني فقط
 ويجب على الناس الخامس الهلال في التاسع و
 المشرية من شعبان ومنه رمضان واذا ثبت
 في موضع لم يجمع الناس وقيل يختلف باختلاف
 المطالع باب موجب الفساد ويجوز التقفاء
 والكفارة لكفارة الظهار على من جامع او جوب
 مع في رمضان عمدا في احد السبيلين او اكل

وهو الاول ظاهر الذهب وعليه الفقهاء
 فيمنع من المصطفى
 فيمنع من المصطفى
 فيمنع من المصطفى

[illegible]

او شرب عذائے او دواء و کذا الحکم و اغتاب فطرته
انه افطره فاكل عذائا ولا كفارة بافساد صوم غيره مضان

ويجب القضاء فقط لو اضر خطاً أو مكرهاً واحتقن

او استقاء ملاءفه او تسخير نفقه لیللا و القسطا و او فطر

يُظَنُّ الْغُرُوبَ وَلَمْ تَقْرَبِ أَوَاكِلَنَا سَيَافُظُنُّ إِنْ أَفْطَرَ

فأكل عذرا وصب في حلقه ناعما اوجوب من نائمة او مجنونا

ولم يبق من زمان قوما ولا فطرا وكذا الواجب غير

والتسوم فالحمد لله الذي جعل الفقه ايضا وواحد

[illegible]

وَعَلَيْهِمْ السَّلَامُ وَتَقَرُّوا بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ

وَلَا تَمْنَأْ وَالْوَصْبُ فِي أَعْيُنِهِ رَهْنٌ أَوْ غَرَهُ خَلْفَانَا

المیوسف وان دخل حلقه غیار اوردغان اوز باب

يفطر ولو لم يطر او شبع افطر في الاصح ولو وطئ ميتة

وهذه هيمة اوفى غير السبيلين اوفى اولى

21

ولزم الفضا

قدّم المصنف ففهم وان كان دونها لا يقضي الا اذا خرج

ثم اكله ولو اكل سميه من الخارج ان ابتلعها افطر و

ان مضطربا فلا والقي ملاء القم عادا واعيد

يوسف عبد ابويوسف وان كان قليلا لا يفده

ذوق شهوة مضاف لا عذرة مضاف اليها

ان لم يأتني على نفسه لان امر اولي الكمال وذهبن الشا

رب والسؤال ولوعشا وموقع طعام لا يدر لطفل

ولا الجلالة وكبره عند الامام الا شئت انا واليبرد

وكذا الاغتسال والتلفف بثوب ولا يكره ذلك عند

إلى يوسف وقيل لكره الفمضة بغير عذر والمباشرة

والمعاني والمصاحف في رواية ولاحقاً في نسخة

كتاب السموات والارض وجميع السموات والارض
التي فيها السموات والارض والسموات والارض

وَمِنْهُمْ مَنْ احْتَمَلَ اِثْمَهُمْ وَهُمْ لَا يَذْكُرُوْنَ

حالا و عجب بقدر ماف تمنا ان صوابا و اقام بقدره

سوالك عنك عليه السلام عن قول الشاعر
فوق وهو اخطب عند الله من الناس
فوق هو اخطب عند الله من الناس

1

قوله عليه السلام

السفر المحمود عاد المشقة

والأب قدر الفجر والاقامة فيطعم عنه وليه لكل
يوم كالقطر ويلزم من الثلث ان اومى والآلال
لزوم وان تبرع به حج والصلوة كالصوم وفدية
كل صلوة كصوم يوم هو الصحيح ولا يصوم عنه
وليه ولا يصلي وقضا ذكر رمضان ان شاء فرقه
وان شاء تابعه فان اخره حتى جاء آخر قدم الادر
ثم قضى ولا فدية عليه والشيخ الثاني اذا عجز
عن الصوم بفطر ويطعم لكل يوم كالقطرة وان قد
بعد ذلك لزمه القضاء وحامل او مرض خافت على
نفسها او ولدها انقط وتقصى بلا فدية ويلزم
صوم تقشيع فيه الآتي الايام المنهية ولا يباح له
القطر بلا عذر في رواية ويباح بعذر الضيافة و
يلزم القضاء ان اقط ولو نوى المسافر القطر
ثم اقام ونوى الصوم في وقتها منع ويلزم ذلك
ان كان في رمضان كما يلزم بقياسا فخر في يوم منه
لكن لو اقط فلا كفارة فيها ومن اعنى عليه أياما قد
قضاها الا يوما حدث فيه او في ليلة ولو حبت

۳

كل رمضان لا يقضي وان افاق ساعة منتهى قضي ما
مضى سواء بلغ مجنوننا وعرض له بعده في ظاهرها والولاية
في ولو بلغ مبي او اسلم كافر افاق مسافرا وطرا
حايض في يوم رمضان لزومه اسالك بقية يومه
ولا يلزم الاولين قضاءه بخلاف الآخرين **فصل**
نذر صوم يوم العيد وايام التشريق صح وافطر و
قضى وكذلك نذر صوم السنة يقطع هذه الايام ويصح
يقضيهما ولا عهدة لهما منها ثم ان نوى النذر فقط او
نواه ونوى ان لا يكون يمينا او لم ينو شيئا كان نذرا فقط و
ان نوى اليمين وان لا يكون نذرا كان يمينا فقط **فصل في القطع**
كفارة اليمين لا القضاء وان نوى اليمين او نوى اليمين فقط
كان نذرا ويمينا فيجب القضاء والكفارة ان افطر وعذابي يوسف
نذرا في الاول ويصح في الثاني ولا يكره اتباع القطع بصوم سنة
م شوال وتشريفها اجدع الكراهة والتشجيع النصارى
الاعتكاف تفريع القلب عن امور الدنيا وسليح
الاعتكاف هو سنة مؤكدة ويجب ان يذّر
باب وهو البث في مسجد جماعة مع النية واقية يوم عند الامام
واكثره عند ابى يوسف وساعة عند محمد والصوم شرط

ياوسليم النفس الى النوى للبرامكة
الاعتكاف استمودة لان النية صيا
البدن وسلم واظهر في العترة الا
خير من رفقان منذ قدم المدينة
الى ان فقه الله وانما اظهر دليل
السنن توفيق

الحل والكل في الحج الحرام وفي العمرة الحل **فصل**
 واذا اراد الاحرام نذر ان يخلع اظفاره ويقص شاربه و
 يخلع عانته ثم يتوفاه او يقتل وهو افضل وليس ازارا
 وردا جديدين ابغين وهو افضل لو كانا عسليين
 او لبس ثوبا واحدا يستر عورته بجزء يطيب ويصلي
 ركعتين فان كان مفردا بالبح يقول عقبهما اللهم اني اريد
 الحج فيسره لي وتقبله مني وان نوي بقلبه جزاء ثم يلج
 فيقول لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد
 والنعمة لك والملك لا شريك لك ولا ينقص منها و
 يجوز الزيادة فاذا لبس ثوبا فقد احرم فليستق الزحف
 والفوق والجدال وقتل سيد البر والاشارة اليه
 والدلالة عليه وقتل القمل والتطيب وقلم الظفر
 وحلق شعر راسه وبدنه وقص حية ووسر راسه
 ووجهه وغسل راسه او حية الخطمي ولبس
 قميص او سراويل او قبا او عمامة او قلنسوة او
 خفين الا ان لا يجد نعلين فيقطعهما من اسفل الله
 الكعبين وليس ثوب مشغ برعقل او ورس او عصف

الا ما غسل حتى لا ينقص ويجوز له الاغتسال ودخول
 الحمام والاستظللال بالبيت والحل وشية الاماني
 في وسطه ومقاتلة عدوه وبكسر التلبية رافعا يهاه
 صوته عقب الصلوة وكلما علا شرفا او صبطا واديا
 اولي ركبيا وبلا سحر **فصل** فاذا دخل مكة ابتداء
 بالمسجد فاذا عاين البيت كبر وهتل وابتداء بالحج الاسود
 فاستقبله وكبر وهتل رافعا يديه كالصلوة ويقبله
 ان استطاع من غير ابتداء او يستلمه او يتم شيئا في
 يده ويقبله او يشتر اليه مستقبلا مكبرا لله لا حاد الله
 تعالى مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ويطوف
 اخذ اعلى يمينه مما يلي الباب وقد اضطجع رداءه بان
 جعله تحت ايمه بطه الاعمى والحق طرفه على كتفه الا
 يسر ويجعل طوافه وراء الخطيم سبع استواطير مل
 في ثلثة الاول منها ويش في الباقي على حية ويستلم
 الحجر كما امر به ويحتم طوافه بالاستسلام بالركن اليماني
 كما امر به من ثم يصلي ركعتين عند المقام او حيث
 تيسر من المسجد وهما واجبان بعد كل اسبوع وهما

ولو كان عصا خرج
 من تحت رداءه
 كان حراما

بشرط
 ان لا يكون
 من تحت رداءه

طوائف القدوم وهو سنة لغير المقيم بكة ثم يعود و
يستلم الحجر ويخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل الله
البيت ويكبر ويهمل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم رافعا
يديه للدعاء ويدعو بما شاء ثم يخطى نحو المروة ويسعى على
سهل فاذا بلغ بطن الوادي بين الميئين الاخضرين سعى
سعيًا حتى تجاوزهما ويفعل على المروة كفعله على الصفا
وهذا شوط فيسعى بينهما سبعة اشواط يبدأ بالصفا
ويتم بالمروة ثم يقيم بكة محرما يطوف بالبيت تفلما
اراد فاذا كان اليوم السابع من ذي الحجة يخطب الامام
خطبة يعلم الناس فيها المناسك وكذا يخطب في
التاسع بعرفات وفي الحادي عشر بمنى فاذا صلى الفريضة
التروية خرج الى منى فيقيم بها الى صلوة فجر يوم عرفته
يتوجه الى عرفات فاذا زالت الشمس خطب الامام خطبتين
كل جمعة وعلم فيهما المناسك وصلى بعد الخطبة الظهر
جل الناس والعصر معا اذان واقامتين وشرب الحج صلا
تتبع الامام خلفا لهما وكونا فيهما ثم يقف
راكبا مع الامام بوضوء او غسل وهو السنة قرب
جبل الرحمة وعرفات كلها موقف الا بطن عرفة ويستقبل

القبلة رافعا يديه بسطهما ما اكبرهما من الملاطية مهيأ على
النبي صلى الله عليه وسلم داعيا بحاجته بجهده ويقف الناس
وراء الامام بقرية مستقبلين سامعين لقوله ثم
يقضون معه بعد الغروب الى مزدلفة وينزل بقراب
جبل قرح ويصلي المغرب والعشاء باذان واقامة
ومن صلى للمغرب الطريق او بعرفات فعليه اعادتها
مالم يطلع الفجر خلافا لابي يوسف ويبيت بمزدلفة فاذا
طلع الفجر صلى بغلس ووقف بالمشعر الحرام وضع كفا
في عرفة ومزدلفة وكلها موقف الا وادعسرها فاذا
اسفر فجر قبل طلوع الشمس الى منى فيبدأ فيها برمي
جمرة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات كحصى الخذف
يكبر مع كل حصاة ويقطع التلبية باولها ولا يقف
عندها ثم يذبح ان احب ثم يحلق وهو افضل او يقص
وقد حل له تبر النصارى ثم يذهب من يومه او الغد
او بعده الى مكة فيطوف للزيارة بلا رمل ولا سعى
ان كان قد قدما والارمل فيه وسعى منه وقد حل
له النساء ووقته بعد طلوع فجر النحر وهو فيه افضل

وكره تأخيره عن ايام النحر ثم يدعو الى من فيرى للبحر الثالث
 في اليوم الثاني بعد الزوال بغير ما في المجد فيرسلها سبع
 حمية تكبر مع كل صلاة ويقف عندها ويدعو ثم ياتي بها
 كذلك ثم حجة العقبة كذلك الا انه لا يقف عندها ثم يفعل
 في اليوم الثالث كذلك ثم ان شاء انفر الى مكة وله ذلك
 قبل طلوع في اليوم الرابع لا بعده حتى يرى وان شاء اقام
 في مكة كما تقدم وهو واجب وان رى فيه قبل الزوال جاز
 خلافا لهما وجاز الرمي راكبا وغير راكب افضل في غير
 حجة العقبة وبسبب ليا الى الرمي معنى وكره تقديم ثقله الى
 مكة قبل نحره فاذا انفر الى مكة نزل بالمحصب ولو ساء
 فاذا اراد الظعن عنها اطلق للمصدر سبعة اشواط
 بلا رمل ولا سعي وهو واجب الاعلى المقيم بمكة ثم سب
 يستسقي من زمزم ويشرب ثم ياتي الباب ويقبل العتبة
 ويضع صدره وبطنه وفخذ اليمين على الميزاب بين ال
 الباب والحل الاسود ويشبث بالاستار ساعة
 ويدعو بمحمد وابي بكر ويرجع القمعي حتى يخرج من
 المسجد **فصل** ان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفه

ووقف بها سقط عنه طواف القدوم ولا شيء عليه
 التوجه ومن وقف او اجتاز بعرفة ساعة ما بين زوال
 الشمس يوم عرفه وطلوع الفجر يوم النحر فقد اركب
 الحج ولو نائما او نفي عليه او لم يعلم انها عرفه ومن فاتته
 ذلك فقد فاتته الحج فيطوف ويسعى ويحلق ويقضي
 من قابل ولادم عليه ولو امر رفيقه ان يحرم عنه عند
 اغتائه ففعل صح وكذا ان فعل بلا امر خلافا لهما والمرأة
 في جميع ذلك كالرجل الا انها تكشف وجهها لارتسائها
 ولو سدت على وجهها شيئا وجافت جاز ولا تجلس
 بالثنية ولا ترمي ولا تسعي بين الميادين ولا تحلق بل
 تقصر وتلبس الخيط ولا تقرب الحج اذا كان عنده رجال
 ولو حاض عند الامام اغتسل وات بجميع
 المناسك الا الطواف وان حاض بعد طواف الزيارة
 سقط عنها طواف الصدر ولا شيء عليها التوجه كما
 يسقط عن اقام بمكة ولو بعد النحر عند ابي يوسف
 وعند محمد لا يسقط الا اقام بمكة ومن قلده بدنة سقط
 تطوع او نذر او جزاء صيدا او غنم وتوجه بها يريد
 بئر الزمان والعران

Handwritten marginal notes in Arabic script, including the word "فصل" (Chapter) and other illegible text.

ولو افسد عمرته واقام ببصرة وقضاها وجج لاجل
 تمتع الا ان يعود الى اهله ثم ياتي بها او عندهما
 يقع وان لم يعود وان بقي بعد الافساد بكمه وقضى
 وجج من ينزعه ولا يقع تمتعه اتفاقا وما افسده
 المتنع من عمرته او جمه مضى فيه وسقط عن دم
 التمتع ومن تمتع فضحي لا يجزيه عن دم المتعة **باب**
 الجنابات ان طيب المحرم عضو لم يدمم وكذا الوارد
 بزينة وعندهما صدقة ولو غضب رأسه بكناء
 او ستره يوما كاملا فعليه دم وكذا لو لبس مخيطا
 يوما كاملا او حلق رأسا او لحية او حلق رقبته
 او ابطنه او احدى او عانته وكذا لو حلق محائمة
 وعندها صدقة وكذا لو قلع اظفار يديه او رجليه
 وان قلع اظفار يديه ورجليه في اربعة اجاس
 فعليه اربعة دماء وعند محمد رحمه الله دم واحد وان
 طيب اقل من عضو وسق رجليه او لبس المخيط
 اقل من يوم فعليه صدقة وكذا لو حلق اظفاره
 رجليه او لحية او حلق بمضور رقبته او عانته
 او

وكان طواف الركبتين ففعلت فاضاير يدي وعانة او رجل واحدة

او اعد ابطنه او رأس يديه او قس اقل من خمسة اظفار
 او خمسة متفرقة وعند محمد في خمسة المتفرقة دم وان
 طيب او لبس او حلق لعنر غير ان شاء له جج شاة وان
 شاء صدق به ثلثة اصوع طست مساكين وان شاء
 صام بثلثة ايام ولو اراد ان يشيع بالقبيل او اترز
 بالسرائيل فلا بأس به وكذا لو ادخل مكبته في القباء
 ولم يدخل يديه في كبة **فصل** وان طاف للقدوم او
 للقدر او اربعة من اركان او اربعة من الركبتين او افاض
 من عرفة قبل الامام او ترك التسي او الوقوف بمزدلفة
 او رمى الجمار كلها او رمى يوم او رمى جرة العقبة يوم
 النحر او اكثر لوطاف للقدوم او الصدر محدثا فعليه صدقة
 وكذا لو ترك دون اربعة من الصدر او رمى احد الجمار
 الثلثة ولو ترك طواف الركبتين او اربعة من يديه او اربعة
 من يطفونها وان طافه جنب فعليه بدنة والا فضل
 ان يعيده ما دام بكمه ويسقط الدم ولو طاف للصدقة
 طاهرا في ايام التشريق بعد ما طاف للركن محدثا
 فعليه دم ولو كان ما طاف له جنب فدمية وعندهما

فيما فعله دم وكذا لو طاف الركبتين ففعلت فاضاير يدي وعانة او رجل واحدة

دم فقط ايضا وان طاف لغيره في سعي احدنا فيصيد
 فان رجع الى اهله ولم يعد بها فقلبه دم ولا شيء له اعاد
 الطواف فقط هو الصحيح وان جامع للحرم في احد السبلين
 قبل الوقوع بغيره ولو ناسيا فسد حجته وبمضيه وبقيته
 وعليه دم وليس عليه ان يغرق عن زوجته في القضاة و
 ان جامع بعد الوقوف قبل الخلق لا يفسد وعليه بدنة ولو
 بعد الخلق قبل طواف الزيارة فعليه دم وكذا لو قبل او
 لم يمشى بغيره وان لم ينزل وكذا لو جامع في عمره قبل طواف
 الاكثر فسدت وقضاها وان بعد طواف الاكثر لم يدم
 ولا يفسد ولا شيء ان انزل بنظره ولو لم يفرج وان اخر الخلق
 او طواف الزيارة عن ايام الحج فعليه دم خلافا للجمهور
 لو اخر الرمي او قدم شككا على نسكه قبله وان حلق في غير
 الحرم لم يجز او عمره فعليه دم خلافا لابي يوسف فلو عاد المعتمر بعد
 خروجه فقصر فلا دم اجماعا ولو حلق الفادن قبل الذبح
 لزمه دمان وعندهما دم والدم حيث ذكر شاه تجزي
 في الاضحية والصدقة ما يجزي في الفطرة
 فان قتل محررا صيدا برا او قتل عليه من قتله عليه الجزار وهو

وهو قحة التصيد بتقويم عدلين في موضع قتله او
 في اقرب موضع منه ان لم يكن له فيه قيمة ثم ان شاء
 اشترى بهما هديا ان بلغت هديا فذبحه في الحرم و
 ان شاء اشترى بهما طعاما ما فسد قد به على كل فقير بيمينه
 صاع بر او صاع تمر او شعير لافل وان شاء صام عن
 طعام كل فقير يوما فان فضل اقل من طعام فقير
 تصدق به او صام عنه يوما كاملا وعند محمد الجزار نظير
 الصيد في الجنة فيما له نظير في الضي شاة وفي الضيع
 شاة وفي الاربع عناق وفي الربوع جفرة وفي النعامة
 بدنة وفي الحمار الوحشي بقرة وما لا نظير له فكقولها و
 العائد والناس والعائد والمستدي في ذلك سواء وان
 جرح التصيد او قطع عنقه او تنف شعره فمن ما نقص
 من قيمته وان تنف ديشته او قطع قوائمه فخرج عن حرم
 عين الامتناع فعليه قيمته كاملة فان حلبة فقيمة ر
 لينة وان كسر يسه فقيمة البيض وان خرج من البيض
 فخرج ميت فقيمة الفرج ولا شيء يقتل غابا وجمادة و
 ذئب وحية وعقرب وفأنة وقلب عقور وبغوض

في الربوع جفرة وفي النعامة بدنة وفي الحمار الوحشي بقرة وما لا نظير له فكقولها و

عن الارض انكسرت من رسله
 في الفداي وسما غراب البيضا لا يذبح
 في الذراع والقفص والابقع والاعظم
 في الظلمة وان انقضت
 سكا في الظلمة وان انقضت

وغيره من غنث وقراة وسكفات وان قتلته او جراد
تصدق بما شاء ومنه خبر من جراد ولا يتجاوز عن شاة
قتل السبع وان حال فلا شاة يقتله وان اضطر للحرم الى القيد
فقتله فعليه الجزاء والحرم زوج شاة وبقرة وبغيره ودجاجة
وبط اهلبي وصيد سمك وعليه الجزاء بدخ حمام مسرول او
ضية ستاس ولو زوج صيد اخر ميتة ولا اكل منه فعليه
قيمة ما اكل من الجزاء بخلاف محرم اخر اكل منه وجعل للحرم
الحرم صادة حلال وذبحه ان لم يبدل عليه ولا امره بصيده
ولا اعانة ومن ذل الحرم وفيه صيد فعليه ارساله فان
باعه رد البيع ان كان باقيا وان فات لزومه الجزاء ومن
احرم وفيه صيد او قصده صيد لا يلزم ارساله وان اخذ حلال
صيد ثم احرم فارسله احد ضمن الرسل بخلاف ما اخذه محرم
فان قتل ما اخذه محرم اخر ضمنا ورجع اخذه على قائلة وان
قتل الحلال صيد الحرم فعليه قيمته وان حلبه فقيمته لبنه وقطع
حشيش الحرم او شجره غير ميت ولا تمايبته الناس ضمنا فقيمته
الا ما جفا والتصدق متعبر في هذه الاربعة ولا يجزئ القوم
وحرم رعي حشيشه وقطعه الا اذا خر وكل ما على الفرد به

أحرم وفريته أو قفصه صيد لا يلزم إرساله وإن أخذ طلال
صيد ثم أحرم فأرسله أحد ضمن المرسل بخلاف ما أخذه محرم
فإن قتل ما أخذه محرم أفرضنا ورجع أخذه على قاتله وإن
قتل الحلال صيد الحرم فعليه قيمته وإن حلبه فقيمة لبنه وقطع
حشيش الحرم أو شجره غير منبت ولا تماييبه الناس ضمها فقيمة
الآماجف والصدوق متعين في هذه الأربعة ولا يجزئ القوم
وحرم رمي حشيشه وقطعه الآلات ذر وكل ما على المفرد به ثم

دم على القارس به دماء الذابحاً ونزاً ليقان غير محرم
وان قتل محرماً من ميداً فعلى كل منهما جزاء كامل وان قتل
ملاعناً ميداً للحرم ففيلهما جزاء واحد ويبطل بيع المحرم
الصيد وشغل وهو من اخرج فدية الحرم فولدت وماتا
فمنهما وان ادى جزاءها ثم ولدت لا يضمن الولد
بها ونزلة الميقات بلا احرام من جاؤا لميقاته
غير محرم ثم احرم لنزله دم فان عاد اليه محرماً لم يمس
سقط وخندها يسقط بعوده محرماً وان لم يلب وان
عاد قبل ان يحرم فاحرم منه سقط وكذا الواحرم بعمره ثم
افسدها وقضاها وان عاد بعد ما شرب في الطواف لا
يسقط وان دخل كوفي البستان لحاجته فله دخول مكة
غير محرم وميقاته البستان ومن دخل مكة بلا احرام
لنزله حج أو عمره فلو عاد فاحرم بحجة الاسلام في عامه
سقط ما لنزله بدخول مكة ايضاً وان بعد عامه لا يسقط
وان جاؤا زمكياً او تمتع الحرم غير محرم فهو كمن جاؤا
الميقات ووقوفه كطوافه **باب** اضافة الاحرام
الى الاحرام مكياً طائف لعمرة شوطاً فاحرم بالجمع

من النفقة الى الوصي او الورثة ويجوز ان يحتاج الميراث
 والمرأة والعبد وغيرهم او الى ومن امره رجالات
 فاحرم بحجة عنهما ضمن نفقتهما والحج له وان البهائم
 الاحرام ثم عين احدهما قبل المضي مع خلافا لابي يوسف
 وبعده لا ودم النفقة والقران على المأمور وكذلك
 الجناية ودم الاحصار على الآخر خلافا لابي يوسف
 وان كان ميتا في ماله وان جامع قبل الوقوف ضمن
 النفقة ولا ماله المأمور في الطريق يحس من منزل امره
 من ثلث ما بقي من ماله وعندهما من حيث مات المأمور
 لكن عند ابي يوسف ربع ما بقي من الثلث وعند طائفة
 من المال المرفوع ويرتفع ضمن من النفقة الى الوصي او
 الورثة في من اهل الحجة عن ابويه ثم عين احدهما جازوا
 للنسابة ان يجعله ثواب عمله لغيره في جمع العبادات
باب الميراث هو من اهل او بقر او غنم واقله شاة ولا
 يجب تعريفه بحريته فيه ما يجزى في الاضحية ويجزى
 الشاة في كل وضع الا اذا طاف للزيارة جنبا او جامع
 بعد وقوفه قبل الحل فلا يجزى فيها الا البدنة
 وبالكلي

وبالكلي من هدى التطوع والمنفعة والقران بايام النحر
 دون غيرها والكل بالحرم ويجوز ان يتصدق في بهيمة
 الحرم وغيره ويتصدق في خطاه وجملته ولا يعطى
 الجزار منه ولا يركبه الا عند الضرورة فان نقص
 بركوبه ضمه ولا يعلبه فان علبه يتصدق في بهيمة وينفع
 ضربه بالماء البارد ولا ينقطع لبسته فان عطب
 الهدى الواجب او تعيب فاحشاشه اقام غيره مقاما
 وصنع بالمعيب ما شاء وان عطب التطوع غيره و
 صبح فغله بدمه وضرب به صفته ولا ياكل منه هو ولا
 غنى وليس عليه غيره ويقلد بدنة التطوع والمنفعة
 والقران لا غيرها **مسائل** منشورة تشهد وان هذا
 اليوم الذي وقف فيه يوم الفرج طلت ولو شهدوا
 انه يوم التروية صح ومن ترك الحجة الاولى ان يرى الكل
 ومن نذر ان يحج ماشيا يمسي من بيته حتى يطوف للز
 يارة وقيل من حيث يحرم فان ركب لزمه دم حلال
 اشترى امة محرمة بالاذن ان يملكها والاولى غلها
 بقصر شعر او خلف قبل الحج **كتاب النكاح**

هذا هو النكاح وهو
 العقد الذي يبرأ به
 الزوج من الزوجين
 على ما يشاءون
 من النكاح وهو
 العقد الذي يبرأ به
 الزوج من الزوجين
 على ما يشاءون

هذه النكاحات التي
 هي من النكاحات
 التي هي من النكاحات
 التي هي من النكاحات

انما اشترط في العقد ان يكون
عقد الزوجين على ما يشاءون
من غير تدخل من احد الوالدين
او غيره من الناس

وكانت اركان العقد
الاشارة الى العقد
والموافقة
والايجاب
والقبول
والايجاب
والقبول
والايجاب
والقبول

وكانت اركان العقد
الاشارة الى العقد
والموافقة
والايجاب
والقبول
والايجاب
والقبول
والايجاب
والقبول

انما اشترط في العقد ان يكون
عقد الزوجين على ما يشاءون
من غير تدخل من احد الوالدين
او غيره من الناس

انما اشترط في العقد ان يكون
عقد الزوجين على ما يشاءون
من غير تدخل من احد الوالدين
او غيره من الناس

وكانت اركان العقد
الاشارة الى العقد
والموافقة
والايجاب
والقبول
والايجاب
والقبول
والايجاب
والقبول

وكانت اركان العقد
الاشارة الى العقد
والموافقة
والايجاب
والقبول
والايجاب
والقبول
والايجاب
والقبول

انما اشترط في العقد ان يكون
عقد الزوجين على ما يشاءون
من غير تدخل من احد الوالدين
او غيره من الناس

وكانت اركان العقد
الاشارة الى العقد
والموافقة
والايجاب
والقبول
والايجاب
والقبول
والايجاب
والقبول

قوله عليه السلام من كان له مال من غير الله فليس له
وكان له المال من غير الله فليس له

لأنه اشترط في فقير في سفل كان لا وليا له في الرزق

فان قيل فلو كان له مال من غير الله فليس له

فان قيل فلو كان له مال من غير الله فليس له

فان قيل فلو كان له مال من غير الله فليس له

فان قيل فلو كان له مال من غير الله فليس له

فان قيل فلو كان له مال من غير الله فليس له

فان قيل فلو كان له مال من غير الله فليس له

فان قيل فلو كان له مال من غير الله فليس له

فان قيل فلو كان له مال من غير الله فليس له

فان قيل فلو كان له مال من غير الله فليس له

فان قيل فلو كان له مال من غير الله فليس له

فان قيل فلو كان له مال من غير الله فليس له

فان قيل فلو كان له مال من غير الله فليس له

فان قيل فلو كان له مال من غير الله فليس له

فان قيل فلو كان له مال من غير الله فليس له

فان قيل فلو كان له مال من غير الله فليس له

فان قيل فلو كان له مال من غير الله فليس له

فان قيل فلو كان له مال من غير الله فليس له

فان قيل فلو كان له مال من غير الله فليس له

فان قيل فلو كان له مال من غير الله فليس له

فان قيل فلو كان له مال من غير الله فليس له

فان قيل فلو كان له مال من غير الله فليس له

فان قيل فلو كان له مال من غير الله فليس له

فان قيل فلو كان له مال من غير الله فليس له

فان قيل فلو كان له مال من غير الله فليس له

علا... من قبل...
فيما كان...
لا يملك...
في مقام...
الرجل... واجب

علا... من قبل...
فيما كان...
لا يملك...
في مقام...
الرجل... واجب

علا... من قبل...
فيما كان...
لا يملك...
في مقام...
الرجل... واجب

علا... من قبل...
فيما كان...
لا يملك...
في مقام...
الرجل... واجب

علا... من قبل...
فيما كان...
لا يملك...
في مقام...
الرجل... واجب

علا... من قبل...
فيما كان...
لا يملك...
في مقام...
الرجل... واجب

علا... من قبل...
فيما كان...
لا يملك...
في مقام...
الرجل... واجب

[illegible][illegible]

صياغة المرأة أو البكر والميتة هم وكذا الاستحاط واللبس
 من غير ما ذكرناه من الحلو طبا لطعام لا يحرم خلافهما عند غلبة البس و
 يعتبر الغالب لو غلب الماء أو دواء أو لبن شاة وكذا الوخل
 لبن امرأة أخرى وعند محمد يمتنع اللحم بها وإن أرفقت
 صياغة المرأة أو البكر والميتة هم وكذا الاستحاط واللبس
 من غير ما ذكرناه من الحلو طبا لطعام لا يحرم خلافهما عند غلبة البس و
 يعتبر الغالب لو غلب الماء أو دواء أو لبن شاة وكذا الوخل
 لبن امرأة أخرى وعند محمد يمتنع اللحم بها وإن أرفقت

الاطراف عندنا المحض والامانة للحاجة
وعندنا في الاصل في الامانة فان قيل
انه ما مودة فانه يكون محظورا فلهذا الامر
به لا ينبغي الخط فان الخطر قد رخصا
لصحة حتى لا يقع في محظور فلهذا كالحث
في الامانة ايضا

لان لم يعلم او قصد دفع الجوع والهلاك او لم يعلم
انه مفسد والقول قولها فيه وانما يشب الرضاع بما يشبه
الماله ولو قال هذه اخي من الرضاع ثم ادعى الخطاء صدق
كتاب الطلاق هو رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح
احسنه تطبيقها واحدة في طهر لاجماع فيه وتكرار
نقض عدتها وحسنه هو سني تطبيقها ثلثا في ثلثة

اطهار لاجماع فيها ان كانت مدخولا بها ولغيرها طليقة
ولو في الحيض والائيسة والصغيرة والحامل يطلق في
السنه عند كل شهر واحدة وعند محمد لا تنطلق الحامل للسنه
الا واحدة وجاز طلاقه عقيب الجماع وبدعيه بعد

تطبيقها ثلثا او ثلثين بكلمة واحدة او في طهر واحد
لا رجعة فيها كانت مدخولا بها او في طهر جامعها فيه
وكذا تطبيقها في الحيض وجب مراجعتها في الاصح وقيل
نسب في زاوله ثم حاضت ثم طهرت طلقها ان

شاهد وقيل يجوز ان يطلقها في الطهر الذي يلي نكاح
الحيضة ولو قال للمولودة اني طالق ثلث السنه او
لغيرها فلهذا فلهذا لو طلقها في وقتها فلهذا
المدخول بها لا يصور سحر

تطابق في السنة في طهر واحد
من حيث العقد وسني في طهر واحد
وهو طلاق السنة في طهر واحد
مالا في الفرض في طهر واحد
ثابت بالسنة في طهر واحد
والطلاق في طهر واحد
ثابت بالسنة في طهر واحد
والطلاق في طهر واحد
ثابت بالسنة في طهر واحد

الطلاق في طهر واحد
ثابت بالسنة في طهر واحد
والطلاق في طهر واحد
ثابت بالسنة في طهر واحد
والطلاق في طهر واحد
ثابت بالسنة في طهر واحد
والطلاق في طهر واحد
ثابت بالسنة في طهر واحد

الطلاق في طهر واحد
ثابت بالسنة في طهر واحد
والطلاق في طهر واحد
ثابت بالسنة في طهر واحد
والطلاق في طهر واحد
ثابت بالسنة في طهر واحد
والطلاق في طهر واحد
ثابت بالسنة في طهر واحد

الاطراف عندنا المحض والامانة للحاجة
وعندنا في الاصل في الامانة فان قيل
انه ما مودة فانه يكون محظورا فلهذا الامر
به لا ينبغي الخط فان الخطر قد رخصا
لصحة حتى لا يقع في محظور فلهذا كالحث
في الامانة ايضا

لان لم يعلم او قصد دفع الجوع والهلاك او لم يعلم
انه مفسد والقول قولها فيه وانما يشب الرضاع بما يشبه
الماله ولو قال هذه اخي من الرضاع ثم ادعى الخطاء صدق
كتاب الطلاق هو رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح
احسنه تطبيقها واحدة في طهر لاجماع فيه وتكرار
نقض عدتها وحسنه هو سني تطبيقها ثلثا في ثلثة

اطهار لاجماع فيها ان كانت مدخولا بها ولغيرها طليقة
ولو في الحيض والائيسة والصغيرة والحامل يطلق في
السنه عند كل شهر واحدة وعند محمد لا تنطلق الحامل للسنه
الا واحدة وجاز طلاقه عقيب الجماع وبدعيه بعد

تطبيقها ثلثا او ثلثين بكلمة واحدة او في طهر واحد
لا رجعة فيها كانت مدخولا بها او في طهر جامعها فيه
وكذا تطبيقها في الحيض وجب مراجعتها في الاصح وقيل
نسب في زاوله ثم حاضت ثم طهرت طلقها ان

شاهد وقيل يجوز ان يطلقها في الطهر الذي يلي نكاح
الحيضة ولو قال للمولودة اني طالق ثلث السنه او
لغيرها فلهذا فلهذا لو طلقها في وقتها فلهذا
المدخول بها لا يصور سحر

الطلاق في طهر واحد
ثابت بالسنة في طهر واحد
والطلاق في طهر واحد
ثابت بالسنة في طهر واحد
والطلاق في طهر واحد
ثابت بالسنة في طهر واحد
والطلاق في طهر واحد
ثابت بالسنة في طهر واحد

فيه نف ونشر كما في قوله تعالى من قبلكم اليوم واليوم الآخر
 من فضله فقوله لتسكنوا راجع الى الليل وقوله ولتستقوا راجع الى النهار
 كذلك هي اشارة طابق راجع الى قوله الى جملتها اي جملتها وقوله راجع
 راجع الى قوله ما يقرب اليه الرقة يعبر عن جميع البدن كما قال الله تعالى في اي
 في انفسهم فزاد ان لا يقع عندنا وعند ذفر والشا في يقع وهو يقول
 اليد عبارة عن جميع البدن ولهذا اراد البدن بقوله عليه السلام على اليد ما
 اخذت من رزق واليد اليد ويقوله تعالى في اي اليد الى اليد ما
 كسب ايديهم وكذلك الخلافة العتاق والظهار اذا اخذت الى اليد
 فزاد اي السكون اذا قال يقع الص
 بعد الافاق نوبت في الطلاق يقع الص
 الطلاق بالاجماع وانما قلنا قال الصنف في سوس في اليوم في
 رجه الله بعد قوله ويقع الطلاق اذا قال نوبت في سوس في اليوم في
 به الطلاق فان الحسن كان محتال بطلان وقيل في هذا الزمان في
 طلاق السكون كطلاق البنين لا يقع في هذا الزمان في
 اذا سكر من البنين يقع طلاق زجرا وعليه الفتوى وهو قول الصحابي
 يريد سكر من البنين وما البنيذ
 اما اذا سكر من البنين او من ذوات لا يقع
 طلاقه بالاجماع بنابر

الطلاق على
 من قبلكم اليوم
 واليوم الآخر
 من فضله
 لتسكنوا
 راجع الى الليل
 ولتستقوا
 راجع الى النهار
 كذلك هي
 اشارة طابق
 راجع الى قوله
 الى جملتها اي
 جملتها وقوله
 راجع الى قوله
 ما يقرب اليه
 الرقة يعبر عن
 جميع البدن
 كما قال الله
 تعالى في اي
 في انفسهم
 فزاد ان لا
 يقع عندنا
 وعند ذفر
 والشا في
 يقع وهو
 يقول
 اليد عبارة
 عن جميع
 البدن ولهذا
 اراد البدن
 بقوله عليه
 السلام على
 اليد ما اخذت
 من رزق واليد
 اليد ويقوله
 تعالى في اي
 اليد الى اليد
 ما كسب اي
 ايديهم
 وكذلك
 الخلافة
 العتاق
 والظهار
 اذا اخذت
 الى اليد
 فزاد اي
 السكون
 اذا قال
 يقع الص
 بعد الافاق
 نوبت في
 الطلاق
 يقع الص
 الطلاق
 بالاجماع
 وانما قلنا
 قال الصنف
 في سوس
 في اليوم
 في رجه
 الله بعد
 قوله
 ويقع
 الطلاق
 اذا قال
 نوبت
 في سوس
 في اليوم
 في به
 الطلاق
 فان الحسن
 كان محتال
 بطلان
 وقيل في
 هذا الزمان
 في طلاق
 السكون
 كطلاق
 البنين لا
 يقع في
 هذا الزمان
 في اذا
 سكر من
 البنين
 يقع
 طلاق
 زجرا
 وعليه
 الفتوى
 وهو قول
 الصحابي
 يريد سكر
 من البنين
 وما البنيذ
 اما اذا
 سكر من
 البنين
 او من
 ذوات لا
 يقع
 طلاقه
 بالاجماع
 بنابر

فلهو ما يصح فيضيب المدة كما للبس والركوب والمساكنة وغيره
بعضه ان كان للبس يوما او ركبت يوما او سكت يوما جعل على
باض النملها لا يبا وبها لمسا وهو اليعم ثم وان كان على يثقة كما
كان خروج والدخول والقدوم عند محنة بعد يربا يوم ونحوه
لا يثا ان خرجت او دخلت او قدمت يوما بعد على مطلق لا وقت
اعتبار الشئ سب بين النظر والنظر في قال الله تعالى ومن هم
يو اليهم يومئذ دبره الا محترقا لتسا لالاية والى الله تعالى ومن هم
الوقت لان الفرار من التوقف لحظة الوعيد ليلا كانا وانها ل
سنة العتابة اني جلي

ههنا ثلثه ان كانا انهار والليل واليوم اما انهار فليبا في
تاصت واما الليل فليسا ودا صت وذلك حقيقة النور
واما اليوم فانه يستعمله بين انهار ومطلق الوقت
بالاشتراك عند بعض والعجاج هو من ذهب الاكثر ان
اطلاق على مطلق الوقت جهانا ا ج حط

ابن نوى الطلاق والصريح يحق الصريح و
الباقى يحق الصريح الا اذا كان معلقا بشرط
فان كان مطلقا او غير معلقا كان

باب المصطفى وأما قولها اختارني فوقع في طالعها وقع في

فيها يات واحدة ولا يصح فيه الثلث وان قامت
لان الخيرة لها مجلس العلم بها مع الصغار ولا بد من ذلك في العدة
منه او اذ تم في عمل آخر جعل ولا يسمى ذكر النفس للقطب والكنيا
بابا قال اختبر نفسي في جواب قول الزوج اختر لي سرح فيقول

فَقَالَتْ اِنَّا اخْتَارْنَا نَفْسِيْ وَ اخْتَرْتِ نَفْسِيْ تَطْلُقُ وَ اِنْ
 قَالَتْ لَهَا ثَلَاثُ خِيَارٍ فَقَالَتْ اخْتَرْتُ الْاَوَّلَ وَ اِنْ اَوَّلُهَا

الوسطى او الاخرى يقع الثلث لانيه وعند هاباشه عن الخوص
الوسطى او الاخرى يقع الثلث لانيه وعند هاباشه عن الخوص

و لو قال طلق نفس او اختت نفسي بتطليق الالابان شرح
بأن واحدة في الاصح وقيل ملك العارضة ولو قال فزوجت
بأن واحدة في الاصح وقيل ملك العارضة ولو قال فزوجت

فإنك بيدك في تطبيقه واخترت في تطبيقه فادع به الظالمين
واختار لنفسها وقع واحدة رجعية ولو قال لا تتقوا الله

استقام
اوادان هدا
طو و الجا مع الك
نوع الاقاص
القطر بوج

دود

انواع جمع في ملكها

هذا عند الجحفة رحلا
ان التلث الاوسطية والا
اركان الوفا كس

فأما بطلان الأول فبما
صدر الشريف

طيط
نكية الهداية انه تقع واع
وقيل عند غلط وقع من
ان لا يكلف الرضا
ما ان

الوجبة والصواب
الكلمات والصواب
وقيل في رواية أخرى
أنه رجع إلى لفظها
الثقة وهذا الصواب

[illegible]

لانه جلد
و به موجب او است
امرت بپندار
از آنچه در عالم
الضمان

بابه لما قد
الرجعي طالق بابا
بسم الله

باب فی

[illegible]

طلاقاً
فلا يصح قولي في الشك في
الطلاق

و
بني
الصالح
الامام

علمت بحقه الصريح

فأنت دامت في العدة
ببر ولا تترك
النفس للظلمة
تتارى سرح فيقول

أولها أو الكبر

هو غير مستوف
الاتفاق على ان

بطلانية الابان
ووقال فلو
التيقة
التيقة

قال لا تشقوا

انقضا و التمسك

...

فانما لا يفرق بينك وبينها
فانما لا يفرق بينك وبينها
فانما لا يفرق بينك وبينها

بما مر بك بيدك بنوى ثلثا فقامت اخرت منى واحدة او
مرة واحدة منى الثلث وان قامت طلقته نفس واحدة او
في جواب قول الزوج امرتك بيدك منى واحدة او
او اخرت منى بثلث في واحدة بائنة و لو قال امرتك
بيدك اليوم و بعد غد لا يدخل الليل وان ردت اليوم
لا يرد بعد غد وان قال اليوم و غدا يدخل الليل وان ردت
اليوم لا يرد بعد غد ولو مكث بعد التفرق يوما ولم
تقم او كانت قد فلت او جئت في مكان او متكئة لم
تفقد او طلاقا فوفت او دعت اباه المشورة

او شهودا لا يشهدون لا يسل خيارها وان سارت دأبها
بطل لا يسير فلها في فيه و لو قال لها طلق نفسك
ولم ينو او بنوى واحدة فطلقت و فعت رجعة و
كذا لو قال انت نفسي وان طلقته ثلثا و نواه و
ولفت في ليلتها قال في جواب طلق نفسك فليس
فمن ثمة الا شئت و لو قال اخرت نفسي لا يطلق
ولا يملك الرجوع بعد قوله طلق نفسك وينفد
بالمجلس الا اذا اذنت له فادى متى شئت و لو قال لها طلق
فتركك او لاخر طلق امرأتى يملك الرجوع ولا ينفذ
بالمجلس الا اذا اذنت له متى شئت و لو قال لها طلق نفسك
فتركك و طلق رجعتك و لا ينفذ بالمجلس

كذا قالوا في الفقه
فانما لا يفرق بينك وبينها
فانما لا يفرق بينك وبينها
فانما لا يفرق بينك وبينها



1900

٨
 رَأَيْتَا عِنْدَ جَمْعِ الْكَلِمَاتِ
 الْكَيْفِيَّةِ مَقْصُودَ الْإِيجَازِ
 فَاصْلُ الظُّلَامِ الْقَهْرِيَّةِ
 إِلَيْهَا أَيْضًا صَدَقَ

لنكون حتمًا زرعًا فانت طالعًا ومضافًا إلى الملك جمع

هو الكتاب المسمى بـ

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

اذا كنت قبيحاً فليكن ظمرك ظميراً

حَبِّ طَلَقَ وَلَا يَتَّقِ وَلَا يَفْقَهُ وَأَوْجِدُ مَا لَا يَسْمَعُ

للم تشافا ذا السمر دفعه ابتائه و لوقا ان خض

فبما يقع اذا ظهر و لو قال ان ولدته ذرا فانها

الحمد لله الذي جعلنا من المؤمنين من المؤمنين

نَفْضُ الْعِدَّةِ وَلَوْ عَلَّقَ سِتْرُهَا بِسِتْرِ طَالِدَةٍ

يعود الملك عند آخرها فان وعد الآخر فيه وقعه

وجدوا اخرها لافيه لا يرفع ويبطل تنجز الشك تعلق

عَلَّقَهَا بِسُرْطٍ ثُمَّ نَجَّى حَاقِلَ وَجُودِهِ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ

لعل فوج بلا یقہ سنی ولو علی التثاویف والحق بالو

لا يبي الفقر بعد الالاح ولا يصير به راجعا في الرحم -

يخرج ثم يولج حلاق لابي يوسف و يوق دان نكتلها

فصل في فتحها على ما في عدة الباقين لاهلها

شاهد الله لا تظلموا وكذا له مدبرون

فلا بد ان اذله

و هو من الاسماء

لأنه لا يمكن أن يكون له ولد من قبله

بجواب عما نفسه فيلزم كذا في التمهيد عن المحيط شرح در

الفقه ينفهم الفقه دية فيج المدة أو الغصب
 المصالح وفي القاموس هو دية الفج
 وصل في المدة وفي القاموس هو دية الفج
 عن الجوهرة ذكره السبكي أن الفقه في المدة
 في المدة وهو من القاموس هو دية الفج
 في المدة وهو من القاموس هو دية الفج
 في المدة وهو من القاموس هو دية الفج

الله تعالى ما تروى في و فاما ما يروى في

فَتَبَاوُوا لِرَبِّهِمْ وَاعْبُدُوا مَا خَلَقَ

المقصود من هذا الخبر هو أن الرجل قد فارق بالطلاق ولا ينفذ

بوجه فيها الامن التلق ما يغلب فيها السلامه كطرحه
 خذ

مقتبذة من اوراق فاضل الانام والهمم شك النادر

فان علمنا ان ذلك السب او غيره هو في القدره و

كذلك والمطلب رجعية فطلقها اثنا ومائة قبلت

بِهِ بِشْرُوهُ وَلَوْ أَبَا بَلَدٍ وَهُوَ عَصَوِيٌّ رَأَى فِي صِفِّ الْقَمَالِ

و محبوس القضاة و رجم او يقدرون على القيام

صالحه خارج البيت كنه مشكك او عموم لارنه وكلا
اسمه

فَخَلَعَهُ وَنَجَّاهُ أَفْخَرَتْ نَفْسُهَا وَمِنْ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا

مرها او بغيرها لعلها يخرج من مائة و من اشدت بعد

بالحسن والجمال في سبب حب الله تعالى

تقدم على القسام بمصالح بيتها ثم مات و... في العدة

و اما باینکه بامریضه او تصدیق اندک

لأنها خفيفة

بسم الله الرحمن الرحيم

۱۰۰

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

ففيها الخبز عند فقار من عظم
لأنها عنده من البطال حقه

كانت
او اقر بديها
علق الطلاق بفعل اجري او فاعل او متصرف
كان التعليق والشرط في مرضه ورث وان كان احدهما
في الصحة لا رتبة وان علق بفعل نفسه وهما في المرض
او الشرط فقط ورث وكذا لو علق بفعلها ولا بد
للمامنه وهما في مرضه وكذا لو كان الشرط فقط في خلاف
الحمد وان كان للمامنه بد لا رتبة على كل حال وان قد فيها
ولاغى وهو مريض ورث وكذا لو كان القذف في
الصحة والتعلق في المرض خلاف الحمد وان الى منها وبثا
به فان كانا في المرض ورث وان كان الايلاء في الصحة
لا وفي الرجعي ثم رث في جميع الوجوه ان مات وهي
في العدة والآلا **باب** في استدامة النكاح
في القائم في العدة فمن طلق ما دون ثلث بصريح
الطلاق او بالثلث الاول من كتاباته ولم يصف
بضرب من الشدة ولم يكن بمقابله مال فلا ان يراجع
وان ثبت ما دام في العدة بقوله راجعك او راجع

احادیث



أخرى بلده على بنت باقرية
فان تزوجها بعد زوج آخر فلا يلزم الكفارة ولا يبرأ من النكاح
فان وطئ ولم يلزم الكفارة أو لولاها ولا يبرأ من النكاح
وان لم يطأ وكذا لو لم يبرأ من اجنبية أو من مباحة
اما الرجعية فكما لزوجته ولا يلايه فيما دون اربعة أشهر
فلولا والله لا افرقك شهرين وشهرين بعدهما
كان اليلد ولو كنت يومئذ قد لا افرقك شهرين بعدهما
الشهرين الاولين فليس بيلد وكذا لو كان لا افرقك
سنة الا يوما فلان قريبا فقد بقى من السنة اربعة اشهر
فان اليلد ولو كان لا دخل بجره وانما فيه لا يكون
موليا وان عجز المولى عن وطئها بعرضه او مرضها او بينه وبينها
رقبتها او صفها او جبهه او لا يسهلها وبينه مسافة
اربعة اشهر فحينئذ ان يقول بكنت فيك السهارة اسمك العذر
من وقت الخلع الاخر المدة فلوزال في المدة تعين الف
بالوطئ وان قال لها انت على حرام كان موليا ونوى
الحرم او لم ينو شيئا وان نوى طئها رافظها وان نوى
الكذب فكذب وان نوى الطلاق فبان وان نوى الظنة برب الخلع
فقلت

هذا هو النكاح وهو ما يبرأ من النكاح
فان وطئ ولم يلزم الكفارة أو لولاها ولا يبرأ من النكاح
وان لم يطأ وكذا لو لم يبرأ من اجنبية أو من مباحة
اما الرجعية فكما لزوجته ولا يلايه فيما دون اربعة أشهر
فلولا والله لا افرقك شهرين وشهرين بعدهما
كان اليلد ولو كنت يومئذ قد لا افرقك شهرين بعدهما
الشهرين الاولين فليس بيلد وكذا لو كان لا افرقك
سنة الا يوما فلان قريبا فقد بقى من السنة اربعة اشهر
فان اليلد ولو كان لا دخل بجره وانما فيه لا يكون
موليا وان عجز المولى عن وطئها بعرضه او مرضها او بينه وبينها
رقبتها او صفها او جبهه او لا يسهلها وبينه مسافة
اربعة اشهر فحينئذ ان يقول بكنت فيك السهارة اسمك العذر
من وقت الخلع الاخر المدة فلوزال في المدة تعين الف
بالوطئ وان قال لها انت على حرام كان موليا ونوى
الحرم او لم ينو شيئا وان نوى طئها رافظها وان نوى
الكذب فكذب وان نوى الطلاق فبان وان نوى الظنة برب الخلع
فقلت

هذا هو النكاح وهو ما يبرأ من النكاح
فان وطئ ولم يلزم الكفارة أو لولاها ولا يبرأ من النكاح
وان لم يطأ وكذا لو لم يبرأ من اجنبية أو من مباحة
اما الرجعية فكما لزوجته ولا يلايه فيما دون اربعة أشهر
فلولا والله لا افرقك شهرين وشهرين بعدهما
كان اليلد ولو كنت يومئذ قد لا افرقك شهرين بعدهما
الشهرين الاولين فليس بيلد وكذا لو كان لا افرقك
سنة الا يوما فلان قريبا فقد بقى من السنة اربعة اشهر
فان اليلد ولو كان لا دخل بجره وانما فيه لا يكون
موليا وان عجز المولى عن وطئها بعرضه او مرضها او بينه وبينها
رقبتها او صفها او جبهه او لا يسهلها وبينه مسافة
اربعة اشهر فحينئذ ان يقول بكنت فيك السهارة اسمك العذر
من وقت الخلع الاخر المدة فلوزال في المدة تعين الف
بالوطئ وان قال لها انت على حرام كان موليا ونوى
الحرم او لم ينو شيئا وان نوى طئها رافظها وان نوى
الكذب فكذب وان نوى الطلاق فبان وان نوى الظنة برب الخلع
فقلت

هذا هو النكاح وهو ما يبرأ من النكاح
فان وطئ ولم يلزم الكفارة أو لولاها ولا يبرأ من النكاح
وان لم يطأ وكذا لو لم يبرأ من اجنبية أو من مباحة
اما الرجعية فكما لزوجته ولا يلايه فيما دون اربعة أشهر
فلولا والله لا افرقك شهرين وشهرين بعدهما
كان اليلد ولو كنت يومئذ قد لا افرقك شهرين بعدهما
الشهرين الاولين فليس بيلد وكذا لو كان لا افرقك
سنة الا يوما فلان قريبا فقد بقى من السنة اربعة اشهر
فان اليلد ولو كان لا دخل بجره وانما فيه لا يكون
موليا وان عجز المولى عن وطئها بعرضه او مرضها او بينه وبينها
رقبتها او صفها او جبهه او لا يسهلها وبينه مسافة
اربعة اشهر فحينئذ ان يقول بكنت فيك السهارة اسمك العذر
من وقت الخلع الاخر المدة فلوزال في المدة تعين الف
بالوطئ وان قال لها انت على حرام كان موليا ونوى
الحرم او لم ينو شيئا وان نوى طئها رافظها وان نوى
الكذب فكذب وان نوى الطلاق فبان وان نوى الظنة برب الخلع
فقلت

[illegible][illegible]

لأنه مع الله عليه وسلم نفي ولد امرأة هلال ولحقه باعه واذا قد في الإجماع امرأة العيا و
الفاقة امرأة يجب اللعان لأنهما مع أهل الشهادة ولو كان أحدهما أفرس لأحد ولا لعان
لأنه ليس مع أهل الشهادة ولو خرس أحدهما وإرتد أو كذب نفسه أو قد في أحدهما أنسا أخذ
القد في أو وطئ حراما بعد اللعان قبل التفريق بطل اللعان ولا حد ولا تفريق لأن ما منع
الزوج من الأضال يوجد الشبهة ولو وطئ بشبهة فقد فيها زوجها لا لعان عليه ولا حد
على قاذفها وعن أبي يوسف أنه رجع وقال يجب اللعان والحد لأنه وطئ ويجب فيه المقر وشبه
النسب وجه الظاهر أنه وطئ في غير ملكه فأشبهه الزنا وما رتبته في إسقاط الحد عن اللعان
القاذف ولو قد فعلها ثم وطئ حراما لا لعان بينهما ما ثبت ولو لم يفرق الحاكم بينهما حتى عزل
أوصية في الحاكم الثاني يستقبل اللعان بينهما وفيه لا حد ولا يستقبل لأن اللعان قائم مقام
الحد فبأنه كافأه الحد حقيقة وذلك لا يبرئ من فيه عزل الحاكم وموته ولو كان الحاكم
الامضاء في التفريق والاثبات فلا يتناهي قبله فيجب الاستعانة ولو طلقها بعد العقد
ثلاثا أو بأكثر فلا حد ولا لعان ولو كان رجعا لأحد لقيام الزوجية ولو تزوجها بعد الطلاق
البارع فلا لعان ولا حد ذلك القذف ولو قال أنت طالق ثلاثا بآذان من فعليه الحد دون
اللعان لأنه قد في اجنبية ولو قال يا زانية أنت طالق ثلاثا فلا حد ولا لعان لأنه طلقها ثلاثا
بعد وجوب اللعان فسقط باليسوء ولو قد فاربع نسوة لأحد مع كل واحدة منهن ولو
ولو قد فاربع اجنبات حد لمن حد واحد والفرق أن المقصود في الثانية الزمر وهو
يعمل بحد واحد أما الأول فالمقصود باللعان دفع العار عن المرأة وإبطال نكاحها
عليها وذلك لا يحصل بلعان واحد اختيار من عساه

صوم القذف يجب اللعان لا تأتينا بقيام الحد يومئذ وله أن يومئذ يتفق بقيام
الحد فلم يصح قاذفا وإلا لم يكن قاذفا في الحد يصح كأنه قال إن كان بك حمل فليس
منى ولا يشترط حكم القذف إذا كان مطلقا بالشرط واجتواءه لا يتنفي شبه الحد قبل الو
الولادة لأنه حكم عليه ولا حكم على الجنين كما قبل الولادة كاللارث والوصية ولو نفي ولد
الولادة لأنه حكم عليه وهو ابتهاج لا يصح أن يحل نفسه لأنه النسب
زوجه الحرة فصل فيه فلا حد ولا لعان وهو ابتهاج لا يصح أن يحل نفسه لأنه النسب
حق الولد والام لا يملك إسقاط حرمه ولها فلا يتنفي بتصديقها وإقام يجب الحد
واللعان لتصديقها لأنه لا يجوز لها أن تشهد أنه من الكاذبين وقد قاله أنه
صادق وإذا تعذر اللعان لا يتنفي النسب اختيار من عساه

لأنه لما بلغ من جهادها فصلاً إذا صلقت فيه ويترد إليه إذا هاء والمخ
الشيء بها ولم تعف الجند فوجدت العيون حسماً للعلماء الباطن وهو
كانا بعد دبر في قنفذ فوجدت أن العلماء استم مع جهلته لا يريدوا به
وهو ليس من أهل الشهاداة والأصل فيه كونه انتهى هذا الله عليه
وسلم أربعة للعالم يظهرون دينه نشأ بهم النبلاء ودينه والصبر
الانضائية تحت المسلم والمملوكه تحت الحر والحرية تحت المملوك
وقد واثية المسلم كرامة والكا فبعض مسلمة وصورته إذا
كانا كافرين فأسلمت فقد فها قبل عرضاً لا سلام عليهم احتياطاً دبر

Handwritten Arabic script on a palm leaf manuscript fragment.

فلا ولا يشك ولادة المعلقة ألا يشك شهادة رجلين أو رجل
وامرأتين وعندها يكفي بشهادة امرأة واحدة وإن كان الليل
ظاهرا واعترف الزوج به تشبى بحرق قولها وعندها لا
من شهادة امرأة وإن ادعت لها بعد موته لأقل من سنتين
فصدقها الورثة صح في حق الارث والنسب هو المختار
ومن كسح فابت بولد لست اسمها فصاعدت منه
ان اقربا بالولادة أو سك وان جحد ~~بشك~~ فبشهادة امرأة
فان نفاة لا عن وان لأقل من سنة اسمها لا يشك فان
ادعت نكاحا منذ سنة اسمها وادعى الأقل فالقول لها
مع اليقين وعند الامام بلا عيب وان علقت طلقها بالولادة
فشهدت بها امرأة لا تطلق خلافا لهما وان اعترف
بالجمل تطلق بحرق قولها وعندها لا بد من شهادة امرأة
ومن كسح امه فطلقها فاشترها فولدت لأقل من سنة اسمها
منذ شراها نكحه والأفلا ومن قال لامته ان كان في بطنك
ولدا فهو مني فشهدت امرأة بالولادة فهي أم ولده ومن
قال لفلان هو ابني ومات فقالت امه انا امرأته وهو ابني
يرثانه فان جهلت حقيتها وقالت الورثة انت ام ولده فلا

1

وطنها وقد تزوجها فيه ان لم يكن دار الجلب واليسار
ذلك لغير الام وان كان بين المصريين او القريشيين مملوكين
لاب ان يطلق عليه ويبس في منزله فلا بأس به وكذا النكاح
من القريش الى مصر بخلاف العكس ولا خيار للولد **باب**
النفقة بين النفقة والكسوة والسكنى للزوجة على زوجها
وكو صفين مسلمة كانت او كافرة كبيرة او صغيرة توطأ
اذا سلمت اليه نفسها في منزله او لم تسلم لحياتها ولعدم
طلبه وتقرض النفقة كل شهر وتسلم اليها والكسوة
كل سنة شهرا وتقدر بكفايتها بلا اسراف ولا تقيد
وتتغير في ذلك حالها في المؤسرين حال اليسار وفي
المعسر حال الاعسار وفي المختلفين بين ذلك وقيل
يفتقر حاله فقط والقول له في اعساره في حق النفقة
والبينة لها ويفرض عليه خادم واحد لها لو موسرا
وعتد بربوبه نفقة خادمين ولو معسر لا يلزمه نفقة
للخادم في الاصح ^{ولو صح} وقرضت له اياه ثم يسرقها صحت
تم لها نفقة اليسار وبالعكس يلزم نفقة اليسار
ولا نفقة لناشرة خرجت من بيته بغير حق ومبوءة

بدن مريضة لم تزف ومقصوبة وصغيرة لا توطأ وحده
لا نفقة ولو نجح معه فله نفقة الحضانة لا الكسوة ولا الزاد
وان مرضت في منزله فله النفقة لا لو مرضت في بيتها
وزف مريضة ولا يفرق بجنونه عن النفقة وهو مريضا لا يستد
لتحليل عليه ولا يجب نفقة مدة مضى الا ان يكون قضى بها
او تراضا على مقدارها ولو مات احدهما او طلق بعد
القضاء الا تراضى قبل قبضها سقطت الا ان تكون استندت
بامرقاض ولو جعل لها النفقة والكسوة لمدة ثم مات احد
قبل تمامها فلا رجوع خلاف الجحد وان تزوج العبد بالاذن
فتفقتها دين عليه يباع فيه مدة بعد اخراجه ولا يباع في دين
غيرها الا امة وعمل الزوج ان يكنهما في بيت خال عن اهله
واهلها ولو ولد من غيرها ويكفيها بيت مفرد من دار
اذا كان له غلق وله منع اهلها ولو ولدها من غيره عن
الدخول عليها الامن النفل اليها والكلام معها متى شاؤا
والصحيح انه لا يمنعها من الخروج الى الوالدين ودخولها
عليهم في الجمعة مرة وفي غيرها في السنة مرة ويفرض نفقة
زوجة الغائب وطفله وابويه في ماله من جنس حقهم

او الزوج والورثة

عند مواعيد او مضارب او مديون يقرب به وبالزوجه
 يعلم القاضي ذلك ويحكمها انه لم يعطها النفقة وياتخذ منها
 كفلاً فلم يقرب وبالزوجه ولم يعلم القاضي بها فقامت
 بينة لا يثبت بها وكذا لو لم يتكف ما اقامت البينة
 على الزوجه ليفرض لها النفقة وياتيها بالاستدانة عليه
 لا يسمع بينتها وعند فريسة عليها يفرض النفقة لا بشئ
 الزوجية وهو المجهول به اليوم والخنار وجب النفقة
 والسكنى لمعتدة الطلاق ولو بائناً والمفارقة بلا معصية
 اختيار التفريق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاءة لا لمعتدة
 الموت والمفارقة بمعصية كالردة وتقبيل ابن الزوج و
 لو اردت مطلقاً الثلاث تسقط نفقتها لا لو مكنت
 ابنه ونفقة الطفل الفقير على ابية لا يشتر كنفها
 احد كنفقة الابوين والزوجه ولا تجبر امه على ارضاعه
 الا اذا تعنت ويستأجر من ترضعه عندها ولو استأجرها
 وهي زوجته او معتدته من رجعي لترضع ولدها لا يجوز
 وفي معتدة البائنة دوايتان وبعد العدة يجوز وهي احق
 ان لم تطلب زيادة على الفير ولو استأجرها وهي زوجته
 لا رضاع ولده من غيرها صح ونفقة البنت بالقد والابن

عن الاب خاصة به يقرب وقيل على الاب ثلاثها وعلى
 الام ثلثها وعلى المومنين اربعون البسطة نفقة صوم
 النفقة الحوية بين الابن والبنت ويعتبر فيها القرب
 والجنسية لا الارث فان كان له بنت وابنة ابن فنفقة
 على البنت مع ان ارثه لها ولو كان له بنت وبنت واخ فنفقة
 على بنت البنت مع ان ارثه للاخ وعليه نفقة كل ذي رحم
 محرم منه ان كان فقيراً صغيراً او انثى او زمناً او اعى او
 لا حسن الكسب بحرفة او كونه من ذوى البيوتات
 او طالب العلم ويحبر عليها وتقدر بقدر الارث حتى لو
 كان له اخوات متفرقات فنفقة عليهم من اجناس كما ارثوا
 منه ويعتبر فيها اهلية الارث لا حقيقة فنفقة من
 له خال وابن عم على خاله ونفقة زوجة الاب على ابنه ونفقة
 زوجة الابن على ابية ان كان صغيراً او زمناً ولا يجب نفقة
 للغير على فقير الا للزوجة والولد ولا مع اختلاف الدين
 الا الزوجة وقربة الولاد على واسفل والاب يسع عرض
 ابنه لنفقة لا يسع عقاره ولا يسع عرض لدين له على الاب
 سواها ولا لام يسع ما له لنفقتها وعند ما لا يجوز للا

منه

ايضا ولا ضمان عليها او اتفقا مع مال للابن غنمه
لو اتفق مولى مع مال الابن عليها بغير اوراق فمضى ولا
يرجع عليها ولو قضي بنفقة غير الزوجة ومقتبعدة
بلا اتفاق سقط الا ان يكون الفاء في امر بلا استئذان
عليه وعلى المولى نفقة رقيقه فان ابى اكسبوا وانفقوا
وان لم يكن لهم كسب اجبروا بيعهم وفي غيرهم من اللوا
يؤمر ديانة **كتاب الاعتاق** هو اثبات القوة الشرعية
في المملوك انما يصح من مالك حر مكلف بصريحه وان لم
ينو كانت حرا او حر او عتيق او معتق او حررتك او
اعتقتك او هذه مولاى او يا مولاى او هذه مولاى او
يا حرة او يا عتيق ان لم يجعل ذلك اسما له وكذا لو اضاف
لحرية الى ما يعتق به عن البدن كراسل حر ونحوه وكقوله
لا مته فرجلا حر وكنائته ان نوى كلامه لي عليك او
لا سبيك او لارق او خرجت من ملكي وخليت سبيك
او قال لا مته اطلقك ولو قال اطلقك لا يعتق وان
نوى وكذا سائر الفاظ صريح الطلاق وكنائته ولو قال
انت لله لا يعتق خلافا لهما ولو قال هذا ابني او ابى عتيق

ان
نوى
ان

بلا

بلا نية كذا هذه اتي وعنده لا يعتق ان لم يصح ان يكون
ابن له او ابيا او اما وارثا الصغير لصغير هذا جدي
لا يعتق في المختار كذا لو قال هذا ابني او لبيده هذا ابني
ولا يعتق بلا سلطان لي عليك وان نوى ولا بيا ابني ويا
ابني او انت مثل الحر وفيل يعتق ولو قال ما انت الا حر عتيق
ومن ملك دارم محرم منه عتيق عليه ولو كان المالك
صغيرا او مجنونا او مكاتب بكتاب عليه قرابة الولاد
فحسب خلافا لهما ومن اعتق لوجه الله عتيق وكذا لو اعتق
للسيطان او للصنم وان عتق وكذا لو اعتق مكرها او سكران
ولو اضاف العتيق الى ملكه او شرط صح ولو خرج عبد
حررتا لينا مسلما عتيق والخم يعتق بعتق امه وصح
اعتاقه وحده ولا يعتق امه به والولد يتبع امه في الملك
والرق والحرية والتدبير والاستيلاء والكتابة وولد
الامه من سيدها حر ومن زوجها ملك سيدها وولد
المفروق حر بيمينته **باب عتيق البعض** ومن اعتق
بعض عبده صح وسعى في باقيه وهو كالمكاتب الا انه لا
يرد في الرق لو عجز ولو لا يعتق كله ولا يسعى وان

اي شيء
 يفتق بالان
 وانما كان
 العار من ان
 على ما بعد
 الى ما بعد
 الفقيه ان
 اعطى الوارث
 يفتق الوارث

البض يبعد عن القبض الا انه لا يفتق ما لم يود كذا كذا
 عنه البض فان كان الباقي ثم نادى القاسمها قبل التخليق
 رجوع المولى عليه بمثلها ويعتق وان كسبها بئله الرجوع
 ولو قال انت حر بعد موتى بالذقان قبل بعد موته وعقبة
 الوارث عتق والا فلا ولو حرره على ان يخدمه سنة
 فقبل عتق وعليه ان يخدمه تلك المدة فان مات المولى
 قبل ان يخدمه فبقيته نفسه وعند محمد قيمة خذ منه وكذا
 لو باع المولى العبد نفسه بغير فمكنت قبل القبض لزمه
 قيمة نفسه وعند محمد قيمة الذي حر قال لا يخرج عتقك
 بالعتق ان تزوجه فافعل وان تزوجه فلا شيء عليه
 ولو ضم عتق قيم المملوك لقيمة غيره او لم يملكه
 القيمة وسقط ما يحصل المهر ولو تزوجه وحصة المهر لهما
 الزوجان وحصة القيمة للمولى في الثاني وهدية الاول
باب التبرع المذهب المطلق من قال له مولاه اذا تم
 مت فانت حر وانت عتق دبر متى او يوم اموت
 او مع موتى او عند موتى او انت مذبذب او قد تزل
 او ان مت الى مائة سنة وغلب موته فيها او وصيت

كك نفسك او برقتك او بقتك مالي صار مدبر فلا يجوز
 اخراجه عن ملكه الا بالعتق ويجوز استخدام وكنايته
 وابعادته والامة توطأ وتزوج واذا مات سيده
 عتق من تلك ماله وان لم تخرج من القنف فبعضها
 وان لم يترك غيره سعى في ثلثيه وان استفرقه
 دين المولى يسى في كفا قيمته ولو دبر احد الشريكين
 وضم نصف شريكه ثم مات عتق نصفه بالتدبير
 وسعى في نصفه خلافا لهما والمقيد من قال له ان
 مت من مرض هذا وسفر هذا او من مرض كذا او الى
 عشر سنين او الى مائة سنة واحتمل عدم موته
 فيها فيجوز بيعه وان وجد الشرط عتق عتق
 المدبر **باب الاستيلاء** لا يثبت نسب ولد الا
 من مولاه الا ان يدعيه واذا ثبت حارث ام ولد
 لا يجوز اخراجها من ملكه الا بالعتق وله وطئها
 واستخدامها واجارتها وتزويجها وكنيتها
 تفتق بعد موته من جميع ماله ولا يسى لدينه و
 يثبت نسب ولدها بعد ذلك بلا دعوة وان نفاه

انتم ولو استولدوها بنكاح ثم ملكها بعت بثلث
 فلهي ام ولده وكذا لو استولدوها بملك ثم استوفت
 ثم ملكها بخلاف ما استولدوها برفي ثم ملكها
 لو اسلمت ام ولد النصراني عرض عليه الاسلام
 فان اسلم فلهي له ولان ابى سعت في قيمتها وهي
 كالمكاتبة ولا ترق بعجزها وان مات عتق بلاء
 سعاية ومن ادعى ولد امته له فيها شركة
 ثبت نسبه منه وصارت ام ولد له وضمن نصف
 قيمتها ونصف عقرها لا قيمة ولدها ولو
 ادعى معاً ثبت عنها وهي ام ولديهما وعلى كل احد الو
 نصف عقرها وتقاصا ويرث من كل من ماله ما كان الزنا
 ميراث ابن ويرثان منه ميراث اب واحد وان حلالا لاص
 ادعى ولد امته مكاتبه فصدقه المكاتب ثبت نسبه
 منه وعليه قيمة وعقرها ولا تسير ام ولده و
 ان لم يصدقه لا يثبت النسب ان دخل الولد في نكاح
 ملكه وقتما **كتاب الامان** اليقين تقوية على ان
 احد مل في التبر بالمقسم به وهي تلك غموس وهي

فان يفسد من الملك وان كان
 العتق في الحقة ان كان ملكا
 كذا ونصف عتقها ان كان
 الامه عتقها ان كانت نكاحا
 ونصفها ان كانت نكاحا

من اصدق ذلك في فضلها مع
 فانه يذوقه انما في يده
 فانه يذوقه انما في يده

بالله ففعلت كذا وهو ان يقطع
 بالله ففعلت كذا وهو ان يقطع

حلفه على امر ما من او حال كذا باعدا وحكمه الاثم ولا
 كفارة فيها الا التوبة ولو هو حلفه على بطلته كما قال
 وهو بخلافه وحكمها رجاء الففو ومنعقدة وهي
 حلفه على فعل او ترك في المستقبل وحكمها وجوب
 الكفارة ان حث ومنها ما يجب فيه البر كقول القريب
 وترك المعاصي ومنها ما يجب فيه الحث كقول البعيد
 وترك الواجبات ومنها ما يفضل فيه الحث كقول
 المسلم ونحوه وما عدا ذلك يفضل فيه البر حفظا لليمن
 ولا فرق في وجوب الكفارة بين العامد والناسي و
 الملك في الحلف والحنث وهي عتق رقبة او اطعام عشرة
 مساكين كما في عتق الظهار واطعامه وكسوتهم
 كل واحد ثوبا يستر عامة بدنه هو الصحيح فلا
 يجوز السراية فان عجز عن احدها عند الاواء
 صام ثلثة ايام متابعا ولا يجوز التكفير قبل الحث
 ولا كفارة في حلف كافرون حث مسلما ولا يصح
 عين البصر والمجنون والناثم **فصل** وحروف
 القسم الواو والباء والتاء وقد تضمن الله افعله
 تضمن

ط
 وامر الله الى الله قال صلى الله عليه وسلم
 فلهن القربان بالله وحقوق العباد وبيت
 الرخف واليمن واليمن وقال صلى الله عليه وسلم
 تدع الدمار فلا تقع ولم يذكر فيها الكفارة ولو وقعت
 او يقول لو كان لها كفارة لما دعت لنا ربا وقع لان الكفارة اسم
 واستلذت في رفع اقله وعقوبته فغيرها من النكاح اختيار من يرد
 حلفه على فعل او ترك في المستقبل وحكمها وجوب
 الكفارة ان حث ومنها ما يجب فيه البر كقول القريب
 وترك المعاصي ومنها ما يجب فيه الحث كقول البعيد
 وترك الواجبات ومنها ما يفضل فيه الحث كقول
 المسلم ونحوه وما عدا ذلك يفضل فيه البر حفظا لليمن
 ولا فرق في وجوب الكفارة بين العامد والناسي و
 الملك في الحلف والحنث وهي عتق رقبة او اطعام عشرة
 مساكين كما في عتق الظهار واطعامه وكسوتهم
 كل واحد ثوبا يستر عامة بدنه هو الصحيح فلا
 يجوز السراية فان عجز عن احدها عند الاواء
 صام ثلثة ايام متابعا ولا يجوز التكفير قبل الحث
 ولا كفارة في حلف كافرون حث مسلما ولا يصح
 عين البصر والمجنون والناثم **فصل** وحروف
 القسم الواو والباء والتاء وقد تضمن الله افعله
 تضمن

من اصدق ذلك في فضلها مع
 فانه يذوقه انما في يده
 فانه يذوقه انما في يده

والميم بالله او اسم من اسمائه كالنور والرحيم
 والحق ولا يقتضي نية الا فيما يسي به غيره كالحكيم
 والعليم وبصفة من صفاته يختلف بها عرفا كمن قال
 وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته لا يفيرا الله
 كالقراء والنبى والكعبة ولا بصفة لا يختلف بها
 عرفا كرحمته وعلمه ورضاه وغيظه وسخطه
 عنا به وقوله لعن الله عيين وكذا وايم الله وسكنه
 بخورم بخداي وكذا قوله وعهد الله وميثاقه
 واقسم واحلف واشهد وان لم يقل بالله وكذا
 على نذر او عيين او عهد وان لم يضاف الى الله وكذا
 قوله ان فعل كذا فهو كافرا ويهودى او نصرانى
 او يدي من الله عيين ولا يصير كافرا بالحنث فيها
 سواء علق بها في او مستقبلا ان كان يعلم انه
 عيين وان كان عنده انه يكفر بصيريه كافرا وقوله ان
 افعله فعلى غضب الله او سخطه او لعنته او هو
 زان او سارق او شارب خمر او كل امر بواكيس
 وكذا قوله وحق الله خلافا لابي يوسف وكذا
 حقا

قوله

قوله هو كنه خونه بخداي يا بطلاق زن ومن حرم ملكه
 لا يحرم وان استباحه او شيئا منه فعليه الكفارة وقوله
 كل حلال على حرام يعمل على الطعام والشراب والقوى
 انه تطلق امراته بلا نية ومثله قوله كل حلال بروى حرام
 وقوله هر چه بدست راست كبرم بروى حرام ومن
 نذر نذر مطلق بشرط يريه كان قدم غايبي و
 ووجد له الوفاء ولو علقه بشرط لا يريه كان
 زنت خير بين الوفاء والتكفير هو الصحيح ومن
 وصل بحلف ان شاء الله فلاحت عليه **بنا**
 في الدخول والخروج والاتيان والسكنى وغير ذلك
 ومن حلف ان لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او المسجد
 او البيعة او الكنيسة لا يحث وكذا لو دخل دهرزا او
 طاعة باب داره كان لو غلق يسي خارجا والاحت
 كما لو دخل صفة وقيل لا يحث في الصفة ايضا وفي
 لا يدخل دارا فدخل دارا خربة لا يحث ولو قال هتة
 الدار فدخلها خربة صح او بعد ما بيت دار اخرى
 حث وكذا لو وقف على سطحها وقيل لا يحث به في عرفنا

واما الفرقان ان الدار اسم للعرصة والبناء
 مؤنن فلهذا من التواضع والاوطاف في الغائب
 قال لا ادخل دوى

ولو دخل طاق بابها او دهليزها ان كان لها غلق
 يبقى خارجا لا يحتم والاحت ولو جعل مسجد
 او حاما او بستانا او بيتا بعد ما خرب قد غلبها
 الاحت وكذا لو دخل بعد ان هدم الحام واشتبا
 وفي لا يدخل هذا البيت قد دخل بعد ما انهدم وصار
 صحرا او بعد ما بنى بيتا اخر لا يحتم بخلاف ما
 لو سقط السقف وبقي الدار وفي لا يدخل هذه
 الدار وهو فيها لا يحتم ما لم يخرج ثم يدخل وفي لا
 يلبس هذا الثوب وهو لا يسه او لا يركب هذه ال
 الدابة وهو راكبها او لا يسكن هذا الدار وهو سا
 سكنها ان اخذ في النزع والتزود والنقلة من غير
 لبث لا يحتم والاحت ثم في لا يسكن هذا البيت
 او هذه الدار لا بد من خروج جميع اهله ومتاعه
 حتى لو بقي وكذا يحتم وعند ابى يوسف يعتبر نقل
 الاكثر وعند محمد نقل ما تقوم به كدخايتها وهو
 الاحسن والارفق ثم لا بد من نقله الى منزل
 اخر حتى لا يتر بنقله الى السكة او المسجد وكذا في

في لا يسكن هذه المحلة وفي لا يسكن هذه البلدة او
 او القرية يتر بخروجه وترك اهله ومتاعه فيها
 وفي لا يخرج فامر من حمله واخرجه حتم ولو حمل
 واخرج بلا امره مكرها او راضيا لا يحتم ومثله
 لا يدخل وفي لا يخرج الا الى جنازة فخرج اليها ثم
 الى حاجة اخرى لا يحتم وفي لا يخرج الى مكة فخرج
 يريد لها ثم رجع حتم وفي لا ياتيها لا يحتم ما
 لم يدخلها والذهاب كالخروج في الاصح وفي لا ياتي
 فلانا فلم ياتيه حتى مات حتم في اخراجه حياته وان
 قيد الاثنيان غلبا الاستطاعة فلا بد على سلامة الا
 الاكثرون وعدم الموانع فلو لم يات ولا مانع من
 مرض او سلطان حتم ولو نوى الحقيقة صدق
 ديانته لا قضاء في المختار وفي لا يخرج الا بآذنه

شرط الاذن لكل خروج وفي الا ان اذن يكتفي بالآذنه
 مرة وفي لا يخرج الا بآذنه لو اذن لها فيه مما
 شأت ثم نهاها فخرجت لا يحتم عند ابى يوسف
 خلافا لمحمد ولو اذن للخروج فقال ان خرجت او قبح
 انه اذا اذن في بيتك فليس عليك الجواب
 اضي بلا اذن في بيتك فلا يحتم بالثبات
 وعلى الثاني يحتم فلا يحتم بالثبات
 صدر من عنده

ضَرَبَ الْعَبْدُ فَقَالَ انْ ضَرِبْ تَقْدِيرَ الْخَنَازِيرِ بِالْمَلِكِ فَرَدَّ
 فَلَوْلَيْتُ ثُمَّ فَعَلَتْ لَا يَحْتَثُّ قَالَ لَا تَخْرُجْ جُلُوسٌ فَتَقْدَرِ
 مَعِيَ فَقَالَ انْ تَقْدِيرَ فَعَلَتْ لَا يَحْتَثُّ بِالْمَلِكِ فَفَعَلَتْ
 وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ الْآنَ قَدْ انْ تَقْدِيرَ الْيَوْمِ
 وَفِي لَا يَرْكَبُ دَابَّةً فَلَانَ فَرَكَبَ دَابَّةً عَبْدُهُ مَا ذُوْنَ
 لَا يَحْتَثُّ الْآنَ نَوَاهُ وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَفْرِقٍ
 بِالَّذِينَ وَعَدَنِي يَوْسُفُ يَحْتَثُّ مَطْلَقًا انْ نَوَاهُ
 عِنْدَ مُحَمَّدٍ يَحْتَثُّ مَطْلَقًا وَانْ لَمْ يَنْوَهُ **بَابُ الْيَوْمِ**
 فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَاللَّبْسِ وَالْكَلَامِ وَمِنْ حَلْفِ انْ لَا
 يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الثَّمَلَةِ فَهُوَ عَلَى ثَمَرِهَا وَدَبْسِهَا غَيْرَ
 الْمَطْبُوعِ لَا يَنْبَغُهَا وَخَلْقُهَا وَدَبْسِهَا الْمَطْبُوعِ وَ
 مِنْ هَذِهِ الشَّاةِ فَهُوَ عَلَى الْحَمِّ دُونَ اللَّبَنِ وَالذَّبْدِ
 فِي لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الْبَشْرِ فَالْكَلِمَةُ لَا يَحْتَثُّ وَكَذَا
 مِنْ هَذَا الرُّطْبِ أَوِ اللَّبَنِ فَالْكَلِمَةُ تَمْرًا وَشَرِبَ أَوْ خَلَقَ
 لَا هَذَا الصَّبِيحُ فَكَلِمَةُ شَابًا أَوْ شَيْخًا أَوْ لَا يَأْكُلُ الْحَمَّ
 هَذَا الْجِلْدُ فَالْكَلِمَةُ كَيْسًا وَفِي لَا يَأْكُلُ بَشَرًا فَالْكَلِمَةُ رُطْبًا
 لَا يَحْتَثُّ وَلَوْ أَكَلَ مُدَّتِيًا حَتَّى وَكَذَا لَوْ أَكَلَ بَعْدَ

لأن المذنب يفسد رطب ويفسد ما
 الحجة بس فمما أكله الرطب
 والبشر صدر رطب

بَعْدَ مَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا وَقَالَ لَا يَحْتَثُّ فِيهِمَا وَلَوْ أَكَلَ
 بَعْدَ مَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا وَلَوْ بَشَرًا حَتَّى اتَّفَقَ أَوْ فِي
 لَا يَحْتَثُّ رُطْبًا فَاشْتَرَى كِبَاسَةً بِسَرِّ فِيهَا رُطْبٌ
 لَا يَحْتَثُّ كَمَا لَوْ اشْتَرَى بِسَرٍّ مُدَّتِيًا وَفِي لَا يَأْكُلُ الْحَمَّ
 أَوْ بِيضًا فَالْكَلِمَةُ لَحْمٌ سَمِيكٌ أَوْ بِيضٌ لَا يَحْتَثُّ وَكَذَا فِي
 الشَّرْبِ وَلَوْ أَكَلَ لَحْمَ إِنْسَانٍ أَوْ خَنَزِيرٍ حَتَّى وَكَذَا لَوْ أَكَلَ
 كِبَاسًا أَوْ كَرَشًا وَخَنَزِيرًا دَابَّةً لَا يَحْتَثُّ بِهِمَا فِي عَرَفْنَا كَمَا
 لَوْ أَكَلَ الْيَتِيمَ وَفِي لَا يَأْكُلُ شَيْخًا يَتَقَدَّرُ بِشَمِّ الْبَطْنِ فَلَا
 يَحْتَثُّ بِشَمِّ الظُّهْرِ خِلَافَ الْبَطْنِ وَلَوْ أَكَلَ الْيَتِيمَ أَوْ لَحْمًا
 لَا يَحْتَثُّ اتَّفَقَ أَوْ فِي لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الْخَنَازِيرِ يَتَقَدَّرُ
 بِأَكْلِهَا قَضَاءً فَلَا يَحْتَثُّ بِأَكْلِ خَنَزِيرٍ لَا يَسْتَفِيدُ فِي التَّحَدُّ
 وَالْخَنَزِيرُ يَقَعُ عَلَى مَا عَتَادَهُ أَهْلُ مِصْرَ كَخَنَزِيرٍ أَوْ
 الشَّعِيرِ فَلَا يَحْتَثُّ بِخَنَزِيرٍ الْقَطِيفِ أَوْ خَنَزِيرٍ الْأَرْتَرِ
 بِالْعَرَفِ إِلَّا مَا ذَانَوَاهُ وَالشَّوَارِ عَلَى الْحَمِّ لَا عَلَى الْبَازِ فَجَانِ
 أَوْ الْخَنَزِيرِ أَوْ الْبَيْضِ إِلَّا مَا ذَانَوَاهُ وَالطَّبِيعُ عَلَى مَا يَطْبُخُ
 مِنَ الْحَمِّ بِالْمَاءِ وَعَلَى مَرْقَةٍ إِلَّا مَا ذَانُوهُ غَيْرَ ذَلِكَ وَالرَّاسُ
 عَلَى مَا يَبَاعُ فِي مِصْرَ وَيَكْبَسُ فِي التَّانِيرِ وَالْفَاكِلَةُ بِالْقِيَاسِ مُطْلَقَةٌ
 تَلَا بِالْعَرَفِ فَإِنَّ الْإِعَانَةَ مِثْلَهُ عَلَيْهِ صَدْرُ

فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمَذْنِبَ يَفْسِدُ رُطْبًا وَيَفْسِدُ مَا
 الْحُجَّةُ بِسَرِّ فَمِمَّا أَكَلَهُ الرُّطْبُ
 وَالْبَشَرُ صَدْرُ رُطْبٍ

على التفاح والبطيخ والشمس وعند
العنب والرطب والرمح ايضا ولا يقع على
القشاة والخيار انتفاق والادام على ما يظلم
به كالحل والذيت واللبن وكذا الملح لا اللحم وال
البيض واللبن الا بالنية وعند عدي ادم ايضا
والعنب والبطيخ ليسا بادم في الصحيح الفداء
الاكل فيما بين طلوع الفجر والزوال والعشاء
فيما بين الزوال ونصف الليل والتسحور فيما
بين نصف الليل وطلوع الفجر وان اكلت او
شربت او لبست او كملت او تزوجت او خرجت
ونوى ميتا لا يصدق ولو زاد طعما ما او شربا
ونحو صدق ديانة لا قضاء وفي لا يشرب
ما دجلة لا يحت بشربه منها بانه ما لم يرد
يكن خلافا لهما وان قال من ما دجلة تحت
بالاناء ايضا اتفاقا وكذا في الحب والبر ووفي
الاناء بعينه وامكان التوسيط صحة الخلف خلافا
لابي يوسف فمن طاف ليشرب ماء هذا الكوز اليه

الامر ولا ماء فيه او كان فصب قبل مضيه لا
خلاف له وكذا ان لم يقل اليوم الا ان كان فصب فانه
يحتسب بالاتفاق وفي يصعد السماء او يطيق
في الهواء او يلقب بهذا الجرحا او يلقب زيدا
عالم بعونه المتعدن وحت للحال وان لم يعلم عونه
فلا خلافا لابي يوسف وفي لا يتكلم فقراء القرآن او
او سبوا او هلكوا او كبر لا يحتسب سوار في الصلوة او
او خارجها هو المختار وفي لا يتكلم فكلما تحت
يسمع نفسه وهو نائم تحت ان يقظته وقيل مع
مطلقا ولو كان غيره وقصد سماعه لا يحت
ولو سأل جماعة هو فيهم تحت وان نواهم
دون لا يحت ولو قال الا باذنه فاذن ولم يعلم
فكلما تحت خلافا لابي يوسف وفي لا يتكلم شطرا
فله من حلف ويوم الكتمه لمطلق الوقت و
تصريح نية النهار فقط وليلا الكتمه على الليل
فحسب وفي ان كتمته الا ان يقدم زيدا حتى يقدم
او الا ان ياذن زيدا حتى ياذن فكلما قبل ذلك تحت

وان مات زيد سقط الحلف وفي لا ياكل طعام فلان
او لا يدخل داره او لا يلبس ثوبه او لا يركب دابة
او لا يكلم عبده ان عتق وزاد ملكه وفعل لا يصح
خلافاً لمحمد في العبد والدار وفي المتجدد لا يصح
اتفاقاً وان لم يعين لا يصح بعد الزوال و
يصح بالمجدد وفي لا يكلم امراته او صديقه
يصح في المعين بعد الابانة والمصادق وفي غيره
لا الا في رواية عن محمد ويصح بالمجدد وفي
لا يكلم صاحب هذا الطليق فباعه فكله صح
وفي لا اكلم حيناً او زماناً او لغيره او الزمان ولا
نية فهو على سنة اشهر ومعهما ما توفي وان قال
الدهر والابد فهو على العدة ولو قال دهر فقد
توقف الامام وعندهما كالزمان ولو قال
اياماً او شهوراً او سنين ففعل ثلثه وان عتق
على عشرة كايام كثيرة وقال على جمعة في الايام
وسنة في الشهور والكر في السنين باب
اليمين في الطلاق والعتق قال ان ولدت فا

فان كنت امة فبالحيت ولو قال فهو حر قولت ميتاً
ميتاً عتق المتى خلافاً لها وفي اول عبد ملكه فهو حر
فكلم عبد عتق ولو ملك عبد من معانم اخر لا يعتق
واحد منهم ولو زاد وحده عتق الآخر ولو قال اخر
عبد ملكه فمات بعد ملك عبد واحد لا يعتق ولو بعد
ملك عبد من متفرقين عتق الآخر منه ملكه من كل
ماله وعندهما عند موته من الثلث وعنه اخر امراته
ان زوجها فلهي طالق ثلاثاً فلا ترث خلافاً لها وفي كل
عبد بشرى بكذا فهو حر فبشرته ثلثة متفرقون عتق
الاول وان بشره معاً عتقوا ولو قال من اخبرني
عتقوا في الوجهين ولو نوى كفارته بشر بابه سقط
لا يشراء امة استولى لها بالعتاق او عبد حلف بعتقه

ان قال ان اشتريتك فانه حر عن كفارتى وفي
ان تسري امة فلهي حرة فتسرى من في ملكه وقت
للحلف عتق وان تسرى من ملكها بعد لا يعتق وفي
كل مملوك في حر عتق عبده ومدينه وامهاتن او لا
لا مكابوه الا ان نواهم وفي هذه طالق او حنه وعنه

فان كنت امة فبالحيت ولو قال فهو حر قولت ميتاً
ميتاً عتق المتى خلافاً لها وفي اول عبد ملكه فهو حر
فكلم عبد عتق ولو ملك عبد من معانم اخر لا يعتق
واحد منهم ولو زاد وحده عتق الآخر ولو قال اخر
عبد ملكه فمات بعد ملك عبد واحد لا يعتق ولو بعد
ملك عبد من متفرقين عتق الآخر منه ملكه من كل
ماله وعندهما عند موته من الثلث وعنه اخر امراته
ان زوجها فلهي طالق ثلاثاً فلا ترث خلافاً لها وفي كل
عبد بشرى بكذا فهو حر فبشرته ثلثة متفرقون عتق
الاول وان بشره معاً عتقوا ولو قال من اخبرني
عتقوا في الوجهين ولو نوى كفارته بشر بابه سقط
لا يشراء امة استولى لها بالعتاق او عبد حلف بعتقه
ان قال ان اشتريتك فانه حر عن كفارتى وفي
ان تسري امة فلهي حرة فتسرى من في ملكه وقت
للحلف عتق وان تسرى من ملكها بعد لا يعتق وفي
كل مملوك في حر عتق عبده ومدينه وامهاتن او لا
لا مكابوه الا ان نواهم وفي هذه طالق او حنه وعنه

طَلَّقَ الْاُخِيَّةَ وَخَتَرَ فِي الْاُولَيْنِ وَكَتَبَ الْمَتَى وَالْاُخَرِ
باب الْيَمِينِ فِي الْبَيْعِ وَالشَّارِ وَالزَّوْجِ وَعِدَةِ كَلِمَةٍ
 بِالْمُبَاشَرَةِ دُونَ التَّوَكُّلِ فِي الْبَيْعِ وَالشَّارِ وَالْاِجَارَةِ وَالْاِ
 سْتِجَارَةِ الصَّلَاحِ عَنْ مَالٍ وَالْقِسْمَةِ وَالْقَصُومَةِ وَضَرْبِ
 الْوَلَدِ وَيَحْتَثُّ بِهِمَا فِي النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْخُلْعِ وَالْعَتَى
 وَالْكَتَابَةِ وَالصَّلَاحِ عَنْ دَمٍ وَعَدِ الرَّبِّهِ وَالصَّدَقَةِ
 وَالْفَرَضِ وَالْاِسْتِغْرَاضِ وَانْ نَوَى الْمُبَاشَرَةَ خَاصَّةً
 صَدَقَ دِيَانَةً لَا قَضَاءَ وَكَذَا ضَرْبُ الْعَبْدِ وَالذَّبْحِ وَ
 الْبِنَاءِ وَالْخِيَاطَةِ وَالْاِيْدَاعِ وَالْاِسْتِئْذَانِ وَالْاِعَارَةِ
 وَالْاِسْتِمَارَةِ وَقَضَاءِ الدِّينِ وَقَبْضِهِ وَالْكُسُوفِ وَ
 الْحُلِّ اَلَا اِنَّهُ لَوْنَوَى الْمُبَاشَرَةَ يَصْدَقُ قَضَاءً وَدِيَانَةً
 وَفِي لَا يَتَزَوَّجُ فَرَوْجَهُ فَضُولِي فَاجَازَ بِالْقَوْلِ حَتَّى
 وَبِالْفِعْلِ لَا يَحْتَثُّ وَفِي لَا يَتَزَوَّجُ عَبْدُهُ اَوْ امَتُهُ يَحْتَثُّ
 بِالتَّوَكُّلِ وَالْاِجَارَةِ وَكَذَا فِي ابْنِهِ وَبَنَتِهِ الصَّغِيرَةِ فِي الْكِبَرِ
 لَا يَحْتَثُّ اِلَّا بِالْمُبَاشَرَةِ وَدَخُولِ اللِّامِ عَلَى الْبَيْعِ كَابْعَ
 لَكَ تَوْبًا يَحْتَثُّ بِهَا الْفِعْلُ بِالْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ بَانَ كَا
 بِامَةٍ سِوَاكَ كَانَ مَلَكُهُ اَوْ لَا وَمِثْلُهُ الشَّرَاءُ وَالْاِجَارَةُ

والصا

وَالتَّخْلُفَ عَنْهُ بِنَاءً وَعَى الْعَيْنِ كَانَ بَعَثَ تَوْبًا لَكَ يَحْتَثُّ
 اِنْ خَصَّ صُلَاحِيَةً بَانَ كَانَ مَلَكُهُ سِوَاكَ اَوْ لَا وَكَذَا دَخُولُ
 دَخُولِ لَهَا عَلَى الضَّرْبِ وَالْاَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْاِخْوَالِ وَانْ
 نَوَى غَيْرَهُ صَدَقَ فِيمَا عَلَيْهِ وَفِي اِنْ بَعَثَهُ اَوْ اِنْ اِسْتَرَبْتَهُ
 فَهُوَ حَرٌّ فَفَقْدَ بِالْخِيَارِ عَتَى وَكَذَا اَلْوَعْدُ بِالْفَاسِدِ وَ
 الْمَوْقُوفِ وَلَوْ بِالْبَاطِلِ لَا يَحْتَثُّ وَفِي اِنْ لَمْ يَبْعَ فَكَذَا
 فَاعْتَقَهُ اَوْ دَبَّرَهُ حَتَّى قَالَتْ تَزَوَّجْ عَلَى فَقَالَ كَلَّ
 امْرَاةً لِي طَالِقٌ طَلَّقَ عَنِّي اَيْضًا اَلَا فِي رَوَايَةٍ عَنْ ابْنِ يَسْفَرٍ
 وَانْ نَوَى غَيْرَهَا صَدَقَ دِيَانَةً لَا قَضَاءَ وَمَنْ قَالَ
 عَلَى الْمَشِيِّ اِلَى بَيْتِ اللَّهِ اَوْ اِلَى الْكَلْبَةِ لَزِمَ دَحْجُ اَوْ عَمْرٍ مَشِيًا
 فَانْ رَكِبَ فَعَلِيهِ دَمٌ وَلَوْ قَالَ عَلَى الْخُرُوجِ اَوْ اَللَّهِ هَذَا
 اِلَى بَيْتِ اللَّهِ اَوْ الْمَشِيِّ اِلَى الْحَرَمِ اَوْ اِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
 خَلَفَا لَهَا فِي عِلْمِهِ حَتَّى اِنْ لَمْ يَحْجِ الْعَامَ فَشَهِدَا
 بِكَوْنِهِ يَوْمَ النِّحْرِ اَوْ بِكَوْفِهِ لَا يَحْتَثُّ خَلَفَا لِحَدِّهِ وَفِي
 لَا يَصُومُ فَصَامَ فِي سَاعَةٍ بَنِيَتْ حَتَّى وَانْ قَتَلَ صَوْمًا
 اَوْ يَوْمًا اَلَا لَمْ يَتِمَّ يَوْمًا وَفِي لَا يَحْتَثُّ يَوْمًا اِذَا
 سَجَدَ سَجْدَةً لَا قِلَّةَ لَهَا وَانْ قَتَلَ صَلَاةً قَبِضَ لَا بَاقِلَ

وَكَذَا اَلْوَقْدُ عَلَى الْمَشِيِّ

وفي ان لبسة من غير ذلك فهو هدي فذلك قطن
 فخر له ونسج فلبسة فهو هدي خلافاً له
 ان لبس ما غزلت من قطن في ملكه وقت الحلف
 فهدى بالاتفاق خاتم الفضة ليس بحلي بخلاف
 خاتم الذهب وعقد اللؤلؤ وان رضع فحلي والآفلا
 وقال حلي مطلقاً وبه يفتى وفي لا يجلس على
 الارض فجلس على بساط او حصير لا يحن وان
 وحال بينها وبينه ثياب حن وفي لا ينام على
 هذا الفراش فجعل فوقه فراش فنام عليه لا يحن
 وان جعل فوقه قرام يحن وفي لا يجلس على هذا
 السرير ان جعل فوقه سرير فجلس لا يحن وان جعل
 فوقه بساط او حصير **باب اليمين في الضرب**
 والقتل وغير ذلك الضرب والكسوة والكلام
 والدخول يختص بفعلها بالحي فلا يحن من
 قال ان ضربته او كسوته او كلمته او دخلت على
 عليه بفعلها بغير موته بخلاف الفسل والحل
 المستوفي لا يحن بها فمد شهرها او خفيها

فيكون النون
 والشافق فاعلم ويقال
 بالسكون وهو مصدر رضع مفرق

لا يحن بها حن لا يحن به حن يحن به حن
 يحن به حن يحن به حن يحن به حن
 قريب والشرب بعيد ولا يقضيه اليوم ففرضه زبواً
 او يهرجه او مستحقه او باعه به شيئاً وقبضه بقر
 ولو رصاصاً او سقوفه او هب او ابراء منه لا
 يحن ولا يقضيه دينه ورهاً دون درهم لا يحن
 يقضيه بفضه مالم يقضيه كله متفرقاً وان فرقته بعمل
 ضروري كالوزن لا يحن ان كان في الامانة او
 لا يحن بها او باقل منها لا يقبل كذا ان كان ابداً وفي
 ليعلمه بكفي فعلمه مرة حلفه والى ليعلمه بكل
 واعترقه ببحال ولا يحن كيهينه فوهب ولم يقبل بقر
 وكذا الفرض والقارية والصدقة بخلاف البيع وفي
 لا يحن رجلاً فمما لا ساق له فلا يحن بتم الور
 والياحن وقيل يحن لا يحن ورداً او بنفسي منوع
 ورقة لا يدخل دار فلان يتناول الملك والجار حلف
 انه لا مال له وله دين على مفسداً وملي لا يحن
كتاب الحدود المدة عقوبة مقدرة

ملكه من كل وجه ومن وجهه كامة مشتركة او
 مملوكة حرمت ابدًا كامة التي هي اخوة رضاعا ولا
 بقذف مسلم زني في كفه او مكاتب وان كان مان
 عن وفاء ويحذف بقذف من وطئ حراما لغيره كوطئ
 امته المجوسية او امراته وهي حايض وكذا وطئ
 مكاتبه خلافا لابي يوسف ويحذف من قذف مسلما
 كان قد نكح محرمة في كفه خلافا لجمد ويحذف مستأمن
 قذف مسلما في دارنا ويكفي حد بجنايات اتحدت فيها
 لان اختلف **فصل في النكاح** يعز من قذف مملوكا
 او كافرا زني او قذف مسلما بافساق ما كافر
 يا خث يا خث يا خث يا خث يا خث يا خث يا خث يا خث
 يلقب بالصبيان يا اكل الربوا يا شارب الخمر يا يوشع
 يا خث يا خث يا خث يا خث يا خث يا خث يا خث يا خث
 يا قرطبان يا موى الزني او اللص يا حرام زاد
 لا يا حمار يا كلب يا فرد يا نيس يا خث يا خث يا خث
 يا حجام يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك يا بفا يا مفا
 يا ولد الحرام يا عيار يا ناكيس يا منكوس يا سخرة

ملكه

فالنكاح والفرق والهن وهو على اربعة مرات الاشراق كالدعاق والامراء واشراق كالفقهاء والبلوية
 ملكه من كل وجه ومن وجهه كامة مشتركة او
 مملوكة حرمت ابدًا كامة التي هي اخوة رضاعا ولا
 بقذف مسلم زني في كفه او مكاتب وان كان مان
 عن وفاء ويحذف بقذف من وطئ حراما لغيره كوطئ
 امته المجوسية او امراته وهي حايض وكذا وطئ
 مكاتبه خلافا لابي يوسف ويحذف من قذف مسلما
 كان قد نكح محرمة في كفه خلافا لجمد ويحذف مستأمن
 قذف مسلما في دارنا ويكفي حد بجنايات اتحدت فيها
 لان اختلف **فصل في النكاح** يعز من قذف مملوكا
 او كافرا زني او قذف مسلما بافساق ما كافر
 يا خث يا خث يا خث يا خث يا خث يا خث يا خث يا خث
 يلقب بالصبيان يا اكل الربوا يا شارب الخمر يا يوشع
 يا خث يا خث يا خث يا خث يا خث يا خث يا خث يا خث
 يا قرطبان يا موى الزني او اللص يا حرام زاد
 لا يا حمار يا كلب يا فرد يا نيس يا خث يا خث يا خث
 يا حجام يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك يا بفا يا مفا
 يا ولد الحرام يا عيار يا ناكيس يا منكوس يا سخرة

ملكه

قيل في نسب بعض المشايخ من سماع رجل ما قاله الى ام سلمة يسلم على ام تبارك فقالوا له انك
الملك بوزن الصغرى وليس عليك الناس ويدين الله من يدينك في الآخرة والآخره شرح وقاية

[illegible][illegible]

الذي جعلنا من الماء كل شيء حيوانا الا ذوات الارواح التي املأناهم من قبل يوم نولدكم انتم تعلمون

[illegible]

وان كانوا جمعا واصاب كل منهم قدر نصيبها
قطعوا وان تولى الاخذ بعضهم ويقطع بسرقه
الاج والقتل والابنوس والصدل و
الفصوص الخ والياقوت والزبرجد والافاء
والباب المتخذين من الخشب لسرقه شئ نافع
يوجد مباح في دارنا كخب وحشيش وقصب
وسمك وصيد وطيور وزرنيخ ومفرد وفردة
ولا يارسع فاده كلبن ولحم وفاكهة
طرية ويطبخ وكذا تمر على شجر وزرع لم يحصد
ولا عايسا اول فيه الاثكاد كاشربة مطبوخة
لا تلهو كدف وطلل وبربطا ومن مادوه
لنبور وجليب ذهب او فضة وشرنج و
رد ولا بسرقه باب مسجد وكتب علم ومصحف
قبي حر ووثو عليهما حلية خلافا لابي يوسف
عبد كبير ودفتر خلافا للصغير ودفتر الخا
لا بسرقه كلب وفهد ولا بغية او نملج
خلاص وكذا نبش خلافا لابي يوسف ولا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

بسرقة مال عامة او مشترك او مثل دينه
او ازيد حالاً او قسراً او كان دينه نقداً
فسرق عرضاً قطع خلافه لا يوسفوان كان
دنانير فسرقة دراهم او بالعكس لا يقطع و
قيل يقطع ولا يباع قطع فيه ولم يتغير وان كان
قد تغير قطع ثانياً كقول الشيخ **فصل في السرقة**
هو قسماً بمكان كبت ولو بلا باب او باب مفتوح
وكصدوق وبخافظ لكن هو عند ماله ولو نائماً
وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الحافظ ولا قطع بسرقه
مال من بينهما قرابة ولا دولا بسرقه من بيت
نرى حرماً محرماً ولو مال غيره ويقطع بسرقه
ماله من بيت غيره وكذا بسرقه من بيت محرماً
رضاعاً خلافاً لا يوسف في الامه ولا قطع بسرقه
مال زوجته او زوجها ولو من حرز خاص وكذا
لو سرق من سيده او زوجته سيده خلافاً لما
فيهما او زوج سيده او مكاتبه او خنثيه او
صلمه خلافاً لما فيهما او من مقيم او حامي
نحوه

نهاراً

نهاراً ولو كان ربه عنده او من بيت اذن في دخوله
او مضيفه وقطع لو سرق من الحمام ليلاً او من
المسجد متاعاً ورثه عنده او ادخل يده في صندوق
غيره او كنه او جيبه او سرق جوارقاً فيه متاع
ورثه يحفظه او نائم عليه او سرق الموهب من بيت
المستأجر خلافاً لما لو سرق شيئاً ولم يخرج
من الدار لا يقطع بخلاف ما لو اخذه من حجره الى
الدار او سرق بعض اهل حجره دار من حجره اخرى
فيها او اخذ شيئاً من حرز خالفه في الطريق ثم خرج
فاخذه او حمله على محار فساقه فاخرجه من الحرز
ولو دخل بيتاً فاخذ ونادى من هو خارج لا يقطع
وكذا لو ادخل الخراج يده فتناول وقال ابو يوسف
يقطع الداخل في الاولى ويقطع في الثانية و
كذلك لا يقطع لو نقب بيتاً وادخل يده فيه فاخذ شيئاً
او طرصة خارجة من كم غير خلافاً له وان حملها
واخذ من داخل الكم قطع اتفاقاً ولو سرق من قطار
جمللاً او حلاً لا يقطع وان شق الحبل واخذ منه شيئاً قطع
بسرقة

نهاراً

والفسطاط كاليث
 يقطع بين السارق من زنده وتحسم ورجله
 اليسرى ان عاد وان سرق ثالثا لا يقطع بل
 تحبس حتى يتوب وطلب المروق منه شرط القطع
 ولو مودعا او غاصبا او صاحب الربوا او مستعيرا
 او مستأجرا او مضاربا او مستبضا او قابضا
 عا سوم الشراء او مرتبنا ويقطع بطل المالك
 ايضا في السرقة من هؤلاء لا يطلب السارق
 او المالك لو سرق من السارق بعد القطع
 بخلاف ما لو سرق منه قبل القطع او بعد ذلك
 الحد بسببه وان لم يطلب احد لا يقطع وان اقر
 هو بها ولا بد من حضوره عند الاقرار وان
 الشهادة والقطع ولو كانت يده اليسرى او يدها
 مقطوعة او شلاء او اصبعان سوى الابهام
 كذلك لا يقطع منه شيء بل تحبس وكذا لو كان
 محله اليمنى مقطوعة او شلاء ولا يضمن الى
 المأمور بقطع الحق لو قطع اليسرى وعندها
 يقطع بين السارق من زنده وتحسم ورجله
 اليسرى ان عاد وان سرق ثالثا لا يقطع بل
 تحبس حتى يتوب وطلب المروق منه شرط القطع
 ولو مودعا او غاصبا او صاحب الربوا او مستعيرا
 او مستأجرا او مضاربا او مستبضا او قابضا
 عا سوم الشراء او مرتبنا ويقطع بطل المالك
 ايضا في السرقة من هؤلاء لا يطلب السارق
 او المالك لو سرق من السارق بعد القطع
 بخلاف ما لو سرق منه قبل القطع او بعد ذلك
 الحد بسببه وان لم يطلب احد لا يقطع وان اقر
 هو بها ولا بد من حضوره عند الاقرار وان
 الشهادة والقطع ولو كانت يده اليسرى او يدها
 مقطوعة او شلاء او اصبعان سوى الابهام
 كذلك لا يقطع منه شيء بل تحبس وكذا لو كان
 محله اليمنى مقطوعة او شلاء ولا يضمن الى
 المأمور بقطع الحق لو قطع اليسرى وعندها

عليه تلك البنية او غيرها هذا
 يضمن ان تعمد من سرقة شيء فرد قبل النقص
 الى ماله لا يقطع وكذا لو نقص في حقه من الثمن
 قبل القطع او ملكه بعد القضاء او ادعى انه ملكه
 وان لم يثبت وكذا لو ادعى احد السارقين ولو
 سرقا وغاب احدهما وشهدا على سرقتهما قطع
 الآخر ولو اقر العبد المأذون بسرقة قطع وردت
 وكذا المحجور عند الامام وعند ابى يوسف يقطع
 ولا ترد وعند محمد لا يقطع ولا ترد من قطع
 بسرقة والعين قائمة ردّها وان لم يكن قاعة
 فلا ضمان عليه وان استهلكها وان سرق سرقا
 فقطع بطلها او بعضها لا يضمن شيئا منها وفاقا
 قال لا يضمن ما لم يقطع به ولو سرق ثوبا فسقه
 في النار ثم اخرجها قطع لا ان سرق شاة فذبحها
 ثم اخرجها ولو ضرب المروق دراهم او ذنانير
 قطع وردّها وعندها لا يردّها ولو صبّه
 احمر لا يؤخذ منه ولا يضمنه وعند محمد يؤخذ منه
 ويحط ما زاد الصبغ وان صبّه اسود اخذ منه
 يضمن ان تعمد من سرقة شيء فرد قبل النقص
 الى ماله لا يقطع وكذا لو نقص في حقه من الثمن
 قبل القطع او ملكه بعد القضاء او ادعى انه ملكه
 وان لم يثبت وكذا لو ادعى احد السارقين ولو
 سرقا وغاب احدهما وشهدا على سرقتهما قطع
 الآخر ولو اقر العبد المأذون بسرقة قطع وردت
 وكذا المحجور عند الامام وعند ابى يوسف يقطع
 ولا ترد وعند محمد لا يقطع ولا ترد من قطع
 بسرقة والعين قائمة ردّها وان لم يكن قاعة
 فلا ضمان عليه وان استهلكها وان سرق سرقا
 فقطع بطلها او بعضها لا يضمن شيئا منها وفاقا
 قال لا يضمن ما لم يقطع به ولو سرق ثوبا فسقه
 في النار ثم اخرجها قطع لا ان سرق شاة فذبحها
 ثم اخرجها ولو ضرب المروق دراهم او ذنانير
 قطع وردّها وعندها لا يردّها ولو صبّه
 احمر لا يؤخذ منه ولا يضمنه وعند محمد يؤخذ منه
 ويحط ما زاد الصبغ وان صبّه اسود اخذ منه

والله اعلم بالصواب

فلا عاراً من القصص التي هي في القلوب
لأن الله لا يفتن قوماً إلا إذا هلكوا فيها
ولما كان الله لا يفتن قوماً إلا إذا هلكوا فيها

الذي لم يشأ به ربهم فما استعملتموها مذموم
والله اعلم بالصواب الذي قلناه

حکایت الاسود بانه رايقين الساقين

الاعمال الصالحة

ولا يقطع شياً أو حكماً فيهما في الأجر
 كيفية التطوع من قصد قطع الطريق من مسلم
 أو ذمي على مسلم أو ذمي فاخذ قبله حبس حتى تنوب
 وإن أخذ مالا وحصل لكل واحد نصيب السرقة قطع
 يده اليمنى ورجله اليسرى وإن قُتل فقط ولو بعداً
 أو جرح قتل حداً فلا يعتبر عفو الوالي وإن قُتل واخذ
 مالا قطع ومثل وصلب أو قُتل أو صلب حياً
 وخالف محمد في التطوع ويصلب حياً ويبع بطنه برمح
 حتى يموت ويتك ثلاثاً أيام فقط ويرد ما أخذ
 إلى مالكه إن باقياً وإلا فلا ضمان ولو باشر النفل
 بمضرم حد أو كلهم وإن أخذ مالا وجرح قطع من
 خلاف والجرح حد وإن جرح فقط أو قتل قاتل
 قبل أن يؤخذ فلا حد والحق للوالي أن شاء عفو وإن
 شاء أخذ بموجب الجناية وكذا لو كان فيهم صبي أو مجنون
 أو ذمير محرّم من المقتطوع عليه أو قُتل بعض
 القافلة على بعض أو قطع الطريق ليلاً أو نهاراً بمضرم
 أو بين مصريين ومن خنق في الممر غير مرة قُتل به وإلا

[illegible]

واما العميد المجنون فلا يترجى السيرة وما ذوالوهم ولا ذن

١٢٥١
بحال قدر

فانه اذا اجمع الكفار على كفر من الكفر بصير من عيّن على من كان يقرب منه وهو قادر من
 على الجهاد والمنا على من كفرهم واذ ابلغ الخبر اليهم بصير من عيّن عليهم اذ اجمع اليهم باقرب
 على من كان يقرب منهم وانهم عاجزون اولى المقام ان ياتوا لم يعرفوا ولكن كما سلوا ثم ولم الي
 ان يصير على جميع اهل الاسلام فرض عين شرا وخرابا وهذا نظير صلوات الجنّة نصير فرضا
 على جميع اهل الدنيا وهو بعيد في الميت فان قلم بها الا فر من ان بعضهم سقط عن الكل وان
 بلغ الى الابد ان الاقربين ضيق حقه فعلى الابد ان يقع بها فان ترك الكل فكل من
 بلغ اليه خبره بصير انما صدقته اعلم ان الاراد هذا الحكم على العموم حتى يدل على انه
 يجب في العبادات وغيرهما ما يجب علينا ان الكفار ان يحاطون بالعبادات عندنا وعند
 يقول بانهم يحاطون بالذي وغيره في ذلك سواء وعند يقول بالبر لا نأمرهم بالعبادات كما نأمر
 نأمر المسلمين بل وادبه ان يجب عليهم علينا ويجب لنا عليهم اذا تعرضوا لادبهم وانهم او كانوا
 لادبنا واولنا ما يجب لبعضنا لبعض عند التعرض وذلك لان قول البر كذا تعرضوا لادبنا
 لادبهم واولناهم وكانوا يتعرضون لادبنا واولنا فقبول البر لا يبرئنا من هذا التعرض بل يبرئ

رسالة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

جعلت لكم أربع بعد النفس ولا ينقل بكل المأخوذ ولا
 بعد الأحرار إلا من النفس والسلب لكل أن لم ينقل
 وهو مركبة وما عليه وثيابه وسلاحه وما معه
 لا مع غلامه على دابة أخرى والتفيل لقطع حق
 الغير لا الملك خلافاً لمحمد فلو قال من أصاب جارية
 فهي له لا يحكم لمن أصابها الوطى ولا البيع
 قبل الأحرار خلافاً له **باب استيلاء الكفار**
 إذا سبي الترك الروم وأخذوا أموالهم ملكوها
 وغنك ما وجدنا من ذلك إذا غلبنا عليهم وإن
 غلبوا على أموالنا وأحرزوها بدارهم ملكوها
 كذلكون منّا إليهم يعرفون إذا غلبنا عليهم فمن وجد
 ملكه أخذه قبل القسمة تجاناً وبعد ما كان مثلياً
 لا يأخذه وإن كان قيمياً أخذه بالقيمة وإن اشتراه
 منهم ما جدد وأخرجه وهو قيمى يأخذه باليمن إن
 اشتراه به وإن اشتراه بعرض فقيمة العروض وإن
 وهب له فبقيته ومثله المثلّى في اشتراؤه بمن
 أو عرض وإن اشتراه بجنسه أو وهب له لا يأخذه و

وان كان عبداً فقيت عنه في يد التاجر واخذ ارشها يا
بكل الثمن ان شاء وان اسكره من يد التاجر فاشترى
أخر ياخذ المشتري الأول منه بثمنه ثم المالك منه
بالثمنين وليس له اخذه من المشتري الثاني ولا
يكون حرّاً ومدرّنا وام ولدنا ومكاتبنا وعلك
عليهم كل ذلك ولا يملكون عبداً أبى اليهم في اخذه
ماله بعد القسمة مجاناً ايضاً لكن يفوض عنه من بيت
المال وعند ما هو كالمأثور وان أبى بفرض ومائة
فاشترى رجل ذلك كله واخرجه اخذ المالك ما سوي
العبد بالثمن والعبد مجاناً وعند ما بالثمن ايضاً
وان اشترى مستأمن عبداً مسلماً وادخله دارهم
عقوله فالهما وان اسلم عبد لهم ثم فجاءوا فظنوا
عليهم وخرج الى عسكرنا فله من **باب المستأمن**
اذا دخل تاجرنا اليهم بامان لا يحمل له ان يتعرض بشئ من
ماله او دمهم فان اخذ شياً واخرجه ملكه فخطور
فقتل به وان عذربه ملكهم فاخذ ماله او
جسه او قتل ذلك غيره بعلمه حل له التعرض كما

والجيب طولها ستون درهما
ومنها ستون ذراعا شرح
بدرج الكرياس وانزله
على راج العاصه قبضته وهو
سبع قبضات ٢٢

الذي له مال ولا يستغنى بما اذن العليم
ايلا يوضع على عبدة النبي في العرب والمغرب
فلا يفرقون ولا يفرقون
فقط
فيمسح على القف الظاهر القف

42

على وجهه الا ان يغيب عن قبل الف...
 على وجهه الا ان يغيب عن قبل الف...
 على وجهه الا ان يغيب عن قبل الف...

استيلاؤه وطلاقه ويبطل نكاحه وذيبحته ويتوقف
 معاوضته وترثه امرأته للممة ان مات او قتل وهي في
 العدة وان عاد مسلما بعد الحكم بلحاظه اخذ ما
 وجده باقيا في يد وارثه ولا ينقض عتق مدبره واما
 ولده وان عاد قبل فكاكه لم يرثه والمرأة لا تقتل بل
 تجسسه تتوب وتضرب كل يوم والامه يجبرها
 مولاه وينفذ جميع تصرفاتها في مالها وجميع كسبه ولو
 رثها المسلما ذمات ويرثها زوجها ان ارتدت مريضة
 لان ارتدت صحيحة وقاطنها يفر فقط وسائر محكمات
 ما كان الرجل فان ولده امه فادعاه ثبت نسبها واما
 ميتها والولد حتى يرثه مطلقا ان كانت مسلمة
 وكذا ان كانت نصرانية الا ان ولدته لاكثر من نصف
 الحول من ذارت وان لحق بماله فظهر عليه فهو في
 فان لحق ثم رجع فذهب به فظهر عليه فهو لو ارثه
 قبل القسمة وان لحق فقط بعده لابنه فكاكته الابن
 فحيا المرتد مسلما فبطل الكتاب والولاء له ومن
 مرتد خطاء فقتل على ردة او لحق فدينته فمكسب

اسلام

مسلمة خلا فالحيا فانها قالا الدنيا في كسب الاسلام والردة جميعا هذه الامه

الغيره فلا يصح انما قالا

العاذل اذا قتل الباغي لم يحرم من الميراث الا ان قتل بحق فلا يوجب الميراث وان قتل
 الباغي العاذل وثا القتل على الحق ولا ان افعالى لم يحرم من الميراث في قول ابي محمد
 وعمرهما الله يريد بالباغي المظالم لا لهم يستحلون يقتل العاذل والقول القتل ويكرهون
 بذلك فانهم قاتلوه اذنب صعبه وكبيره فذكر الله وحل قتل الا ان يقتل ويكرهون
 قول تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له اجرهم خالف فيها المذاهب وان كان قتل
 كمن الصغار رضى الله عنهم اجتمع على ان يكرهوا استحل بقتل القاتل فممنوع وكل من
 ما استحل بقتل القاتل فهو ممنوع من قتل هذا الباغي الا ان يقتل العاذل الاضغان عليه
 عند اصحابنا جميعا خلا فالا فاقى رحمه الله عليه وذكر الباغي اذا قتل مسلما لا يجيب
 القصاص عليه والدية لا تملك قلنا قلنا في حق من حرمان الميراث وقال ابو بكر بن
 الباغي من الميراث لان تاقولهم ما علم قلنا الحق في بالصحيح في حق الضمان يقول
 الصحابة رضي الله عنهم فلا يوجب القاتل بالصحيح في بالصحيح في حق الضمان يقول
 الباغي من الميراث لان تاقولهم ما علم قلنا قلنا في حق من حرمان الميراث وقال ابو بكر بن
 الصحابه رضي الله عنهم فلا يوجب القاتل بالصحيح في بالصحيح في حق الضمان يقول
 الباغي من الميراث لان تاقولهم ما علم قلنا قلنا في حق من حرمان الميراث وقال ابو بكر بن
 الصحابه رضي الله عنهم فلا يوجب القاتل بالصحيح في بالصحيح في حق الضمان يقول

الباغي من الميراث لان تاقولهم ما علم قلنا قلنا في حق من حرمان الميراث وقال ابو بكر بن
 الصحابه رضي الله عنهم فلا يوجب القاتل بالصحيح في بالصحيح في حق الضمان يقول
 الباغي من الميراث لان تاقولهم ما علم قلنا قلنا في حق من حرمان الميراث وقال ابو بكر بن
 الصحابه رضي الله عنهم فلا يوجب القاتل بالصحيح في بالصحيح في حق الضمان يقول
 الباغي من الميراث لان تاقولهم ما علم قلنا قلنا في حق من حرمان الميراث وقال ابو بكر بن
 الصحابه رضي الله عنهم فلا يوجب القاتل بالصحيح في بالصحيح في حق الضمان يقول

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

اسلامه وقال في كسبه مطلقاً ومن قطعت

یده عدا فارتد و ما منده احوق ثم جاء مسلماً

وما من منه نصف دية لورثته فما لقاطو

وان اسايديون لحافة فان فة امل الله

وان استلزمه دون الحاجة فمما هو
عندنا من فوائده ان لا يخلو

عند محمد صفيها مكاتب اريد الحق فاخذت عاله

وقتل فبذل الكتابية لمولاه والباقي لورثته

زوجان ارتدافلحقا فولدت المرأة ثم ولد

للولد فظلم عليهم فالولدان في آروع الولد

عنه السلام لا وليه واسلام الصبي من اهل

صحيح وكذا التتاد من الألف

ولما ارسلناه خلفا لابي يوسف وجبر

عَلَى السَّلَامِ وَلَا يَنْقُلُ إِنْ أَيْ **بَابُ الْبَيِّنَاتِ**

وذاخرج قوم من مسلمون عن طاعة الامام

تقبلوا على بلد دعاهم الى العود وكشف شهده

بدا هم بالقن ان محب واجتهد في

المسند وأما كان له في هذا

ثم يبدوا وان كان لهم في ذلك اجل اخر يحكم

تبعوا لهم والافلاق استبى ذريتهم

لا يقسم ما لهم بل يحبسونه اقد

انما يقال في

...والمؤمنين ...

على وجهه وقدمه وقدمه وقدمه

فانما في ذلك لعلهم يذوقون عذابي
فانما في ذلك لعلهم يذوقون عذابي

وَجَعَلُوا اَوْ اَعْدُو حَيَوِي مَكَانًا وَاجْعَلُوهُ مِلَّةَ الشَّاكِرِينَ

...

فان تجاوزوا حتى تصيبوا حللنا ان الله يذل الشاكرين
والتقوا في الدنيا والآخره

و ان كان
 عليه السلام
 في الجنة
 فانه لا يرى
 النار ولا
 يذوقها
 بل هو في
 الجنة
 مع النبي
 وآله
 واصحابه
 اجمعين
 والجنة
 هي دار
 النعيم
 التي وعدت
 المؤمنين
 بها
 والله
 اعلم
 بالصواب

[illegible][illegible][illegible]

عليهم وجاز استعمال سلاحهم وفيلهم
عنه الحاجة وان قتل باغ مثله فظلم عليهم لا
يجب شيء وان غلبوا على مصر فقتل بعض اهلها
آخر منه عدا قتل به اذا ظهر على المصر وان قتل
عادل مورثه الباغي يرثه ولو بالاكس لا يرثه
الباغي الا ان ادعى انه كان على الحق وعند ابي يوسف
لا يرثه مطلقا وكره بيع السلاح ممن علم انه من
اهل الفتنة وان لم يعلم فلا **كتاب اللقيط**
التقاطه مندوب وان خيف حلاكه فواجب
وكذا اللقيط وهو حيوان الا ان يشرب رقه بحته
وتنقته في بية الحان ولا جنايته وارثه له وان
انفق عليه للملئط فهو متبرع الا ان ياذن
الحاكم بشرط الرجوع او يصدق القبط اذا بلغ
ولا يؤخذ من ملئطه وان ادعاه واحد من
نسبه منه ولو بعد اوجوه او ذميا وهو مسلم
ان لم يكن في مفرقه وذى ان كان فيه وان ادعاه
اشان معاش منهما وان وصفه احدها علامة
واللقط في غير مسقطه وان خيف حلاكه يجب كالفقير اهله

هذا هو القدر في هذه المسألة
واللقط في غير مسقطه وان خيف حلاكه يجب كالفقير اهله

هذا هو القدر في هذه المسألة
واللقط في غير مسقطه وان خيف حلاكه يجب كالفقير اهله

هذا هو القدر في هذه المسألة
واللقط في غير مسقطه وان خيف حلاكه يجب كالفقير اهله

هذا هو القدر في هذه المسألة
واللقط في غير مسقطه وان خيف حلاكه يجب كالفقير اهله

هذا هو القدر في هذه المسألة
واللقط في غير مسقطه وان خيف حلاكه يجب كالفقير اهله

هذا هو القدر في هذه المسألة
واللقط في غير مسقطه وان خيف حلاكه يجب كالفقير اهله

هذا هو القدر في هذه المسألة
واللقط في غير مسقطه وان خيف حلاكه يجب كالفقير اهله

فيه او يسبق فهو اولى والحر والحر اولى
من العبد والذي وان شد عليه مال او على
دابة هو عليها فهو له ينفق منه عليه بامر
قاض وقيل بدونه ايضا وله شل ما لا بد له
منه من طعام وكسوة وقبض جسد وتسل
في مرفقه لا تزوجه وتصرفه في ماله لغير
ما ذكره ولا اجارته في الرمح وقيل له اجارته
كتاب اللقطة هي اما ان اشهد ان اخذها
ليردها على صاحبها والا فمن والقول لها
للمالك ان اخذه للرد وعند ابي يوسف للملئط
ويكفي في الاشهاد قوله من سمعتموه يشهد
لقطة فدلوها على يعرفها في مكان اخذها
في الجامع مدة يغلب على ظنه عدم طلب صاحبها
بعدها هو الصحيح وقيل ان كانت عشرة
دراهم فاكتر فحولا وان كانت اقل فاياما
ما لا يبقى تعرف الى ان يخاف فسادها ثم يتصدق
بها ان شاء فان عا ربحها بعده اجاز ان شاء
في يدها على صاحبها لان لا بد على هذا الوجه ما ذكره
في يدها على صاحبها لان لا بد على هذا الوجه ما ذكره

هذا هو القدر في هذه المسألة
واللقط في غير مسقطه وان خيف حلاكه يجب كالفقير اهله

هذا هو القدر في هذه المسألة
واللقط في غير مسقطه وان خيف حلاكه يجب كالفقير اهله

هذا هو القدر في هذه المسألة
واللقط في غير مسقطه وان خيف حلاكه يجب كالفقير اهله

من اعلم ان الواجب ان اقرانه اخذه لنفسه ضمن بالاجماع
 وان لم يقر به بل فان اشهد ان اخذه للرد لا يضمنه فحين
 عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يضمن بالاقول ولا في
 انه اخذه للرد والاشهاد ان يقول من سئل عما يشهد به
 بلقطة فدفعه على بقوله ولا يضمن اي ان لم يشهد انه
 اخذه للرد ضمن من وعرف في مكان وجبت والمجامع مدة لانه
 يطلب بعدها في الاصحح من قوله عرفنا ويجب تعريفها
 والمراد بالتعريف ان ينادي ابي وجبت لقطه لا بدعيها
 صاحبها فليان مالكها وليضمنها لانه ما عليه واختلفوا
 في مدة التعريف والصحيح انها غير مقدرة بمدة معلومة
 بل هي مفوضة الى راي الملتقط فيعرفها الى ان يغلب على ظنه
 انها لا تطلب بعد ذلك وقد رها محمد ومالك والثاقل بحول
 من غير بعضا فصل سواء اخذت من الجمل والجزء من هذا اذا واز
 عن قول الثاقل فان لقطه اللحم يجب تعريفها الى ان يحصرها
 صاحبها من صلبة المشقة

في تعريفها

في الطبعة الانجيلي شجرة الرهن هذا

فمنه فانه لا يقطر من النفقة بعد ذلك في الملقط قبل الجسر فيقطر الزاوية

م فان يرضى عنها فلائها حل الذبح ولا يجب الرجوع من هذا عندنا وعندنا ان الذبح يجب الرجوع اذا بينا اهل الذبح في شفع في ذبيحة ولا فلا في الذبح

قوى عليه وكذا الضال وقيل تركه افضل ويرفعان في بعض النسخ
الى الحاكم فيحبس الابن دون الضال ولمن رده
من ملة سفاريمون درهما وان كان في حقه اقل
من اربعين في حقه الادريسي عند محمد وعندنا
اربعون وان رده من دونها فحبس وان ابق
منه لا يضمن ان اشهد انه اخذه ليرده والا فلا شيء
له ويضمن ان ابق منه وجعل الرهن على المرتهن و
جعل الجاني على المولى ان فداه وعيلى الجناية ان
اداه وجعل المديون من ثمنه ويقدم على الدين ان
يسع فيه وعيلى المولى ان اداه عنه وجعل الموهوب على
الموهوب له وان رجع الواهب في حقه بعد الرد و
وامر نفقه كاللقطة والمذبوح وامر الولد كالقن و
اكان الراذ أب للمولى وابنه وهو في عياله او وصيه
او احد الزوجين فلا شيء له والمالك البصري كما لا

كتاب المفقود هو غائب لا يدري مكانه لا
حيون ولا موات فتنصب له القاضي من يحفظ ما
بالخلاف الضال عليه المفقود المعلوم وقد الشواهد المظنية ومن غلبه قال انه تعالى في المفقود

ثم اخذوا به الى القيد على حنظلته بخلاف القصة ثم اذا رفع لابي له يجب ولو دفع الضال اليه يجب اذا ارفع لابي له ولا يان

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

واستوفى حقه مما لا وكيل له فيه وبسبع ما نجا
عليه من ماله وينفق عازوجه وقريب ولاد
وهو حي في حق نفسه لا تنكح امرأته ولا تقسم ماله
ولا تفسخ اجارته ميت في حق غيره فلا يرث من
مات حال فقده ان حكم بكونه فوقف نصيبه منه كالأ
او بعضا الى ان يحكم بموته فان جاء قبل الحكم فهو
له والآفلن يرث ذلك المال للمولاه اذا مضى من
عمره ما لا يعيش اليه اقرانه وقيل تسعون سنة
وقيل مائة وعشرون سنة مكتم بموته في حق ماله
حينئذ فلا يرث من مات قبل ذلك وتنفذ زوجته
للون عند ذلك كتاب الشركة هو ضمان شركة
ملك وشركة عقد فالاولى ان عليك اثان عيناً
ارثنا وشرأ أو اتها با أو استيلاء او اختلط مالهما
بحب لا يتميزا وخططان وكل منهما اجنبى في نصب الآخر
وبجوز بيع نصيبه من شريكه في جميع الصور ومن
غيره بفيزاذنه في ماعد الخلط والاختلاط فلا يجوز
بلا اذنه والثانية ان يقول احدهما شاركنك

فكذا ويقبل الآخر وكنها الإيجاب والقبول بشرط
عدم ما يقطعها كشرط راحم مينة من الرجح لا
حدها وهي أربعة أنواع شركة مفادضة وهي
أن يشترك متساويان نفعاً وديناً ومالاً وربحاً
ويتضمن الوكالة والكفالة فلا يجوز بين مسلم
وذي خلافاً لأبي يوسف ولا بين حر وعبد وبال
وصي ولا بين جيبين أو عبدين أو مكاتبين
ولا بد من جميع لفظ المفادضة أو بيان جميع
مقتضاها ولا يشترط تسليم المال ولا خلط
وما اشتراه كل منهما سوى طعام أحله وكسوهما
فلهما وكل دين لازم أحدهما بائناً في الشركة
كبيع وشرار واستيجار لزوم الآخر وإن لم
يكفالة بما لم يلزم الآخر خلافاً لهما وكذا إن لم
ينصب خلافاً لأبي يوسف وفي الكفالة بلا امر
لا يلزمه في الصحيح وإن ورث أحدهما ما نصحه
الشركة أو وهب له أو قبضه صار عتقاً أو
كذا إن فقد فيها شرطها لا يشترط في العتق

وان ارادوا الشك بالامراض في كل

والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وان ورث عرضاً او عقاراً بقيت مفاوضة ولا
تصح مفاوضة ولا عناناً الا بالدرهم والدنانير
او بالفلوس النافقة عند محمد وبالكبر والقرعة
ان تعامل الناس بها ولا تصحان بالعروضة الا
ان يبيع نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم يقدد
الشركة ولا بالكيل والموزون والعدوى المتقارب
قبل الخلط وان خلطاً جنساً واحداً ثم اشتراكاً شركة
عقد عند محمد ومالك عند ابو يوسف وان خلطاً
جنسين لا تنفذ اتفاقاً وشركة عنان وهي ان يشركا
متساويين فيما ذكر او غير متساويين وتتضمن
الوكالة دون الكفالة وصح في نوع من التجارات
او في عمومها وبعض مال كل منهما وبكلاً ومع اتفاق
في رأس المال والربح ومع التساوي فيها او في أحدها
دون الآخر عند عليهما ومع زيادة الربح للعامل عند
أحدهما او وقوع مال أحدهما درهم والآخر دنانير
ولا يشترط الخلط فيها ايضاً والوضعية مما قدس
وان شرطاً غير ذلك وما شرطه كل منهما طوبى
للمشركين ان يبيعوا ما بينهما من المال والربح
بالشروط والقيود والقيود والقيود والقيود
عقد الشركة بعد ان شازا مفاوضة وان شازا عناناً كما في
بشبه

وان ورث عرضاً او عقاراً بقيت مفاوضة ولا تصح مفاوضة ولا عناناً الا بالدرهم والدنانير او بالفلوس النافقة عند محمد وبالكبر والقرعة ان تعامل الناس بها ولا تصحان بالعروضة الا ان يبيع نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم يقدد الشركة ولا بالكيل والموزون والعدوى المتقارب قبل الخلط وان خلطاً جنساً واحداً ثم اشتراكاً شركة عقد عند محمد ومالك عند ابو يوسف وان خلطاً جنسين لا تنفذ اتفاقاً وشركة عنان وهي ان يشركا متساويين فيما ذكر او غير متساويين وتتضمن الوكالة دون الكفالة وصح في نوع من التجارات او في عمومها وبعض مال كل منهما وبكلاً ومع اتفاق في رأس المال والربح ومع التساوي فيها او في أحدها دون الآخر عند عليهما ومع زيادة الربح للعامل عند أحدهما او وقوع مال أحدهما درهم والآخر دنانير ولا يشترط الخلط فيها ايضاً والوضعية مما قدس وان شرطاً غير ذلك وما شرطه كل منهما طوبى للمشركين ان يبيعوا ما بينهما من المال والربح بالشروط والقيود والقيود والقيود عقد الشركة بعد ان شازا مفاوضة وان شازا عناناً كما في

بشبه هو فقط ورجع على شركته بحصة منه ان اراه
من ماله وبطلت الشركة بهلاك المالين او أحدهما قبل
الشرار وهو ما ملكه قبل الخلط حلك في يده او في يد
الآخر بعده فان حلك بعد ما شري الآخر بماله فالشركة
بينهما ورجع المشتري على شركته بشم حصته وان حلك
قبل شراء الآخر فان كان وطه حين الشركة صريحاً فالأصل
فالمشتري لسهما شركة ملك ورجع بحصته والأصل
فالمشتري فقط وكل من شريكي المفاوضة والعنا
ان يبيع ويضارب ويستأجر ويؤكل ويودع ويديه
في المال بامانة وشركة الصانع والتقبل وهي ان
يشترك خياطان او صباغ وخياطان يتقبلا الأ
ويكون الكسب بينهما ولو شرط العمل نصفين والرجح
ثلثاً بازو كل عمل يتقبله أحدهما يلزمهما فلي كل
منهما الطلب بالعمل وكل منهما طلب الجريء يدفع بالذم
الى أحدهما والكسب بينهما وان عمل أحدهما فقط وشركة
الوجه وهي ان يشركا ولا مال لهما على ان يشتريا بوجوه
ويبيعان والرجح بينهما فان شرطاً مفاوضة تحت
والشركة

بشبه هو فقط ورجع على شركته بحصة منه ان اراه من ماله وبطلت الشركة بهلاك المالين او أحدهما قبل الشرار وهو ما ملكه قبل الخلط حلك في يده او في يد الآخر بعده فان حلك بعد ما شري الآخر بماله فالشركة بينهما ورجع المشتري على شركته بشم حصته وان حلك قبل شراء الآخر فان كان وطه حين الشركة صريحاً فالأصل فالمشتري لسهما شركة ملك ورجع بحصته والأصل فالمشتري فقط وكل من شريكي المفاوضة والعنا ان يبيع ويضارب ويستأجر ويؤكل ويودع ويديه في المال بامانة وشركة الصانع والتقبل وهي ان يشترك خياطان او صباغ وخياطان يتقبلا الأ ويكون الكسب بينهما ولو شرط العمل نصفين والرجح ثلثاً بازو كل عمل يتقبله أحدهما يلزمهما فلي كل منهما الطلب بالعمل وكل منهما طلب الجريء يدفع بالذم الى أحدهما والكسب بينهما وان عمل أحدهما فقط وشركة الوجه وهي ان يشركا ولا مال لهما على ان يشتريا بوجوه ويبيعان والرجح بينهما فان شرطاً مفاوضة تحت والشركة

بشبه هو فقط ورجع على شركته بحصة منه ان اراه من ماله وبطلت الشركة بهلاك المالين او أحدهما قبل الشرار وهو ما ملكه قبل الخلط حلك في يده او في يد الآخر بعده فان حلك بعد ما شري الآخر بماله فالشركة بينهما ورجع المشتري على شركته بشم حصته وان حلك قبل شراء الآخر فان كان وطه حين الشركة صريحاً فالأصل فالمشتري لسهما شركة ملك ورجع بحصته والأصل فالمشتري فقط وكل من شريكي المفاوضة والعنا ان يبيع ويضارب ويستأجر ويؤكل ويودع ويديه في المال بامانة وشركة الصانع والتقبل وهي ان يشترك خياطان او صباغ وخياطان يتقبلا الأ ويكون الكسب بينهما ولو شرط العمل نصفين والرجح ثلثاً بازو كل عمل يتقبله أحدهما يلزمهما فلي كل منهما الطلب بالعمل وكل منهما طلب الجريء يدفع بالذم الى أحدهما والكسب بينهما وان عمل أحدهما فقط وشركة الوجه وهي ان يشركا ولا مال لهما على ان يشتريا بوجوه ويبيعان والرجح بينهما فان شرطاً مفاوضة تحت والشركة

بشبه هو فقط ورجع على شركته بحصة منه ان اراه من ماله وبطلت الشركة بهلاك المالين او أحدهما قبل الشرار وهو ما ملكه قبل الخلط حلك في يده او في يد الآخر بعده فان حلك بعد ما شري الآخر بماله فالشركة بينهما ورجع المشتري على شركته بشم حصته وان حلك قبل شراء الآخر فان كان وطه حين الشركة صريحاً فالأصل فالمشتري لسهما شركة ملك ورجع بحصته والأصل فالمشتري فقط وكل من شريكي المفاوضة والعنا ان يبيع ويضارب ويستأجر ويؤكل ويودع ويديه في المال بامانة وشركة الصانع والتقبل وهي ان يشترك خياطان او صباغ وخياطان يتقبلا الأ ويكون الكسب بينهما ولو شرط العمل نصفين والرجح ثلثاً بازو كل عمل يتقبله أحدهما يلزمهما فلي كل منهما الطلب بالعمل وكل منهما طلب الجريء يدفع بالذم الى أحدهما والكسب بينهما وان عمل أحدهما فقط وشركة الوجه وهي ان يشركا ولا مال لهما على ان يشتريا بوجوه ويبيعان والرجح بينهما فان شرطاً مفاوضة تحت والشركة

ومطلقها عنان ويتضمن الوكالة فيما يشترط
 فان شرطها منصفة المشرق او مثالثة فالرجح كذلك
 وشرط الفضل باطل **فصل** ولا تصح الشركة فيما
 لا تصح الوكالة به كالاحتطاب والاحتشاش
 والاصطيا والاستقاء وما جمعه كل فله وان
 اعانه الاخر فله اجر مثله لا يزداد على نصف من المأخوذ
 عند ابى يوسف خلافا لجمد وما اخذاه معا فلهما نصيبين
 ولو كان لاحدهما بغل والاخر راوية فاستثنى احد
 فالكسب له والاخر اجر مثل حاله والرجح في الشركة
 الفاسدة على قدر المال ويبطل شرط الفضل ويبطل
 الشركة بموت احدها وبالحاقه مرتداً ان حكم به ولا
 يزكى احدهما مال الاخر بلا اذنه فان كان اذن كل
 لصاحبه فاديا معا ضمن كل حصصه صاحبه ولو ادبى
 متعاقبا ضمن الثاني علم بدار الاول ولا وفاقا
 لا يضمن ان لم يعلم وان اذن احد المتفاوضين لشريكه
 ان يشتري امة ليطأها ففعل فلان له خاصة بلا
 ان يشتري ويؤخذ كل بينهما وفاقا لا يضمن حصصه شريكه
 ان يشتري امة ليطأها ففعل فلان له خاصة بلا

كتاب الوقف هو حبس المال على ملك الواقف

كتاب الوقف هو جبر العين على ملك الواقف
والصدق بالمنفعة كالعارية فلا يلزم ولا يزول
ملكه الا ان يحكم به ما لم يقل ان يعقله بعبثه بان يقول
اذ مات فقد وقفت وعندهما هو جبر العين على
ملك الله تعالى على وجهه يعود ونفعه الى الابد
فيلزم ويحول ملكه بحجر القول عند ابي يوسف
وعند محمد لا ماله يسلمه الى ولي قلو وقف على اياه
الفقراء او بنى سقاية او خاناً او رباطاً لابي السبل
او جعل ارضه مقبرة لا يزول ملكه عنه الا بالملك وعند
ابي يوسف بحجر القول وعند ابي اسلمه الى متولى و
استقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط
ودفوا في المقبرة بشرط التمامه ذكر مصرف مؤبد
وعند ابي يوسف يصح بدونه واذا انقطع المصروف صرف
الى الفقراء وصح عند ابي يوسف وقف المشاع وجعل
غلة الوقف او الولاية لنفسه وجعل البعض او الكل
لامهات اولاده او مدبريه ما موافقاً وبعدهم
للفقراء بشرط ان يتبدل غيره اذا شاء اي الواقف خلاف
الوقف والصدق بالمنفعة بمنزلة العارية ثم قيل المنفعة معدومة والصدق بالمعدوم

الواقف والتصدق بالمنفعة بتحمل العارية ثم قيل المتفق معدومة والتصدق بالمعدوم

جميع ما جعله الوقف أو لأولاده أو لغيرهم من الوقف وكذا المنقول
 المتعارف وقف عند محمد كالفاس والمير والهدوم
 والمشار والحنانة وثيابها والقدر والميراجل
 والمصاحف والكتب وأبو يوسف معه في رواية وقف
 السلاح والكراع كالخيل والابل فسيل الله تعالى
 وبه يفيق وكذا يصح مندبى يوسف وقفه كن وقف
 ضيقة بقرها وأكرتها وهم عبيدة وسائر الأمان
 للحرثة وإذا صح الوقف فلا يملك ولا يملك الآتية
 يجوز قسمة الماشع عند أبي يوسف ويبدل من
 ارتفاع الوقف بمعارته وإن لم يشترطها الواقف
 أن وقف على الفقر وإن على معين ففليه فإن امتنع
 أو كان فقيرا أجره للحاكم وعمره من أجرته ونقض
 الوقف يصرف إلى عمارته إن احتاج والأحفظ إلى وقف
 الحاجة وإن تعذر صرفه ببيع ويصرف عنه إليها
 ولا يقسم اليها بين مستحق الوقف **فصل** إذا بنى
 مسجد الأيزون ملكه منه حتى يفرغه عن ملكه بطريقه
 وإن بناه لصلوة فيه وبصل واحد في رواية بشرط
 أن لا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره
 وأما ما جعله الوقف أو لأولاده أو لغيرهم من الوقف وكذا المنقول

وقف على الفقراء أو على من يشاء
 وقف على الفقراء أو على من يشاء
 وقف على الفقراء أو على من يشاء

السبع تملك المال بالمال ولهم أن يقع على شئ أو بعضه وهو
 لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
 وقف على الفقراء أو على من يشاء
 وقف على الفقراء أو على من يشاء
 وقف على الفقراء أو على من يشاء

وقف على الفقراء أو على من يشاء
 وقف على الفقراء أو على من يشاء
 وقف على الفقراء أو على من يشاء

وقف على الفقراء أو على من يشاء
 وقف على الفقراء أو على من يشاء
 وقف على الفقراء أو على من يشاء

الحاف لا الرأى مكنة بنوا السيل طوا

للسمع في اللغة مطلق المبادلة وكذلك الشراء ببيعاء كانت في الما ايدها

صلوة جماعة ولا يضرب تحت سره بالمصالحه فان
جعله لغیر مصالحه او جعل فوقه یا وجعل بابه الى الطريق
وعزله واتخذ وسط داره مسجدا واذن بالصلوة
فيه لا يزال ملكه عنه وله بيعه ويورث عنه وعند
ابی یوسف یحرم القول مطلقا ولو ضاق المسجد و
بجنبه طريق العامة یوسع منه وبالعكس مما یأثم
استغنى عنه یصرف وقفه الى اقرب رباط اليه والوقوف
فی المرض وصیة ویستحب شرط الواقف فی اجارة الوقف
ان وجد والا فیتخار ان لا یوجب الضیاع اکثر من
ثلاث سنین ولا غیرها اکثر من سنة ولا یوجب الا
باجر المثل ثم لا ینقض وان زادت الاجرة لكثرة الزعم
ولیس للوقوف علیه ان یوجب الابانة ولا یه ولا
یمار ولا یوهن وان غصب عقاره یختار وجوب الفسخ
ولو شرط الولاية لنفسه وكان خائبا ینزع منه وان
شرطان لا ینزع **كتاب البيع** مع البع مبادلة
مال بمال وینفقه بايجاب وقبول بلفظ الماضي
كبت واشتریت وما دل على معناها وبالنفاطی

فما تعلمون الا بما يعين بالخيال والسمع وما كان كمال

أي عند المجتئفة وقال يجوز في الكل لأن البيع الحق
معلوم بلا شارة أو اكلام وللشار وطريقه في الكل قائم
من غير غايوض يأخذ الحافق وهو الكل وقاية طريق العرف
كقيام الطريقة المعروفة في بيع البيع كالوابع عبد الله
ولا يعلم مستهارة فائنا يشاول أدناه وفيه أوله أن كل واحد
اضيفت إلى الال يعلم مستهارة فائنا يشاول أدناه فيها البحر
فيه النزاع كقولها فلا على كل واحد فانه يلزم وفيه خلاف
كل واحد أو وجهها طالع لا ان اتقانا البحر فيه النزاع فخصر
فيخصر الواحد والواحد كل من معلوما معاً

وهذه حكاية اقسام ثلثه منها بيع باطل ومن جعل ثلثا ان
منها وهو على رتبة ولحقه منها بيع فليس وهو اتم البيع
والمنع والباطل به والشرط غير ان جعل منها ثلثا فالبيع باطل
ايضا وان جعل ثلثا فالبيع كالمعروف في البيع فلهذا
الباقي فبيع ابعث هذه والآخرين بين الباطل والغائب
انما اذا حل لا يفسد الملك وله اهكاهك بغير حق وبغير
شيء ولا ثلثا من بقية الملك ان اقبض باذن صاحبه وله
هكاهك على الباقية مستغص

بالمال بخراس وهو من الاضداد ويقع في الغار على مخرج البقرة
الملك فقول وحصل يتعدى الى مفعول يتنصف ويخرج من كسبه
يقال باه والحق ما به منه ولا يشرك ذلك من المفضل وقال الله
تعالى وشروه بغير حساب بائنه ويقع على مخرج القنبر الملك

فحصل الكلام

فصل في تلخيص ما في الفقه من الدلائل على ان كذا ما كاهن
ولا ما به ولا يوجب ما يقبل من العمل والبرائة ولا ولا
الا وما كان فيه بغيره فما لم يورثه او غيره ولا كان كاهن

دربنا فضاها ان يغور ارجع على

وان كيد اوسمي حلتها في الجلس بعد ذلك ومن

باع قطيع غنم كل شاه بدرهم لا يصح في شي منها

وکنال باعشاکا ذرعه درجه و کنال باعشاکا

وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَقَلُّ مِنَ النَّاسِ وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَقَلُّ مِنَ النَّاسِ

مساوت وعند ما يفرغ في الكل في جميع ذلك وان

باع صبرة عن النمامنة قفيز بمائة درهم فوجدت

اقل واكثر اخذ المشتري الاقل بحصه او فسخ و

الترايد للبايع وفي المزروع يأخذ الأقل بكل الثمن

او فسخه والزائد له بلا خازن الباع وان سمى كذا

[illegible]

درع قضا احد الاقل جسته ولد الزايد وله

الخيار في الوجهين وفتح بيع عشرة اسهم من مائه

اسم من دار الابع عشر اذرع من مائة ذراع

منها وعند ما يصح فيهما ولو باع عدلا على انه عشرة

النواب فاذا هو قبالوا كلف السور و فم الشيم

فكان في الاكل ووضوء الاكل ووضوء الشربة

فلما في التوراة في الاصل جسته ويحيى المستوي
اخذه

وان باع تو با علی نه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم

مشتري بعشرة وعشرة ونصف بالأخيار وثمة

و تسعة و نصفاً بخيار و عند ابي يوسف يخرق اخذه

فصل في بيان ما يجب من العلم والادب

...والتقوى ...

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاهل البيت

أذاهو أحد عشر لا يسم له الزيادة ولا ينقص بالتقصير

قوله فان قبضه المشتري يعني ان قبضه باذن البائع اذا التزم
 في وجوب الثمن انما يقع وسعته باذنه لانه اذا قبض بغير اذنه يكون
 القبض على وجه الغصب فلا يتوهم فيه وجوب الثمن بل الوجوب فيه القيمة فلا
 يحتاج الى التعديل بقوله لانه مقبوض على سبيل السراء
 مفاتيح

قوله وان قبضه المشتري يعني ان قبضه باذن البائع اذا التزم
 في وجوب الثمن انما يقع وسعته باذنه لانه اذا قبض بغير اذنه يكون
 القبض على وجه الغصب فلا يتوهم فيه وجوب الثمن بل الوجوب فيه القيمة فلا
 يحتاج الى التعديل بقوله لانه مقبوض على سبيل السراء
 مفاتيح

قوله وان قبضه المشتري يعني ان قبضه باذن البائع اذا التزم
 في وجوب الثمن انما يقع وسعته باذنه لانه اذا قبض بغير اذنه يكون
 القبض على وجه الغصب فلا يتوهم فيه وجوب الثمن بل الوجوب فيه القيمة فلا
 يحتاج الى التعديل بقوله لانه مقبوض على سبيل السراء
 مفاتيح

في صفة فلو باع او سرق او بال في صفة ثم عاود
 عند المشتري فيه ردة به وان عاوده عنده بعد
 البلوغ لا والجنون عيب مطلقا فلو جئت في صفة
 وعاوده عند المشتري فيه او في كبره ردة به والجنون عيب
 والافر والزنا والتولد منه عيب في الجارية لا في
 الفلام الا ان يكون من دار والا ستخاضه عيب
 وكذا عدم جففت سبع عشرة سنة لا اقل و
 يعرف ذلك بقول الامة فرد الامة اذا انضم اليه
 تكول البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح وا
 الكفر عيب فيهما وكذا الشيب والدين والسعال
 القديم والشعر والماء في العين فان ظهر عيب
 قديم بعد ما حدث عند المشتري اخذ يرجع بالنقصان
 كسب شره فقطعه فاطلع عيب وليس له
 الرد الا ان يرضى البائع باخذه كذلك فلا ردة
 لو باعه المشتري سقطت رده فان خاف التوب
 او صفة امره او التوسيق ثم ظهر عيب رجوع
 بنقصانه وليس لبائعه ان يأخذه حتى لو باعه بعد
 ان يرضى به او يرضى به او يرضى به او يرضى به

انما هو عيب في العين لا في الدين
 انما هو عيب في العين لا في الدين
 انما هو عيب في العين لا في الدين

انما هو عيب في العين لا في الدين
 انما هو عيب في العين لا في الدين
 انما هو عيب في العين لا في الدين

انما هو عيب في العين لا في الدين
 انما هو عيب في العين لا في الدين
 انما هو عيب في العين لا في الدين

انما هو عيب في العين لا في الدين
 انما هو عيب في العين لا في الدين
 انما هو عيب في العين لا في الدين

ومن جمع بين حر وعبد أو شاه ذكينة وميتة
وباعها بطل البيع فيها سمي كل واحد منهما ثمنًا أو
يسمى ثمنًا أو حنيفة وعندهما أن سمي كل واحد
كل واحد منهما ثمنًا صح في العبد كافي

وان جمع بين فني وعبد حر مبيع أو مكاتب
أولم ولد أو ولد عبد وعبد غيره صح في الفتي فبده
بالخصصة من أذن خلافا لقرنه ان جعل العقد
المجموع وحله للمجهور لا يستفاد حله البيع والبدل
والكاتبان اعتبر البعض بكل كافي

اجنبية ومحرر في النكاح كافي
أصح العقد في الفتي وعبد وملك
في الأصح كافي ومن جمع بين
ملك ووقف وأطلق موهبة في الملك في الأصح
كافي

بمع غلوسقط ولا المسيل ولا حته وصحافي الطريق
ولا بيع شخص عانه امة فاذا هو عبد ولو باع
كسافاذا هو نجه صح ويختبر ولا شرا ما باع
باقل مما باع قبل نقد الثمن وكذا شراؤه مع غيره
ثمنه الاول قبل نقده ويباع في الفرجسته ولا شرا
زيت عان يزنه بظرفه ويطرح عنه كل طرف م
مقدار معين وان شرط طرح مثل وزن الظرف يصح
وان اختلفا في الضرف وقدره فالقول للمشتري
ولو امر مسلم بمائة دينار فاشترىها صح خلافا للامام
وكذا لو امر المحرم بغيره سبع صيده ولو شرا كافر
لعبد املا او مصحفا صح ويجوز ان اخذ جهما من
ملكه والبيع بشرط يقضيه العقد صحيح كشرط
الملك للمشتري وكذا بشرط لا يقضيه العقد ولا
نفع فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعه ولو
شرط لا يقضيه العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين
والبيع يستحق فهو فاسد كبيع عبد عان
يقفه المشتري او يدبره او يكاتبه او امة عان
والبعض يقول ان البيع بشرط لا يقضيه العقد
فاسد لان البيع بشرط لا يقضيه العقد فاسد
لان البيع بشرط لا يقضيه العقد فاسد

هذا المتن مكتوب على هامش الصفحة الأولى من كتاب "المغني" لابن قدامة، وهو جزء من مجموعة التعليقات على "المبسوط" لشيخه ابن رشد. يحتوي النص على مناقشة فقهية عميقة تتعلق بشروط صحة البيع، خاصة فيما يتعلق بقبول العبد أو الأمة كسلعة، وبإجراءات البيع بالقرعة أو بالقياس، وبأحكام البيع المشروط الذي لا يقضي به العقد. يظهر من النص أن المؤلف يتبنى رأيًا يعتبر بعض هذه الصفقات بائنة أو غير صحيحة، وهو موقف متبعه من قبل العديد من الفقهاء المالكيين.

الأجلها فالباع
يستولدها فلوا عتقه المشتري عاد والباع صحيحا
فلزم الثمن وعندها لا يعود فيلزم القيمة وكسرت
ان يستخدمه الباع شلها او يكتسبها ولا يسله
الى رأس الشراء ويقرضه المشتري درهم او يهدى
له حدية او يقطع الباع الثوب ويغيطه بقاء
او قيصا او يهدى الثمن او يشركه ويصح في الثمن
استحسانا ولا يجوز بيع امة الاجلها ولا الباع
الى النبروز والمهرجان وموم النصارى وقد
فعل اليهود ان لم يعلم العاقدان ذلك ولا الباع
للخصاصه والدياس والقطاف والجراد وقدوم
الحاج وتصح الكفالة الى هذه الاوقات فان اسقط
الاجل قبل حلوله صح وكذا الوباء مطلقا ثم اجل
الى هذه الاوقات ومن باع نسيه من دار يجوز
ان علمه المتعاقدان خلافه لا يبي يوسف ويكنى
حج علم المشتري عند محمد **قبض المشتري**
البيع بعبا اطلاقا ان بايعه لا يملكه وهو امانة في يده
عند البعض ومضمون عند البعض وقيل الاول قول
اعلم ان في البيع الباطل ان
ان المبيع ان هلك في يد المشتري
فعنده البعض امانة كما لم يقبض على سبعم
مضمون بالقيمة اما حكم البيع الفاسد
في المتين شرع في احكامه
فقال فان قبض المشتري على
صدرا القوم

الامام والثاني قولهما انهما في الاختلاف فيما
 يبيع مدبر او ام ولد فانه في المشتري حيث
 لا يضمن عنده خلافا لهما ولو قبض المبيع بيما
 فاسد باذن بايعة صريحا او دلالة كقبضه في
 مجلس عقده وكل من عوضه مال ملكه ولزمه
 لهلاكه مثل حقيقة او مفع كاليقمة في القمي و
 كل منهما فسخه قبل القبض وبعده مادام في
 ملك المشتري اذا كان الفاسد في صلب العقد
 كبيع درهم بدرهمين وان كان بشرط زائده
 كشرط ان يهدي له هدية فكذا قبل القبض
 واما بعده فالفسخ لمن له الشرط لا من له
 عليه ولا يأخذه الباع حتى يرد ثمنه فان مات
 الباع فالمشتري احق به حتى يأخذ ثمنه وطلب
 للباع ربح ثمنه بعد التقابض لا للمشتري ربح مبيع
 فيصدق به كما طالب بربح مال ادعاه فقضى ثم
 تصادقا على عدمه فربح ما ربح فيه المدي فان باع
 المشتري ما شره شراء فاسدا صح وكذا لو اعتقه
 او وهبه وسله وسقط حق الفسخ وعلبه قيمته

ولو بني في دار اشتراها فاسدا او غرس فطليها
 وقا لا ينقض البناء والفرس ويرد وشك بابونف
 في روايته لمحمد عن الامام لزوم قيمتها ولم يشك
 محمد وكره النجش والسوم عا سوم غيره اذا راضا
 بشئ وتلقى الجلب المضربا هل البلد وبيع الحاضر
 للبادي طمعا في غلاء الثمن زمن القحط والبيع
 عند اذان الجمعة لا بيع من يزيد وبيع البيع في الجمع و
 من ملك مملوكين صغيرين او كبيرا وصغيرا احدهما
 ذورحم محرم من الآخر كره له ان يفرقه بينهما بدو
 حق مستحق ويصح البيع خلافا لابي يوسف في قرابة
 الولاد في رواية وفي الجمع في اخرى فان كانا كبيرين
 فلا بأس بالتفريق **باب الأقاله** تصح بلفظين
 احدهما مستقبل خلافا لمحمد وتوقف على القول
 في المجلس كالبيع وعي بيع جديد في حق غير المتعاقدين
 اجماعا وفي حقهما ابدا القبض فسخ فان تعد جملها
 فسخا بطلت وعند ابي يوسف بيع فان تعد
 فسخ فان تعد بطلت وعند محمد فسخ فان
 جاز ان يفسخ البيع

[illegible][illegible]

وفايها ان الشفيوع وبدا السليم
الاراجت فتا ما ايتا يا بعد
الاراجت فتا ما ايتا يا بعد

البيع بالقبض...
او كسر الثوب من طيه وشبهه لزم الباي ولو اشتري
لزم كل ثمنه وكذا التولية ولو اشترى ثوبين صفقة
كلاهما كره بيع احدهما لرجعة بلا بيان ومن ولي
بما قام عليه ولم يعلم مشرته قدره فدوان علمه
في المجلس **خبر** لا يصح بيع المتقول قبل قبضه
ويصح في العقار خلافا لمحمد ومن اشترى كيليا
كيلا لا يجوز له بيعه ولا اكله حتى يكيله وكفى كيل
الباع بعد العقد بخبره هو الصحيح ومثله
الوزني والعددي لا المذوع وصح التصرف في
الثن قبل قبضه والخط منه والزيادة فيه حال
قيام البيع لا بعد هلاكه وكذا الزيادة في البيع
على الكيل ان يفسد قبل قبضه لا يفسد ذلك فيراج ويوتى
على الكيل ان زيد وعاما بقي ان خط والشفع
ياخذ بالاقبل في الفصيلين ومن قال ببع عبدك
زيد بالف على اني ضامن كذا من الثمن سوى
الالف اخذ الالف من زيد والزيادة منه وان لم يقل
الالف اخذ الالف من زيد والزيادة منه وان لم يقل
الالف اخذ الالف من زيد والزيادة منه وان لم يقل

البيع بالقبض...
او كسر الثوب من طيه وشبهه لزم الباي ولو اشتري
لزم كل ثمنه وكذا التولية ولو اشترى ثوبين صفقة
كلاهما كره بيع احدهما لرجعة بلا بيان ومن ولي
بما قام عليه ولم يعلم مشرته قدره فدوان علمه
في المجلس **خبر** لا يصح بيع المتقول قبل قبضه
ويصح في العقار خلافا لمحمد ومن اشترى كيليا
كيلا لا يجوز له بيعه ولا اكله حتى يكيله وكفى كيل
الباع بعد العقد بخبره هو الصحيح ومثله
الوزني والعددي لا المذوع وصح التصرف في
الثن قبل قبضه والخط منه والزيادة فيه حال
قيام البيع لا بعد هلاكه وكذا الزيادة في البيع
على الكيل ان يفسد قبل قبضه لا يفسد ذلك فيراج ويوتى
على الكيل ان زيد وعاما بقي ان خط والشفع
ياخذ بالاقبل في الفصيلين ومن قال ببع عبدك
زيد بالف على اني ضامن كذا من الثمن سوى
الالف اخذ الالف من زيد والزيادة منه وان لم يقل
الالف اخذ الالف من زيد والزيادة منه وان لم يقل
الالف اخذ الالف من زيد والزيادة منه وان لم يقل

فلا يجوز بيع البر بمثلثا وزنا ولا الذهب
بالذهب مائلا كيلا ويجوز بيع فلس معين
بفلسين معينين خلافا لمحمد ويجوز بيع الكرابس
بالقطن وبيع اللحم بالحيوان وعند محمد لا يجوز
بيعه بغيره بغيره حتى يكون اللحم أكثر مما في
الحيوان من اللحم ويجوز بيع الدقيق بالدقيق مائلا
كيلا لا بالسويق أصلا خلافا للما ويجوز بيع
الرطب بالرطب مائلا وكذلك بيع الرطب بالتمر
والعنب بالزبيب مائلا خلافا للما وكذلك بيع
البر مطبا أو ميلولا بمثله أو باليابس والتمر
والزبيب منقحين بمثلهما متساويا خلافا
لمحمد ويجوز بيع لحم حيوان بلحم حيوان غير جنسه
متفاضلا وكذلك اللبن ولحما موسى مع البقر
مع جنس واحد وكذلك المعز مع الضأن والخنزير مع
الكلب ويجوز بيع خل العنب بخل الدقل متفاضلا
وكذا سقم البطن بالآلية أو بالحم والخبز بالبر أو
أو السويق وإن كان أحدهما نسيجه نبي

ولا يجوز بيع البر بمثلثا وزنا ولا الذهب
بالذهب مائلا كيلا ويجوز بيع فلس معين
بفلسين معينين خلافا لمحمد ويجوز بيع الكرابس
بالقطن وبيع اللحم بالحيوان وعند محمد لا يجوز
بيعه بغيره بغيره حتى يكون اللحم أكثر مما في
الحيوان من اللحم ويجوز بيع الدقيق بالدقيق مائلا
كيلا لا بالسويق أصلا خلافا للما ويجوز بيع
الرطب بالرطب مائلا وكذلك بيع الرطب بالتمر
والعنب بالزبيب مائلا خلافا للما وكذلك بيع
البر مطبا أو ميلولا بمثله أو باليابس والتمر
والزبيب منقحين بمثلهما متساويا خلافا
لمحمد ويجوز بيع لحم حيوان بلحم حيوان غير جنسه
متفاضلا وكذلك اللبن ولحما موسى مع البقر
مع جنس واحد وكذلك المعز مع الضأن والخنزير مع
الكلب ويجوز بيع خل العنب بخل الدقل متفاضلا
وكذا سقم البطن بالآلية أو بالحم والخبز بالبر أو
أو السويق وإن كان أحدهما نسيجه نبي

باب الحقوق والاستحقاق

فصل

منع دعوى الملك لا للمرية والطلاق والنسب
فلو ولدته أمه مبيعة فاستحق بینه تبعها ولها
ان كان في يده وقضى به ايضا وقيل يكفي القضاء بالان
وان اقربها الرجل لا يتبعها وان قال شخص لاخر اشترى
فانا عبد فاشترته فاذا هو حر فان كان البايع حاضرا
او مكانه معلوما لا يضمن الامر والا ضمن ورجع
على البايع اذا حضروا قال ارهنني فلا ضمان اذ
اصلا ومن ادعى حقا بمجهولا في دار فصول على
شيء فاستحق بعضه فلا رجوع عليه ولو استحق
كلها رد كل العوض وفهم منه صحة الصلح من المجهول
ولو كان ادعى كلها ردعه ما يستحق ولو بعضا
ولمن باع فضولي ملكه ان يفسخه وله ان يحيزه
بشرط بقاء العاقدين والمعقود عليه والمالك
الاول وكذا بقاء الثمن ان كان عرضا واذا اجاز ف
فالتمن العرض ملك للفضولي وعليه مثل البيع
لومثلا والآفقيته وغير العرض ملك للمحيز
امانة في الفضولي والفضولي ان يفسخ قبل
الاجازة

اعلم ان المال يجوز عبثا بغير ربه الفاسد من ابتداء الحجج الزوال فكل ما يملكه والدم والخلف له وآر حرماته الله اذ لا ينبت فيها ثمرة حتى تاتي به ثمرة الذي لا هو عاود ولا

نقد وانه في المثل في قوله تعالى وما كان لعلهم

لا في والنسب
بينة تبعا ولذا
لكن في القضاء بالآ
لا شخص لا يشتري
كان البايع حاضر
والأضمن ورج
في فلا ضمان
بارفصول على
عليه ولو استحق
الصلح من المجلد

ولو نال به بعد هذا ذكر الأقاله بعد قيام
العقد أو نال به في العقد بغيره لا يكون نال
كان ونا في حكم العين كافي
لان المالك فيه وضعه لا اضافة
الأقاله اليه بعد هذا ذكر الجارية ابتداء دعاء
في فسخ العقد السالم فيه فسخ في الجارية
منه وعنه وهو على غير من ردها فيجب فيها
طاعة الصغار
اعلم ان شترى جارية بالفضة ثم نال بها فانت في يد المشتري
بطلت الأقاله ولو نال بها بعد معتها فالأقاله باطلان ايضا
كتاب

عقبه لا في اجاره

اجارة المالك ورجع اعناق المشتري من الفاسد ولو قطع
اذا اجيز البيع خلافا لمحمد ولا يصح بيعه ولو قطع
يده عند المشتري فاجيز فارشه له ويتصدق بما
زار على نصف منه ومن اشترى عبدا من غير سيده
ثم اقام بينة على اقرار البايع او السيد بعد م الامر في الصلح الثاني لا يفسخ ولا التناقص
والارادة لا تقبل ولو اقر البايع بذلك عند القاضي لا يفسخ ولا التناقص
فله رده ولو اشترى دارا من فضولي وادخلها في الاتفاق بينهما سرح في
بناية فلا ضمان على الفضولي خلافا لمحمد **باب السيل**
صوبه قبل بعاجل ويصح فيما امكن ضبط صفته
ومعرفة قدره لا في غيره فيصح في المكمل والموزون
سوى النقدين وفي العددي المتقارب كالجوز والسيف المالك البايع ماله البايع ماله البايع
عددا وكلا وكذا الفلوس خلافا لمحمد وفي اللبن والادوية
اذا سمي ملين معلوم وفي المذروع كالشوبان بين وكذا في السلفه وفي الشرع
طوله وعرضه ورقعة وفي السمك والمليح وزناو تقدم
نوعا معلومين وكذا الطرى في جيبه فقط ولا يجوز
فيلهما عددا ولا في الحيوان واطرافه ولا في جلوده
عددا ولا في الخط جزما والربط جزا ولا في الجوه
كالجوز والسيف كافي
لأن الملك من طرده كافي
فقطه الملك من طرده كافي

ولو انما يرد بعد هذا ان كان له الحق في ان يصدق
 العقد لا ينها في حق العقد في حق العقد لا ينها في حق
 كان رشا فحق في حكم العاقبة كان
 لان المسلم فيه بيع فصح ان كان له الحق
 الا ان كان له بيعه لكان له الحق في ان يصدق
 في بيعه المسلم فيه فصح ان كان له الحق
 من هذه وهي ما يرد في حقها في بيعها

انما يرد في جارية بالحق ثم يرد في جارية في حق المشتري
 بطلت الا ان كان له الحق في ان يصدق

انما يرد في جارية بالحق ثم يرد في جارية في حق المشتري
 بطلت الا ان كان له الحق في ان يصدق

او الجوز الباع خلافا لمحمد ولا يصح بيعه ولو قطع
 به عند المشتري فاجيز فارشه له ويتصدق بما
 زاد على نصف ثمنه ومن اشترى عبدا من غير سيده
 ثم قام بيته على اقرار الباع او السيد بعد ملامته
 وادارده لا يقبل ولو اقر الباع بذلك عند القاضي
 فله رده ولو اشترى دار من فضولي وادخلها في
 بناء فلا ضمان على الفضولي خلافا لمحمد **باب السلم**
 هو بيع اجل بعاجل ويصح فيما لم يكن ضبط صفته
 ومعرفة قدره لاني غيره فيصح في المكمل والموزون
 سوى النقدين وفي العددي المتقارب كالجوز والسفي
 عددا وكذا الفلوس خلافا لمحمد وفي اللبن والاشجار
 اذا سمي ملين معلوم وفي المذروع كالشبابين والاشجار
 طوله وعرضه ورفعة وفي السمك والمليح وزنا
 نوعا معلومين وكذا الطري في جينة فقط ولا يجوز
 فيها عددا ولا في الحيوان واطرافه ولا في جلوده
 عددا ولا في الخط من ماء والربط جزا ولا في الجوهرة

او الجوز الباع خلافا لمحمد ولا يصح بيعه ولو قطع
 به عند المشتري فاجيز فارشه له ويتصدق بما
 زاد على نصف ثمنه ومن اشترى عبدا من غير سيده
 ثم قام بيته على اقرار الباع او السيد بعد ملامته
 وادارده لا يقبل ولو اقر الباع بذلك عند القاضي
 فله رده ولو اشترى دار من فضولي وادخلها في
 بناء فلا ضمان على الفضولي خلافا لمحمد **باب السلم**
 هو بيع اجل بعاجل ويصح فيما لم يكن ضبط صفته
 ومعرفة قدره لاني غيره فيصح في المكمل والموزون
 سوى النقدين وفي العددي المتقارب كالجوز والسفي
 عددا وكذا الفلوس خلافا لمحمد وفي اللبن والاشجار
 اذا سمي ملين معلوم وفي المذروع كالشبابين والاشجار
 طوله وعرضه ورفعة وفي السمك والمليح وزنا
 نوعا معلومين وكذا الطري في جينة فقط ولا يجوز
 فيها عددا ولا في الحيوان واطرافه ولا في جلوده
 عددا ولا في الخط من ماء والربط جزا ولا في الجوهرة

او الجوز الباع خلافا لمحمد ولا يصح بيعه ولو قطع
 به عند المشتري فاجيز فارشه له ويتصدق بما
 زاد على نصف ثمنه ومن اشترى عبدا من غير سيده
 ثم قام بيته على اقرار الباع او السيد بعد ملامته
 وادارده لا يقبل ولو اقر الباع بذلك عند القاضي
 فله رده ولو اشترى دار من فضولي وادخلها في
 بناء فلا ضمان على الفضولي خلافا لمحمد **باب السلم**
 هو بيع اجل بعاجل ويصح فيما لم يكن ضبط صفته
 ومعرفة قدره لاني غيره فيصح في المكمل والموزون
 سوى النقدين وفي العددي المتقارب كالجوز والسفي
 عددا وكذا الفلوس خلافا لمحمد وفي اللبن والاشجار
 اذا سمي ملين معلوم وفي المذروع كالشبابين والاشجار
 طوله وعرضه ورفعة وفي السمك والمليح وزنا
 نوعا معلومين وكذا الطري في جينة فقط ولا يجوز
 فيها عددا ولا في الحيوان واطرافه ولا في جلوده
 عددا ولا في الخط من ماء والربط جزا ولا في الجوهرة

انما يرد في جارية بالحق ثم يرد في جارية في حق المشتري
 بطلت الا ان كان له الحق في ان يصدق

انما يرد في جارية بالحق ثم يرد في جارية في حق المشتري
 بطلت الا ان كان له الحق في ان يصدق

[illegible]

والحم جمع الحمة وهو النفاضة بفتح هاء
والجز جمع جزرة وهو النفاضة بفتح هاء
وانما لا يجوز في الطب للنفاضة مع غيره
اعلم ان العلم يصح في الشيا كلها اذا شرط ضربا
معلومها وطولا وقهضا بذاته معلوم وصفه معلوم
ولا يشترط الزحف الا اذا سلم في المورفاته
لا بد من بيان درته ايضا لان قهقه المورفاته
باختلاف المورف كالحق

اعلم ان العلم في الحيوان لا بد من علم في العلم في
الحيوان لان ما يتفاوت احادها وقفا فاعشاهم
ولا فو طلب حضا ولا في الطبيعة جزرا للتفاوت
الا اذا بقي صلا الجسد للفرقة لا بد من بيان درته
فحينئذ يجوز اذا كان يعرف ولا يتفاوت كالحق

ومع علم كمالها ومنها معلوما وضربا معلوما كونه معلوم التقدير مضبوط الوصف
مقدور التسليم لانه غير منقطع ولا يقع عدد التفاوت في المعاد بخلاف اللحم الطيب

لا بد من بيان درته ايضا لان قهقه المورفاته

كل مستحق من المسلم فيه ومكان ايفاءه ان كان له حمل
 وموت وعندهما الاثر شرط معرفة قدر رأس المال
 اذا كان معيناً ولا مكان الايفاء ويوفيه في مكان
 عقده ومثله الثمن والاجرة والقسمه وما لا حمل له
 يوفيه بشاء في الاصح اتفاقاً وقبض رأس المال
 قبل التفريق شرط بقاءه فلو اسلم مائة نقد او مائة
 دينار على المسلم اليه في كربط في حصه الدين فقط ولا
 العباد فقل تفاوت الثمن اذا كان على نول واحد وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم في كربط

قوله لا يجوز التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل
بشركة او تولية ولا شرا شي من المسلم اليه برأسمال
بعد التقابل قبل قبضه ولو اشترى كرا او مربا
المسلم قبضه قضا ولا يصح ولو امر مرقضه بذلك صح
وكذا لو امرت سلمه بقبضه له ثم نفسه فاكثاله لاجل
المسلم اليه ثم نفسه صح ولو اكثاله المسلم اليه في ظرف
ربا المسلم بامره وهو غائب لا يكون قبضا ولو اكثاله
البائع كذلك كان قبضا بخلاف ما لو اكثاله في ظرف
نفسه او في ناحية بيته ولو اكثاله الدين والعين في ظرف
المشتري ان بدأ بالعين كان قبضا وان بدأ بالدين فلا
وعندما صح قبض العين فان شاء رضى بالشركة فاقا
شاه فسخ القبي البع ولو اسلم امته في كرو قبضت
ثم تقايلا فان قبل رد هاتفي التقابل وجب قيمتها
يوم قبضها ولو ماتت ثم تقايلا صح وكذا المعاوضة
في الوجهين بخلاف الشراء بالتمن فيهما ولو ادعى
احد عاقدى السلم بيان الاجل واشتراط الرداء وانكر عليه المسلم اليه فوطر في السلم
الاخر فالقول لادعيها مطلقا وقال للمكران كان ربا
فان قيل لا يصح ان يكون ربا لان ربا هو ما يبيع به
فان قيل لا يصح ان يكون ربا لان ربا هو ما يبيع به
فان قيل لا يصح ان يكون ربا لان ربا هو ما يبيع به

ولا في السلم الطرقي في عرضه وزنا
وعند الاداء ينقطع عن ابدانها
مضمونها في الشراء لا يجزا والماء
حقول كان في يده لا ينقطع ببيع مطلقا
ولان كان في يده يصح وزنا لا بد منه
معانوت كافي

قوله لا يجوز التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل
بشركة او تولية ولا شرا شي من المسلم اليه برأسمال
بعد التقابل قبل قبضه ولو اشترى كرا او مربا
المسلم قبضه قضا ولا يصح ولو امر مرقضه بذلك صح
وكذا لو امرت سلمه بقبضه له ثم نفسه فاكثاله لاجل
المسلم اليه ثم نفسه صح ولو اكثاله المسلم اليه في ظرف
ربا المسلم بامره وهو غائب لا يكون قبضا ولو اكثاله
البائع كذلك كان قبضا بخلاف ما لو اكثاله في ظرف
نفسه او في ناحية بيته ولو اكثاله الدين والعين في ظرف
المشتري ان بدأ بالعين كان قبضا وان بدأ بالدين فلا
وعندما صح قبض العين فان شاء رضى بالشركة فاقا
شاه فسخ القبي البع ولو اسلم امته في كرو قبضت
ثم تقايلا فان قبل رد هاتفي التقابل وجب قيمتها
يوم قبضها ولو ماتت ثم تقايلا صح وكذا المعاوضة
في الوجهين بخلاف الشراء بالتمن فيهما ولو ادعى
احد عاقدى السلم بيان الاجل واشتراط الرداء وانكر عليه المسلم اليه فوطر في السلم
الاخر فالقول لادعيها مطلقا وقال للمكران كان ربا
فان قيل لا يصح ان يكون ربا لان ربا هو ما يبيع به
فان قيل لا يصح ان يكون ربا لان ربا هو ما يبيع به
فان قيل لا يصح ان يكون ربا لان ربا هو ما يبيع به

قوله لا يجوز التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل

بشركة او تولية ولا شرا شي من المسلم اليه برأسمال
بعد التقابل قبل قبضه ولو اشترى كرا او مربا
المسلم قبضه قضا ولا يصح ولو امر مرقضه بذلك صح
وكذا لو امرت سلمه بقبضه له ثم نفسه فاكثاله لاجل
المسلم اليه ثم نفسه صح ولو اكثاله المسلم اليه في ظرف
ربا المسلم بامره وهو غائب لا يكون قبضا ولو اكثاله
البائع كذلك كان قبضا بخلاف ما لو اكثاله في ظرف
نفسه او في ناحية بيته ولو اكثاله الدين والعين في ظرف
المشتري ان بدأ بالعين كان قبضا وان بدأ بالدين فلا
وعندما صح قبض العين فان شاء رضى بالشركة فاقا
شاه فسخ القبي البع ولو اسلم امته في كرو قبضت
ثم تقايلا فان قبل رد هاتفي التقابل وجب قيمتها
يوم قبضها ولو ماتت ثم تقايلا صح وكذا المعاوضة
في الوجهين بخلاف الشراء بالتمن فيهما ولو ادعى
احد عاقدى السلم بيان الاجل واشتراط الرداء وانكر عليه المسلم اليه فوطر في السلم
الاخر فالقول لادعيها مطلقا وقال للمكران كان ربا
فان قيل لا يصح ان يكون ربا لان ربا هو ما يبيع به
فان قيل لا يصح ان يكون ربا لان ربا هو ما يبيع به
فان قيل لا يصح ان يكون ربا لان ربا هو ما يبيع به

قوله لا يجوز التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل
بشركة او تولية ولا شرا شي من المسلم اليه برأسمال
بعد التقابل قبل قبضه ولو اشترى كرا او مربا
المسلم قبضه قضا ولا يصح ولو امر مرقضه بذلك صح
وكذا لو امرت سلمه بقبضه له ثم نفسه فاكثاله لاجل
المسلم اليه ثم نفسه صح ولو اكثاله المسلم اليه في ظرف
ربا المسلم بامره وهو غائب لا يكون قبضا ولو اكثاله
البائع كذلك كان قبضا بخلاف ما لو اكثاله في ظرف
نفسه او في ناحية بيته ولو اكثاله الدين والعين في ظرف
المشتري ان بدأ بالعين كان قبضا وان بدأ بالدين فلا
وعندما صح قبض العين فان شاء رضى بالشركة فاقا
شاه فسخ القبي البع ولو اسلم امته في كرو قبضت
ثم تقايلا فان قبل رد هاتفي التقابل وجب قيمتها
يوم قبضها ولو ماتت ثم تقايلا صح وكذا المعاوضة
في الوجهين بخلاف الشراء بالتمن فيهما ولو ادعى
احد عاقدى السلم بيان الاجل واشتراط الرداء وانكر عليه المسلم اليه فوطر في السلم
الاخر فالقول لادعيها مطلقا وقال للمكران كان ربا
فان قيل لا يصح ان يكون ربا لان ربا هو ما يبيع به
فان قيل لا يصح ان يكون ربا لان ربا هو ما يبيع به
فان قيل لا يصح ان يكون ربا لان ربا هو ما يبيع به

واما اختلاف الرضخ في وقتاء البيت فالحقول المذكورة
 فيما يصح له وله فيما يصح لها فان مات احدهما فلو كان
 في زمان مات احدهما فاختلقت وورثته مع الآخر ف
 جاز في غير ذلك على ما مر واما فيما يصح لهما فغير
 للميت من بيتيهما اهما كان لان البدل للميت لا للميت
 كما في كالفرض والتمتع والاداء واما الرقبة و
 المنزل والعقار والواشي وكيفية كالفرض كما
 وفي الحجة واما اختلاف الرضخ في متاع البيت فإما
 الرضخه اذا كان احد الزوجين حيا وارثا فلهما
 فالفرقة ملك من حيز يد وقال كما ذكرنا ما نصرت

في غير ذلك على ما مر
 واما فيما يصح لهما فغير
 للميت من بيتيهما اهما كان لان البدل للميت لا للميت
 كما في كالفرض والتمتع والاداء واما الرقبة و
 المنزل والعقار والواشي وكيفية كالفرض كما
 وفي الحجة واما اختلاف الرضخ في متاع البيت فإما
 الرضخه اذا كان احد الزوجين حيا وارثا فلهما
 فالفرقة ملك من حيز يد وقال كما ذكرنا ما نصرت

فان لم يكن في البيت
 من المتاع ما يرضخ به
 كان الرضخ على الزوجين
 فان لم يكن في البيت
 من المتاع ما يرضخ به
 كان الرضخ على الزوجين

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written on a narrow strip of paper.

ما ان الشري الذي فلي انزل اليك

[illegible]

خلافا لما كان عليه من ان الانسان يبيع ولو كان به كفيل يبيع كذلك الاجماع الثانية وكذا اذا كفيل
 يبيع ولو كان به كفيل يبيع ولو كان به كفيل يبيع ولو كان به كفيل يبيع ولو كان به كفيل يبيع ولو كان به كفيل يبيع
 فليس خلافا لما كان عليه من ان الانسان يبيع ولو كان به كفيل يبيع ولو كان به كفيل يبيع ولو كان به كفيل يبيع
 وقال ابو يوسف يجوز مع غيبة الاب له فاجاز فان قال
 المريض لو ارثه تكفل عن عا على فكل مع غيبة الغريم
 جاز اتفاقا ولو قال لا يجزي اختلف المشايخ ويجوز
 الاعيان المضمونة بنفسها كالمقبوض على السوم
 الكسرة والمقبوض والمبيع فاسدا وتسليم المبيع
 الى المشتري والمريض او الراهن والمساخر
 الى المساجر وبالثلث ولو دفع الاصل
 المال الى كفيله قبل دفع الكفيل الى الطالب لا يسترد
 منه وما رجع فيه الكفيل فله ولا يقدر به ورده
 الى المطلوب احب ان كان المدفوع ثابتهين كما
 كابر خلافا لهما ولو امر الاصل بكفيله ان يبعين عليه
 ثوبا ففعل بالشوب للكفيل والرجع عليه ومن كفيل
 لاخر بما ذاب له على غريمه او بما قضى له عليه فتاب
 الغريم فبهرن الطالب على الكفيل بان له على الغريم
 الفاكه لا يقبل ولو برهن ان له على زيد الفاكه هذا كفيله
 بامره فبهرن به عليه ما ولو بلا امره قضى على الكفيل فقط
 فبهرن به عليه ما ولو بلا امره قضى على الكفيل فقط
 فبهرن به عليه ما ولو بلا امره قضى على الكفيل فقط

اعلم ان القياس ان لا يصح هذا العقل لانه
 شرط منه كماله المتكاتب والكفالة ببدل المتكاتب
 لا يفي وهو باطل وجبه الاستحسان ان تصرف الا
 الانسان واجيب التخصيص بقدر الاستحسان وقيل المستحب
 بان يجعل الماعز كل واحد منهما والاخر تابع له وتعلق
 محققه بانه كالتكاتبه يكون عليها المال والمولد
 يتبعها اصحاب

ومن ادعى على رجل قيمته في يده فكفل بنفسه العبد رجل
 فوات العبد فبره هو المدين انه كان عبده ضمن الكفيل

قيمة العبد كافي

لان قيمة العبد وجب على المكفول عند لان بالبينة
 تبين انه كان عبده فاضا للعبد فيجب قيمة ضمان
 قيمة خلفا له عن العبد على المكفول عند فيجب
 على الكفيل توافد

والفرق بين بين ان المسئلة الثانية تفعل بنفسه العبد
 عن العبد فان مات العبد سقط عنه التكليف
 الى مجلس القاضى فيرى عنه فبراء الكفيل لان
 لان براءة الاصيل تفجب براءة الكفيل
 كما لو كان المكفول بنفسه رجل فوات
 كافي

بطلان القياس لان القياس هو شرط منه كماله المتكاتب والكفالة ببدل المتكاتب لا يفي وهو باطل وجبه الاستحسان ان تصرف الا الانسان واجيب التخصيص بقدر الاستحسان وقيل المستحب بان يجعل الماعز كل واحد منهما والاخر تابع له وتعلق محققه بانه كالتكاتبه يكون عليها المال والمولد يتبعها اصحاب ومن ادعى على رجل قيمته في يده فكفل بنفسه العبد رجل فوات العبد فبره هو المدين انه كان عبده ضمن الكفيل قيمة العبد كافي لان قيمة العبد وجب على المكفول عند لان بالبينة تبين انه كان عبده فاضا للعبد فيجب قيمة ضمان قيمة خلفا له عن العبد على المكفول عند فيجب على الكفيل توافد والفرق بين بين ان المسئلة الثانية تفعل بنفسه العبد عن العبد فان مات العبد سقط عنه التكليف الى مجلس القاضى فيرى عنه فبراء الكفيل لان لان براءة الاصيل تفجب براءة الكفيل كما لو كان المكفول بنفسه رجل فوات كافي

والكفالة جارية براءة في الخارج

كتاب القضاء بالحق من أقوى الفرائض
ولا ينزل في الظاهر المذهب وعليه ما انفكوا ولا خلاف
فيما لا يقبل ولو فسق العدل يستحق الغزل
ويجب ان لا يقبل ولو فسق العدل يستحق الغزل
وتصح بتقليده ويجب ان لا يتقدم كما تصح قبول شهادته
وسرط حليته شرط اهليتها وانما سبق اهل له
وافضل العبادات واهله من هو اهل الشهادة
القضاء بالحق من أقوى الفرائض
كتاب القضاء بالحق من أقوى الفرائض
ولا ينزل في الظاهر المذهب وعليه ما انفكوا ولا خلاف
فيما لا يقبل ولو فسق العدل يستحق الغزل
ويجب ان لا يقبل ولو فسق العدل يستحق الغزل
وتصح بتقليده ويجب ان لا يتقدم كما تصح قبول شهادته
وسرط حليته شرط اهليتها وانما سبق اهل له
وافضل العبادات واهله من هو اهل الشهادة

كتاب القضاء بالحق من أقوى الفرائض
ولا ينزل في الظاهر المذهب وعليه ما انفكوا ولا خلاف
فيما لا يقبل ولو فسق العدل يستحق الغزل
ويجب ان لا يقبل ولو فسق العدل يستحق الغزل
وتصح بتقليده ويجب ان لا يتقدم كما تصح قبول شهادته
وسرط حليته شرط اهليتها وانما سبق اهل له
وافضل العبادات واهله من هو اهل الشهادة
القضاء بالحق من أقوى الفرائض
كتاب القضاء بالحق من أقوى الفرائض
ولا ينزل في الظاهر المذهب وعليه ما انفكوا ولا خلاف
فيما لا يقبل ولو فسق العدل يستحق الغزل
ويجب ان لا يقبل ولو فسق العدل يستحق الغزل
وتصح بتقليده ويجب ان لا يتقدم كما تصح قبول شهادته
وسرط حليته شرط اهليتها وانما سبق اهل له
وافضل العبادات واهله من هو اهل الشهادة

في الوداع وغلات الوقف بابنة اوبا واردي
السيد لا يقول المفضل الا ان اقرضوا بالبد بالتسلم
منه ويجلس للحكم جلوسا ظاهرا في المسجد الجامع
اولى ولو جلس في داره واذن بالدخول فلا بأس
به ولا يقبل هدية الا من قربه او من جرت عاداته
بها دانه ان لم يكن لهما خصومة ولم يزد على العادة
ويغضى الدعوة العامة لا الخاصة وهي ما لا يتخذ ان
يغضى ها ويشهد الجنائز ويعود المريض ويتخذ
متبرجا وكاتبا عدلا ويستوى بين الخصمين جلوسا
واقبالا وينظر ولا يبار احدهما ولا يخرج مدهو
لا يلقنه حجة وكرة تلقنه الشاهد بقوله تشهد بكذا
واستحسنه ابو يوسف في غير موضع التهمة ولا يبيع
ولا يشتري في محله ولا يمازج فان عرض له هم
او نفاس او غضب او جوع او عطش او حاجة كلف
عن القفاء واذ تقدم اليه خصمان فان شاد قال لهما ما
كما وان شادك واذ تكلم احدهما اسكت الآخر
فصل واذ انت الحق المدعى وطلب حبس خصمه فان

فان ثبت بالاقوال لا يجس الا اذا امره بالاداء فاني
وان ثبت بالبينة جبه قبل الامر بالدفع وقبل
لا وان ادعى الفقه جبهه في كل مال زوجه بدل مال
كالثمن والقرض او بالتزامه كالحمل والمجل والكفا
لا فيما عدا ذلك الا اذا برهن خصمه ان له مالا
ويجبه مائة يغلب عاقلته انه لو كان له مال ل
لا ظهر هو الصحيح وقيل ثلثين او ثلثة فان
لم يظهر له مال خلى سبيله الا ان يبرهن خصمه
على ساره فيؤبد جبهه ولا يسمع البينة على اعسا
قبل جبهه وعليه عامة المشايخ ويجب الرجل
لنفقة زوجته لا والد في دين وله الا اذا ابى من
الاتفاق عليه ولو مرض في الجسه لا يخرج ان له
من يخدمه فيه والا اخرج ولا يكتى المحترف
من اشتغاله فيه هو الصحيح ويمكن من وطى
جاريته ان كان فيه خلوة واذا تمت المدة ولم يظهر
له مال خلى سبيله ولا يحول بينه وبين غريمه بل
يلازمونه ولا ينفقونه من التصرف والسفر
فان ثبت بالبينة جبه قبل الامر بالدفع وقبل
لا وان ادعى الفقه جبهه في كل مال زوجه بدل مال
كالثمن والقرض او بالتزامه كالحمل والمجل والكفا
لا فيما عدا ذلك الا اذا برهن خصمه ان له مالا
ويجبه مائة يغلب عاقلته انه لو كان له مال ل
لا ظهر هو الصحيح وقيل ثلثين او ثلثة فان
لم يظهر له مال خلى سبيله الا ان يبرهن خصمه
على ساره فيؤبد جبهه ولا يسمع البينة على اعسا
قبل جبهه وعليه عامة المشايخ ويجب الرجل
لنفقة زوجته لا والد في دين وله الا اذا ابى من
الاتفاق عليه ولو مرض في الجسه لا يخرج ان له
من يخدمه فيه والا اخرج ولا يكتى المحترف
من اشتغاله فيه هو الصحيح ويمكن من وطى
جاريته ان كان فيه خلوة واذا تمت المدة ولم يظهر
له مال خلى سبيله ولا يحول بينه وبين غريمه بل
يلازمونه ولا ينفقونه من التصرف والسفر

اى الى الام يجعله عليه زنا المحرمين
 يغتلبونه فاني ارى كل يوم فلان
 بان انا من اربابنا ارى فلان من اربابنا
 على ميراث يطلبه مني فاني ارى
 القاذي في الخصم اى القاذي في الخصم
 فان خصم فلان في فلان اياها فان خصم
 يطالبه بعد ان يات ذلك اياها فاني
 او خصم خصم واحد منهم جمع بينهم
 وان لم يخصم احد في ذلك اليوم احد
 ما يرى القاذي فان لم يخصم
 منهم احد منهم صعدا كفيلا باه
 بانفسهم وخلفي سليمان كافي

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي هدانا لهذا ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي هدانا لهذا ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والحمد لله رب العالمين

لا ياع ولا يقول اسلمت لادب

1875

لا صلته وان علا وفرعه وان سفل وعبله ومثله
ومن احد الزوجين للآخر والشريك لشريكه فيما هو
من شركتهما ولا شهادة المخت الذي يفعل الردى و
النايكة والمنقبة والعدو بسبب ادنيا على عدوه ومد
شرب الخمر على الله ومن يلعب بالطور او بالطيور
او يغني للناس او يلعب بالنرد او يقيم بالشطرنج
او تفوته الصلوة بسببه او يرتكب ما يوجب الحد او ياكل
الربوا او يدخل الخمار بلا اذنه او يفعل ما يستخف به كالبو
والاكل على الطريق او يظهر سب الكسوف وتقبل الشهادة
لاخيه وجمه ومحرمه رضاعا او مصاهرة وشهادة اهل
الاھوار لا الخطابية والذمي على مثله وان اختلف مله
وعلى المستامن دون عكسه والمستامن على مثله ان كان
من دار واحدة وعدو بسبب الدين ومن لم بصغيرة
اذا اجت من الكبار وغلب صوابه على خطايه والا قلف
والخصي وولد الزنا والغشي والعمال والمعتق لعقته
والمعتبر حال الشهادة وقت الادارة التخل والشهد
ان اباهما اوصى الى زيد وزيد يدعيه قتل وان انكر

ان صفة المسئلة هذه لا اقام البينة على العمل وان اقام البينة فاعلم ان الشهادة لا تقبل من الكافر ولا من المجنون ولا من العبد ولا من المذنب ولا من المعتق ولا من الغشي ولا من الزنا ولا من الخمر ولا من اللعب ولا من السب ولا من الكسوف ولا من الطيور ولا من الربوا ولا من الدخول في الخمار ولا من الاستخفاف به ولا من الاكل على الطريق ولا من الظهور بسبب الكسوف ولا من التفويت للصلاة بسببه ولا من ارتكاب ما يوجب الحد ولا من اكل الربوا ولا من دخول الخمار بلا اذنه ولا من فعل ما يستخف به كالبو ولا من الاكل على الطريق ولا من الظهور بسبب الكسوف ولا من التفويت للصلاة بسببه ولا من ارتكاب ما يوجب الحد ولا من اكل الربوا ولا من دخول الخمار بلا اذنه ولا من فعل ما يستخف به كالبو

فلا

باب اختلاف الشهادة

شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف

فلا ولو شهد اباهما الغائب وكلمة لا تقبل وان ادعاه
ولو شهد ابنا ميتا او وصي الى زيد وهو يدعي قتل
وكذا لو شهد مديونا او من اوصى لهما او وصيا ولا
الشهادة على جرح مجرد وهو ما نسق به من غير ايجاب بركان
حق المشرك ولو لعبد نحو هو فاسق او اكل من ثمره او اذنه
وتقبل على اقران المدعي بنفسهم وعلى النجمين او محمد ودينهم
في قذف او شاربو اخر او قذفه او شركاء المدعي او انته
استأجرهم لها بكذا او اعطاهم ذلك مما كان في عنده او
انما حلتهم بكذا ودفعته اليهم بان لا يشهد واعلى
فشهدوا ومن شهد ولم يبرج حتى قال او هي نصف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف

فلا ولو شهد اباهما الغائب وكلمة لا تقبل وان ادعاه
ولو شهد ابنا ميتا او وصي الى زيد وهو يدعي قتل
وكذا لو شهد مديونا او من اوصى لهما او وصيا ولا
الشهادة على جرح مجرد وهو ما نسق به من غير ايجاب بركان
حق المشرك ولو لعبد نحو هو فاسق او اكل من ثمره او اذنه
وتقبل على اقران المدعي بنفسهم وعلى النجمين او محمد ودينهم
في قذف او شاربو اخر او قذفه او شركاء المدعي او انته
استأجرهم لها بكذا او اعطاهم ذلك مما كان في عنده او
انما حلتهم بكذا ودفعته اليهم بان لا يشهد واعلى
فشهدوا ومن شهد ولم يبرج حتى قال او هي نصف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف
شهادتي قبل ان كان عدلا بان اذني المدعي عشرة دراهم وشهد على الخلف

ان الشهود قسوا وصدورهم

الشهادة وان شهدا شهادة اثنين فلو انه
 بن فلان والفلانة وقال اخبرنا انهما يعرفانها
 وجاء المدعى بامرأة لم يدري انها هي ام لا قيل له
 هات شاهدين عاينها هي وكذا في نقل الشهادة فان
 قال التهمة يجوز حتى ينسأها الى اخذها والتعريف
 يتم بذكر الجداوا اخذوا ونسبة خاصة والنسبة الى
 المص والمحلة الكبيرة عامة والى السكة الصغيرة
 خاصة **باب الرجوع عن الشهادة** لا
 يصح الرجوع عنها الا عند القاضى وتضمنه
 اياها فلو ادعى المشهود عليه رجوعها عند
 غيره لا يخلفان ولا يقبل برهانه عليه بخلاف
 ما لو ادعى وقوعه عند قاض وتضمنه اياها فان
 رجعا قبل الحكم لا يحكم وان بعده لا ينقض وضمننا
 ما التفتاه بها اذا قبض المدعى مدعاه ديناً كان
 او عيناً فان رجعا احدهما ضمن نصفاً والعبء
 لمن بقى الا لمن رجعا فان شهد ثلثة ورجع واحد
 لا يضمن فان رجعا آخر ضمن نصفاً وان شهد

في قوله الشهادة وان شهدا شهادة اثنين فلو انه بن فلان والفلانة وقال اخبرنا انهما يعرفانها وجاء المدعى بامرأة لم يدري انها هي ام لا قيل له هات شاهدين عاينها هي وكذا في نقل الشهادة فان قال التهمة يجوز حتى ينسأها الى اخذها والتعريف يتم بذكر الجداوا اخذوا ونسبة خاصة والنسبة الى المص والمحلة الكبيرة عامة والى السكة الصغيرة خاصة

رجل

رجل واحد انان فرجع واحدة ضمن ربعاً او
 ان رجعتا ضمن نصفاً وان شهد رجل وعشرة
 نسوة فرجع ثمان لا يضمن شيئاً فان رجعت اخرى
 ضمن التسع ربعاً وان رجع العشرة ضمن نصفاً وان
 مرجع الكل ففي الرجل سدس وعليهن خمسة اسداس
 وعندهما علي نصف وعليهن نصف وان شهد رجلان
 وامرأة فرجعوا فالفرم على الرجلين خاصة
 ولا يضمن راجع شهد بنكاح بمهر سمي عليها او
 عليه كما زاد على مهر المثل ولا من شهد بطلاق
 بعد الدخول ويضمن في الطلاق قبل الدخول
 نصف المهر وفي البيع ما نقص عن قيمة البيع وفي
 الفوق القيمة وفي القصاص الدية فقط ويضمن
 الفرع ان رجوع الاصل ان قال ما اشهدته على
 شهادتي ولو قال اشهدته وغلط ضمن
 عند محمد لا عندهما وان رجعا الاصل والفرع ضمن
 الفرع فقط وقال محمد يضمن المشهود عليه اي
 الفريقين وقول الفرع كتب اصى او غلط

ليس بشئ وان رجع الموكلي عن التزكية ضمن
 خلافا لهما ولا يضمن شاهد الاحصان برجوعه
 ولو رجع شاهد اليمين وشاهد الشرط معاً
 ضمن شاهد اليمين خاصة ولو رجع شاهد
 الشرط وحده اختلف المثل يخ ومن علم انه شهد
 زوراً شهد ولا يعزر وعندهما يراجع
 ضرباً ويجب **كتاب الوكال** في اقامة
 الغير مقام نفسه في التصرف وشرطها الموكل من كونه
 ملك التصرف والوكيل يعقل العقيد ويقصده
 فيصح توكيل الخلفاء اقل او المأذون حرّاً بالفاو
 مأذونا او صياً عاقلاً او عبداً مجبورين بكل ما
 يعقده هو بنفسه وبانفاذ كل حق وباستيفاء ثبته
 الاحدا وقود مع غيبة الموكل وبالخصوصية في كل
 حق بشرط رضی الخصم للزومها الا ان يكون الموكل
 مريضاً لا يمكنه حضور مجلس الحكم او غائباً مسافراً
 سفراً مريداً للسفر ومخدرة غير مفادة للخروج
 الى مجلس الحكم وعندهما لا الى نفسه بيع واجارة وصلاح
 الوكيل

مستتر طر في الخصم وحقوق عقد يضمنه

عن اقرار تتعلق به ان لم يكن مجوراً في البيع و
 يتسلم ويقبض الثمن ويطالب به ويرجع به عند
 الاستحقاق وبخاصة في غيب مشتربه ويرده
 به ان لم يسلمه الى موكله وبعد تسليمه لا الا باذنه
 وبخاصة في غيب مبيعه وفي شفقة ان كان في يده
 وكذا شفقة مشتربه والملك يشي للموكل ابتداء فلا
 يفتقر قريب وكيل شراء وحقوق عقد يضمنه
 الى موكله يتعلق بالموكل كتنكاح وخلع وصلاح
 انكار اودم عدي وكتابة وعقود على مال وهبة و
 صدقة واعارة وايداع ورهن واقرض وشركة
 ومضاربة فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر و
 لا وكيل المرأة بتسليمها ولا يبدل الخلع والمشتري
 منع الثمن عن الموكل فان دفعه اليه صح ولا
 يطالبه الوكيل ثانياً وان كان للمشتري على الموكل
 دين وقف المقاصة به وكذلك ان كان له على الوكيل
 دين خلافاً لابي يوسف ويضمنه الوكيل للموكل وان
 كان دينه عليهما فامتنع من المقاصة بين الموكل دون

الوكيل **باب الوكالة بالبيع والشراء لا يصح**
التوكيل بشراء شيء يشمل اجناسا كالرفيق والتوب
والدابة او ما هو كالاجناس كالدار وان بين
التمن فان سمي نوع التوب كالله روى جاز وكذا
ان سمي نوع الدابة كالفرس والبغل او بين تمن
الدار والمحلة او بين جنس الرفيق كالعبد ونوعه
كالتركي او غنائمين نوعا او عم فقال اتبع
لي ما ريت ولو وكله بشراء الطعام فهو على البر
ودقيقه وقيل على البر في كثير الدارهم وعلى الخبز
في قليلها وعلى الدقيق في وسطها وفي قنطرة الزينة
على الخبز بكل حال وصح التوكيل بشراء عين بدين
له على الوكيل وفي عين العين ان هلك في يد
الوكيل فعليه وان قبضه التوكيل فهو له وقال
هو لازم للموكل ايضا وحلاكه عليه اذا قبض الوكيل
وعلى هذا اذا امره ان يسلم ما عليه او يبرئه ولو وكل
عبدا يشتري نفسه من سيده فان قال بعني
نفس فلان فباع فهو له وان لم يقل فلان عتق

وان

وان وكل الهب غيره ليشتريه من سيده فان قال
الوكيل السيد اشترىته لنفسه فباع عتق على السيد
ولو لا قوة له وان لم يقل لنفسه فهو للوكيل و
عليه ثمنه وما اعطاه العبد لاجل الثمن للوالي
ولو قال الوكيل لمن وكله بشراء عبد اشتريت
لك عبد افات وقال الموكل اشترىته لنفسك
فالقول للموكل ان لم يكن دفع الثمن والا فالوكيل
طلب الثمن من الموكل وان لم يدفعه الى المبيع
وحبس المشتري لاجله فان هلك قبل حبه
هلك على الامر ولا يسقط ثمنه وان بعد حبه
سقط وعند ابى يوسف هو كالرهن ولي للوكيل
بشراء معين شراءه لنفسه فان شراه بخلاف
سمى من الثمن او بغير النقود وقع له وكذا ان
امر غيره فشراه بنفسه وان حضرته فلموكل وفي
غير المعين هو للوكيل الا ان اضاف العقد الى ما
مال الموكل او اطلق ونوى له ويقتبر في السلم
والصرف مفارقة الوكيل لا الموكل ولو قال بعني هذا

هذا الزيد فباع ثم انكر كون زيدا له فلزيد اخذه جبراً
 ان لم يصدق انكاره فان صدقه لا يأخذه جبراً
 فان سلمه المشتري اليه صح ومن وكل بشرط
 لم يدرهم فشرى رطلين بدرهم مما يباع رطل
 بدرهم لزم مؤكله رطل بنصف درهم وعندهما
 الرطلان بالدرهم ولو وكل بشرط عشرين بينهما
 فشرى احدهما جاز وكذا ان وكل بشرطهما بالف و
 قيمتهما سواء فشرى احدهما بنصفه او باقل وان
 باكثر لا يجوز وقال لا يجوز ايضا ان كان بما يتقاي
 فيه وقد بقي ما يشتري بمثله الاخر فان الآخر
 بما بقي قبل الخصومة جاز اتفاقاً فان قال الوكيل
 بشرط عبد غير معين بالف شريته بالالف صدق
 الوكيل ان ساوى نصفها صدق المؤكل وان
 ساوىها تماماً فالعبد للامور وكذا في من
 لم يسم له غنائه فشرى واختلفا في ثمنه فولا
 عبرة تصديق البائع في الاظهر **فصل** في البيع
 عقد الوكيل بالبيع او الشراء مع من قد يرد

شهادة

شهادة

شهادة

شهادته له وقال لا يجوز بمثل القيمة الا في العبد
 المكاتب والوكيل بالبيع يجوز بيعه بما قل او كثر
 بالدروى وقال لا يجوز الا بمثل القيمة وبالنفود
 ويجوز بيعه بالنسيئة وبيع نصف ما وكل بيعه
 واخذه بالثمن كفيلاً او مرصفاً فلا يضمن ان نوى
 ماء الكهيل او ضاع الزهر في يده ولو وهب الثمن
 من المشتري او ابراء منه او حط منه جاز ويضمن
 عند يوسف لا يجوز وكذا الخلاف لو امله او قبله
 حواله ولو اقاله صح وسقط الثمن عن المشتري
 لزم الوكيل وعند يوسف لا يسقط عن المشتري
 الوكيل بالشراء يجوز شراؤه بمثل القيمة او بزيادة
 يقابن بها وهي ما يقوم به مقوم وقدر في الف
 دة ونيم وفي الحيوان دة وباتزدة وفي الفكا
 دة ودوتزدة لا بما يقابن بها ولو وكل ببيع
 عبد فباع نصفه جاز وقال لا يجوز الا ان باع
 الباقي قبل الخصومة وهو استحقاق وان وكل
 بشرط عبد فاشترى نصفه لا يلزم المؤكل ان يشتري

باقية قبل الخصومة اتفاقاً ولو رد البيع على الوكيل
 بيب بقضاء رديع امره مطلقاً فيما لا يحدث
 مثله وكذا فيما يحدث مثله ان بيئته او يتكروا
 باقرار فلا يلزم الوكيل ولو باع نسية وقال
 الموكل امرتك بالنقد وقال بل اطلقت صدق
 الموكل وفي المضاربة المضارب ولا يصح تصرف
 احد الوكيلين وحده فيما وكلايه الا في خصومة
 ورده وديعه وقضائه دين وطلاق وعتق ولا
 عوض فيهما وليس للوكيل ان يوكل الا باذن موكله
 او يقول اعمل برأيتك فان اذن فوكلي كان الثاني
 وكيل الموكل الاول لا الثاني فلا يعزل بعزله
 ولا بعونه ويتعزل بغير اذن الاول وان وكل
 بلا اذن فعقد الثاني بحضرة جاز وكذا لو عقد
 بنفسه فاجازه او كان قد قدر التمي ولا يجوز
 له ان يكتب التبرع في حال طفله بيع او شراء
 ولا تزوجه وكذا الكافر في حق طفله المسلم
باب وكالات الخصومة والقبض للوكيل بالخصومة

القبض

فان كان الوكيل بالقبض فله ان يبيع ما لا يملك من ماله
 قبض خلافه فان رد البيع على الوكيل بالقبض
 الوكيل بالقبض والوكيل بقبض الدين الخصومة
 قبل القبض خلافه اما والوكيل باخذ الشفعة للخصومة
 قبل الاخذ اتفاقاً وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة او
 بالقسمه او بالرد بالعيب وكذا الوكيل بالشراء بعد
 مباشرته وليس للوكيل بقبض الدين الخصومة
 فلو برهن ذوا اليد على الوكيل بقبض ان موكله باعه
 منه تقصير يد الوكيل ولا يثبت البيع فيلزم اعاده البيعة
 اذا حضر الموكل كما تقصير يد الوكيل بنقل الزوجة او العبد
 ولا يثبت الطلاق والفقير لو برهن على عيبه ما لا يملك
 الموكل او اراد الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضى
 صحيح لا غير القاضى خلافه كابي يوسف لكن لو برهن
 عليه انه اقر في غير مجلس القضاء خرج عن الوكالة
 ولا يدفع اليه المال كالا ب والوصى اذا اقر في مجلس
 القضاء لا يصح ولا يدفع اليه المال ولا يصح توكل برب
 المال كطفله بقبض ماله المكنول عنه ومن صدق مدعى
 الوكالة بقبض الدين امره بالدفع اليه انما يرجع به على
 موكله

قال في رد البيع على الوكيل بالقبض
 ان كان الوكيل بالقبض فله ان يبيع ما لا يملك من ماله
 قبض خلافه فان رد البيع على الوكيل بالقبض
 الوكيل بالقبض والوكيل بقبض الدين الخصومة
 قبل القبض خلافه اما والوكيل باخذ الشفعة للخصومة
 قبل الاخذ اتفاقاً وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة او
 بالقسمه او بالرد بالعيب وكذا الوكيل بالشراء بعد
 مباشرته وليس للوكيل بقبض الدين الخصومة
 فلو برهن ذوا اليد على الوكيل بقبض ان موكله باعه
 منه تقصير يد الوكيل ولا يثبت البيع فيلزم اعاده البيعة
 اذا حضر الموكل كما تقصير يد الوكيل بنقل الزوجة او العبد
 ولا يثبت الطلاق والفقير لو برهن على عيبه ما لا يملك
 الموكل او اراد الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضى
 صحيح لا غير القاضى خلافه كابي يوسف لكن لو برهن
 عليه انه اقر في غير مجلس القضاء خرج عن الوكالة
 ولا يدفع اليه المال كالا ب والوصى اذا اقر في مجلس
 القضاء لا يصح ولا يدفع اليه المال ولا يصح توكل برب
 المال كطفله بقبض ماله المكنول عنه ومن صدق مدعى
 الوكالة بقبض الدين امره بالدفع اليه انما يرجع به على
 موكله

قال في رد البيع على الوكيل بالقبض
 ان كان الوكيل بالقبض فله ان يبيع ما لا يملك من ماله
 قبض خلافه فان رد البيع على الوكيل بالقبض
 الوكيل بالقبض والوكيل بقبض الدين الخصومة
 قبل القبض خلافه اما والوكيل باخذ الشفعة للخصومة
 قبل الاخذ اتفاقاً وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة او
 بالقسمه او بالرد بالعيب وكذا الوكيل بالشراء بعد
 مباشرته وليس للوكيل بقبض الدين الخصومة
 فلو برهن ذوا اليد على الوكيل بقبض ان موكله باعه
 منه تقصير يد الوكيل ولا يثبت البيع فيلزم اعاده البيعة
 اذا حضر الموكل كما تقصير يد الوكيل بنقل الزوجة او العبد
 ولا يثبت الطلاق والفقير لو برهن على عيبه ما لا يملك
 الموكل او اراد الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضى
 صحيح لا غير القاضى خلافه كابي يوسف لكن لو برهن
 عليه انه اقر في غير مجلس القضاء خرج عن الوكالة
 ولا يدفع اليه المال كالا ب والوصى اذا اقر في مجلس
 القضاء لا يصح ولا يدفع اليه المال ولا يصح توكل برب
 المال كطفله بقبض ماله المكنول عنه ومن صدق مدعى
 الوكالة بقبض الدين امره بالدفع اليه انما يرجع به على
 موكله

قال في رد البيع على الوكيل بالقبض
 ان كان الوكيل بالقبض فله ان يبيع ما لا يملك من ماله
 قبض خلافه فان رد البيع على الوكيل بالقبض
 الوكيل بالقبض والوكيل بقبض الدين الخصومة
 قبل القبض خلافه اما والوكيل باخذ الشفعة للخصومة
 قبل الاخذ اتفاقاً وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة او
 بالقسمه او بالرد بالعيب وكذا الوكيل بالشراء بعد
 مباشرته وليس للوكيل بقبض الدين الخصومة
 فلو برهن ذوا اليد على الوكيل بقبض ان موكله باعه
 منه تقصير يد الوكيل ولا يثبت البيع فيلزم اعاده البيعة
 اذا حضر الموكل كما تقصير يد الوكيل بنقل الزوجة او العبد
 ولا يثبت الطلاق والفقير لو برهن على عيبه ما لا يملك
 الموكل او اراد الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضى
 صحيح لا غير القاضى خلافه كابي يوسف لكن لو برهن
 عليه انه اقر في غير مجلس القضاء خرج عن الوكالة
 ولا يدفع اليه المال كالا ب والوصى اذا اقر في مجلس
 القضاء لا يصح ولا يدفع اليه المال ولا يصح توكل برب
 المال كطفله بقبض ماله المكنول عنه ومن صدق مدعى
 الوكالة بقبض الدين امره بالدفع اليه انما يرجع به على
 موكله

الوكيل ~~لم يهلك في يده~~ فان صدقه صاحب الدين
فيها والا امر بالدفع اليه ايضا ورجع به على الوكيل ان
لم يهلك في يده وان هلك لا الا ان كان ضمنه عند
دفعه او دفع اليه على ادعائه غير مصدق وكالته و
من صدق مدعي الوكالة بقبض الامانة لا يؤمر
بالدفع اليه وكذا لو صدقه في دعوى شريكها من
المالك ولو صدق في ان المالك مات وتركها ميراثا
له امر بالدفع اليه ولو ادعى المديون على الوكيل بقبض
الدين استيفاه الدائن ولا يثبت له امر بدفعه اليه
ولا يستخلفه انه ما يعلم استيفاه موكله بل يتبع رب
الدين ويستخلفه انه ما استوفى ولو ادعى البائع
على وكيل اثره بالعيب ان موكله رضى به لا يؤمر بدفع
الثمن قبل حلف المشتري ومن دفع اليه اخر عشرة
ينفقها على اهله فانفق عليهم عشرة من عتده فنفقها
للوكل عزل

باب عزل الوكيل

وكيله الا ان تلقى به حق الغير كوكيل الخصومة
بطلب الخصم ويتوقف انقزاله على علمه فصره قبله

صحيح وبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه مطبقا و
عنه شهر عن ابي يوسف وحول عند محمد وهو المختار
ولما قه بدار الحرب مرتد خلافا لهما وكذا يعجز
مؤكله مكاتباً ومجمره ما دوناً واقتراق الشريكين
وتصرف الموكل فيما وكل به ولا يشترط في الموت و
ما بعده علم الوكيل **كتاب الدعوى**
في اخبار بحق له على غيره والمدعى من لا يجبر على
الخصومة والمدعى عليه من يجبر ولا تصح الدعوى
الا بذكر شيء علم جنسه وقدره فان كان ديناً ذكر
انه يطالب به وان كان عيناً تفلياً ذكر انهما في يد المدعى
عليه بغير حق وانتهى يطالب به ولا بد من احضارها
ان امكن ليشار اليها عند الدعوى وعند الشهادة
او الحلف وان تقدم بذكر قيمتها وفي القمار لا
يحتاج الى قول بغير حق ولا يثبت اليه في تصادقها
بل بيينة او علم القاضى في الصحيح ولا بد فيه من
ذكر البلد والمحلة والحدود اربعة في الدعوى
والشهادة واسماء اصحابها بها ونسبهم الى الحد

وفي الرجل المشهور يكتفي بذكره فان ذكر ثلثه وترك
الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا واذما حثت سئل الها
للخصم عنها فان اقر حكم عليه وان انكر سئل المدعي البينة
فان اقامها قضى بها والا حلف الخصم اذا طلبه فان
حلف انقطع الخصومة حتى تقوم البينة وان نكل
مرة او سكت بلا آفة ففقدى بالتكليف صح وعرض
اليمين ثلثا ثم القضاء احوط ولا تردعين على مدعي
ولا يقضي بشاهد ويمين ولا يحلف في نكاح ورجعة
وفي ايلاء ومكر المحض واستيلاء ورق ونسب
وولاة وعندها يحلف وبه يفتى ولا في حد ولعان
والسارق يحلف فان نكل ضمن ولا يقطع ويحلف
الزوج اذا ادعت طلاقا قبل الدخول اجماعا فان
نكل ضمن نصف المهر وكذا في النكاح اذا ادعت مهرها
وفي النسب ان ادعى حقا كارت ونفقة وغيرها وفي
القصاص فان نكل في النفس جسر حتى يقتل او يجر
يحلف وفيما يورثها يقتصر وعندها يضمن الارش
فهما فان قال المدعي لى بينة حاضرة وطلب يمين

158
خصمه لا يحلف ويكفل بنفسه ثلثة ايام فان ابي
لازمه ودار معه حيث دار وان كان غريبا يكفل
او يلزم قد ير مجلس القاضي واليمين بالله تعالى
لا بطلاق وعقاف وقيل ان الحلف للخصم صح بهما في
زماننا وتلفظ بذكر صفاته ان شاء القاضي و
يحتزم من التكرار لا بزمان او مكان ويحلف اد
اليهودى بالله الذي انزل التوراة على موسى
والنصراني بالذي انزل الانجيل على عيسى واليهودي
بالله الذي خلق النار والوشى بالله ولا يحلفون
في معابدهم ويحلف على الحاصل في البيع والشكاح بالله
ما بينكم ابيع قائم او نكاح قائم في الحال وفي الطلاق
وما هي بايمن منك لان وفي الفصب ما يجب عليه
رده وفي الوديعة ماله هذا الذي ادعاه في يدك
وديعة ولا شيء منه ولا له قبلك حق لا على
السب نحو بالله ما بينته خلافا لابي يوسف فان كان
في الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعي حلف السب
اجماعا لدعوى الشفعة بالجوار ونفقة المستوتة وللنعم

لا يرميها وكذا في سب لا يرفع كعب مسلم يدعى القوي
 بخلاف الكافر والامة ومن ورث شيئا فادعاه آخر
 حلف على العالم فان شراه او وهب له فعلى البيات ولو
 افتدى المنكر عنه او صالح عنها غاشي صح ولا يختلف
 بعده **باب الخلف** ولو اختلفا في قدر الثمن او
 البيع او غيرها حكم برهن وان برهن فليكن الزيادة
 وان عجزا عن البرهان قيل لهما ان يرضي احدهما كما
 بدعوى الآخر ولا فسخنا البيع فان لم يرضى احدهما
 بدعوى الآخر فالفاء بدعى يمين المشتري و
 في المناقضة بايها ما شاء ومن نكل لزمه دعوى حبه
 وان حلفا فسخ القاضي البيع بطلب احدهما ولا
 خلفا لو اختلفا في الاجل او شرط الخيار او قبض
 بعض الثمن وحلف المنكر ولا بعد هلاك البيع وحلف
 المشتري وعند محمد يتخالفان ويفسخ وتلزم القيمة
 وكذا الخلاف لو عذر الرد وهو قائم ولا بعد هلاك
 بعضه الا ان يرضى البائع بترك حصته اليها لك وعند
 هما يتخالفان ويرد الباقي والقول للمشتري في حصته

اليها لك عند ابي يوسف ويلزم قيمته عند محمد وتفتقر
 قيمتها في الانقسام يوم القبض وان اختلفا في قيمة
 اليها لك فيه والقول للبائع وان برهن فبرهانه اولى به
 وان اختلفا في قدر الثمن بعد اقالة البيع فالفاء وعاد
 البيع ان لم يقبض البائع المبيع وان قبضه فلا يتخالف
 خلافا لمحمد ولو في قدر رأس المال بعد اقالة البيع
 فالقول للمسلم اليه فيه ولا يعود ولو اختلفا في الاجرة
 ويمين الموجد في المنفعة وايهما نكل لزمه دعوى
 الآخر وايهما يرضى قبل وان برهن فحجة المستاجر
 في المنفعة وحجة الموجد في الاجرة وبعد استيفاء المنفعة
 لا يتخالفان والقول للمستاجر وبعد استيفاء البعض
 يتخالفان وتفسخ في ما بقي والقول للمستاجر فيما بقي
 وان اختلفا في قدر بدل الكتاب لا يتخالفان والقول
 للمبدوء ولا يتخالفان وتفسخ وان اختلف الزوجان
 في مناع البيت فالقول لهما فيما صلح لهما وله فيما
 صلح له او لهما بعد موت احدهما فالقول للمحل للحق
 وعند ابي يوسف كذلك في الزيادة على جهاز مثلها وجهاز

في المنفعة والقول للبائع
 في الاجرة
 في الاجرة
 في الاجرة

مثلها لها اولور شقا وعند محمد للرجل اولور شته
 وان كان احدهما مملوكا فلكل للآخر في الحياة والحي في
 الموت وقال الماذون والمكاتب كالحرة **فصل** قال
 ذواليد هذا الشيء اودعته فلان الغائب او اعارة
 او اجريته او رهنية او غصبة منه وبرهن على ذلك
 اندفعت خصومة المدعي وقال ابو يوسف قيمت
 عرف بالجيل لا تندفع وبه يتخذ وان قال الشهود
 اودعه من لا تعرفه لا تندفع بخلاف قولهم تعرفه
 بوجهه لا باسمه ونسبه حيث تندفع عند الامام
 خلافا للمجد ولو قال شريته منه لا تندفع وكذا لو قال
 المدعي سرقته او غصبت مني وان برهن ذواليد
 على ايداع الغائب وكذا ان سرق مني خلافا للمجد ولو
 قال المدعي ابتعته من زيد وقال ذواليد اودعته
 هو اندفعت بلا حجة الا اذا برهن المدعي ان زيدا
 وكله بقبضه **باب** **عوى الرجل** لا تقبض بنية ذى
 اليد في الملك المطلق وبنية الخارج فيه احق برهنا
 على ما في يد آخر قضى به لهما ولو على نكاح امرأة سقط

فهو لمن صدقته فان ارخا فاسبق احق وان
 اقرت قبل البرهان فله فان برهن الآخر بعد
 ذلك قضى له وان برهن احدهما فقبض له ثم برهن
 الآخر لا يقبل الا ان ثبت سبقه وكذا لا يقبل برهان
 خارج على ذى يد نكاحه فظاهر الا ان ثبت سبقه
 وان برهن ابا بشر شي من آخر فلكل نصفه بنصف
 ثمنه او تركه وبترك احدهما بعد ما قضى لهما الا ان
 الآخر كله فان كان لاحدهما يد او تاريخ فهو اولى
 وان ارخا فاسبق اولى وان كان لاحدهما يد
 وللآخر تاريخ فذواليد اولى والشر احق من رتبة
 ومدة مع قبض والهبة والصدقة فيما لا يحتمل
 بمثل القسمة سواء وكذا الشر والمهر عند ابى يوسف
 وقال محمد الشر اولى وعلى الزوج القيمة والرهن
 مع القبض اولى من الهبة معه فان كانت بشرط
 العوض فهي اولى وان برهن خارجا على ملك
 مورخ او شره مورخ من واحد غير اليد فالتساوي
 اولى وان برهن احدهما على الشر من زيد والآخر على

عليه من بكر واتفقوا تاريخهما فلما ساء وكذا
لو وقت احدهما فقط ولو برهن خارج عن الشراء
من شخص واخر على الهبة والقبض من غيره
واخر على الارث من ابيه واخر على الصدقة
والقبض من اربع قضي بينهم ارباعا ولو برهن
خارج على ملك مورخ وذو اليد على ملك اقدم منه
فهو اولى خلافا لمحمد في رواية وكذا الخلاف لو كان
اليد لهما ولو برهن خارج وذو يد على ملك مطلق
ووقت احدهما فقط فالخارج اولى وعندنا يسف
ذو الوقت اولى ولو كان المدعى في ايديهما اوفي
يد ثالث والمستلب بها لهما فلما ساء وعندنا يسف
ذو الوقت اولى وعند محمد لذي اطلق اولى
وان برهن خارج وذو يد على الناج قد واليد اولى
وكذا لو برهن كل على تليق الملك من اخر وعي الناج
عنده ولو برهن احدهما على الملك المطلق والاخر
على الناج فهو اولى وكذا لو كانا خارجين ولو
قضي بالناج لذي اليد ثم برهن ثالث على الناج

قضي له الا ان يهيد ذواليد برهانه ولو برهن اليه
المقضي عليه بالملك المطلق على الناج بقيل وشقي
القضاء وكل سب لا يتكسر في يوم مثل الناج كنج
ثياب لا ينجح الا مرة وكلب اللين وانما ذ
اللين والبدن والمرعزي وجزر الصوف وما يتكسر
بمنزلة الملك المطلق كنج الخنزير والبناء والفرس
وزراعة البر والحبوب وما اشكل رجع فيه الى اهل
الخبرة فان اشكل عليهم جعل كالمطلق وان برهن
خارج على ملك مطلق وذو يد على الشراء منه فهو
اولى وان برهن كل منهما على الشراء من صاحبه
ولا تاريخ ^{تاريخا} فترك المال في يد ذي اليد
عند محمد يقضي للخارج وان ارجا في العقار بلا ذكر قبض
وتاريخ الخارج اسبق قضي لذي اليد وعند محمد
للخارج وان اثبتا قبضا قضي لذي اليد اتفاقا وان
كان في وقت ذي اليد اسبق قضي للخارج في الوعدين
ولا يرجح بكثرة الشهود وان ادعى احد خارجين
نصف دار والاخر كلها فالربع للاول وعندهما

الثلث والباقي الآخر وان كانت في يديهما فكلها على
 اكل نصف بقضاء ونصف بلا قضاء وان برهن
 خارجان على تنازع رتبة وارضا قضى لمن وافق منها
 تاريخه وان اشكل فلمها وان خالفها بطلان وان
 برهن احد الخارجين على غضب شئ والاخر على
 ودیعة استويا **فصل في التنازع بالايدي**
 لايس الثوب اولى من الاخذ بكمه والراكب
 اولى من الاخذ بالبحام ومن في السرج اولى من
 الوديف وصاحب الحمل اولى من من غلق كونه
 عليها والركبان بلا سرج اوفيه سوار وكذا
 الجالس على البساط والمتعلق به ومن معه ثوب
 وطرفه مع آخر والحائط لمن جزوعه عليه او
 اتصل بانه يتربع لا لمن له عليه هو اولى بل
 الجاران فيه سوار وان **كل حمار** عليه ثلثة
 جذوع فيسهما ولا ترجيح بالاكثرتها وان
 كان لاحدهما ثلثة وللآخر اقل فهو لصاحب
 الثلثة وللآخر موضع خشيته ولو لاحدهما خذ

وللآخر اتصال فلذى الاتصال وللآخر حق الوض
 وقيل لذى الجذوع وذو بيت من دار لذى بيت
 منها في حق ساحتها ولو ارضيا ارضا كل انهما
 في يده وبرهنا قضى بيدهما فان برهن احدهما
 او كان لبيته فيهما او بني او حفرة قضى بيده
 صبي يمتزج بنفسه قال انا حر فالقول له
 وان قال انا عبد لفلان فهو عبد لذى اليد
 وكذا من لا يبرهن عن نفسه فلو ادعى الحرية عند
 كبره لا يقبل بلا حجة **باب معنى النسب** ولدت
 بيعة لاقل من نصف سنة متذبيبة فادعاه
 البائع فهو ابنه وهما ام ولده وينسخ البيع
 ويرد الثمن وان ادعاه المستري مع دعوته
 او بعدها وكذا لو ادعاه بعد موت الامم او
 عتقها ويرد حصته من الثمن في العتق وكل
 الثمن في الموت وقالا حصته فيهما ولو ادعاه
 بعد موته او عتقه ردت ولو ولدت لأكث
 من نصف سنة او اقل من سنتين ان صدق

المشترى فالحكم كالاول والآخريين وان كالاكثر
من سنتين لا تصح دعوته فان صدقة المشتري
يثبت نسبه وحمل على الشكاح ولا يراد البيع ولا يعق
الولد وان باع عبدا ولد عنده ثم ادعاه بعد بيع
مشتريه صحته دعوته ورديع مشتريه وكذا
لو كاتبه المشتري او كاتب امه او رهن او اجر او
او تزوجها ثم كانت الدعوة صحيحة ونقضت هذه
التصرفات ولو باع احد تومين ولدا عنده فاعق
مشتريه ثم ادعى البائع الاخر ثبت نسبهما وبطل عتق
المشتري ومن في يده صبي لو قال هو ابن زيد ثم
قال هو ابني لا يكون ابنه وان محمد بن زيد بنوته و
عندهما يصح ان محمد لو كان في يد مسلم وذمي
فادعى المسلم رقه واكفا فربوته فهو حر ابن الكفا
ولو كان في يد مزوجين فزعم انه ابنه من غيرها
وزعمت انه ابنها من غيره فلهما ابنتها ولو استولد
مشتراؤه ثم استحققت فالولد حر وعلى الاب قيمته
يوم الخصومة فان مات الولد فلا شيء على ابيه و

وتركنه له وان قل له الاب غرم قيمته وكذلك قلته غيره
فاخذ رتيه ويرجع بقيمته وبالعق على ابيه لا بالعق
كتاب الاقرار هو اقرار بحق لآخر على نفسه
ولا يصح الا لملوم وحكمه ظهور المقر به لا انشاؤه
فصح الاقرار بالخرم للمسلم لا بطلاق وعناق
ملكها واذا اقر حر مكلف بحق معلوم او مجهول
كشئ وحق صح ولزمه بيان المجهول بماله قيمة
والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر له اكثر وفي
مال لا يصدق في اقل من درهم ومال عظيم
نصاب من ما يمين به فضة او غيرها ومن الابل
ثمة وعشرون ومن البهائم اوسق ومن غير
مال الزكوة قيمة النصاب واموال عظام ثلثة نصيب
ودراهم ثلثة ودراهم كثيرة عشرة وعند من نصاب
وكذا درهما درهم وكذا احدى عشر وان ثلث فذلك
وكذا احدى وعشرون وان ثلث زيدا مائة وان
ربع زيدا الف وكذا كل مكمل وموزون وبشرك في عبد
فهو نصيب غنابا يوسف وعند محمد بن مريم بالبيان

وقوله على او قبلي اقرار بدين فان وصل به وهو
وربية صدق وان فصل لا يعتد به او في بيتي او
صدوقي او كسي اقرار بامانة ولو قال لمن ادعى
عليه الفاء انزلها وانتقدها او اجلي بها او قد
قضيكلها او ابرأتني منها او وجهتها الى او
تصدق بها على او احلتك بها فقد اقر وبلا
ضمير له ولو اقر بدين مؤجل وقال المقر له هو
حال لزمه حلا وحلف المقر له على الاجل ولو قال
على مائة درهم فاكل درهم وكذا كل ما كان او ثوب
ولو قال مائة وثوب او مائة وثوب بان لزمه ثوب
المائة وان قال مائة وثلاثة اثواب فلكل ثياب
ولو اقر بتمر في قوصرة لزمه او بخاتم لزمه
الحلقة والفضا وسيف فالنصل والجنف والجمائل
او بحلة فالكسوة والعيدان وان بدا في اصطبل
لزمه الدابة فقط وبثوب في منديل لزمه وكذا
بثوب في ثوب وان بثوب في عشرة اثواب لزمه
ثوب واحد عند ابي يوسف واحد عشر عند محمد

ولو قال على خمسة في خمسة لزمه خمسة وان ثوب
الضرب وبنية مع يلزم عشرة وفي قوله على
من درهم الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة يلزمه
تسعة وعندهما عشرة وان قال له من داري
ما بين هذا الجدار الى هذا الجدار فله ما بينهما
فقط وصح الاقرار بالحمل وحمل على الوصية من
غيره وللحمل ان يتي سببا صالحا كارت او وصية
فان ولدت حيا لا قل من نصف حول فقد اقر
فله ما اقر به وان حين فله ما وان ميتا
للوصي وللورث وان اقر ببيع او اقر ارض
او اقرهم الاقرار لفي وان فحيم بشرط الخيار
لزمه المال وبطل الشرط **باب الاستثناء**
وما في معناه صح استثناء بعض ما اقر به لو
متصلا ولزمه باقيه وبطل استثناء اكل وان
اقر بشيئين واستثنى احدهما او اقر احدهما
وبعض الآخر بطل استثناءه خلافا لهما
وان استثنى بعض احدهما او بعض كل منهما

صح اتفاقا ولو استثنى كليا او وزنيا او
عدد ياتقارب من رابع صحيح بالقيمة خلافا لمحمد
ولو استثنى منها شاة او ثوبا او دارا بطل
اتفاقا ومن وصل باقراره ان شاء الله
بطل اقراره وكذا ان علقه بمشيئة من لا
تعرف مشيئة كالملاكة والجن ولو اقر بدار
واستثنى بناؤها كانا للمقر له ولو قال
بناؤها لي والعرضة له كانا قال وفص
لغايه ونخل البستان كباقيها وان قال له
على علي الف من ثمن عبد لم اقبضه فان عيته
قبل للمقر له سلم وتسليم ان شئت وان لم يعينه
لزمه الالف ولغا قوله لم اقبضه ولو قال من
ثمن خمر او خنزير لا يصدق وعندهما ان وصل
صدق ولو قال من ثمن متاع او اقرضني
وهو زيرف او بمرجة لزمه الجار و قال لا
يلزمه ما قاله ان وصل وان قال من غصب
او وديعة وهي زيرف او بمرجة صدق ولو قال

ستون او رهاص فان وصل صدق والالف
ولو قال غصب ثوبا وجاء ببيع صدق ولو قال
على الف الا انه ينقص مائة صدق ان وصل والالف
الالف ولو قال اخذت منك الف وديعة فهلك وقال
المقر له اخذتها غصبا ضمن ولو بدل اخذت اعطيتني
لا يضمن ولو قال غصب هذا الثشي من زيدي لابل من
عمرو فهو لزيد وعليه قيمته لعمرو ولو قال هذا كان
لي وديعة عندك فاخذته وقال لا اخرجوني دفع اليه
فان قال اجره فوسى او ثوبى هذا فلا تاوركب ولبسه
ورده على او اعرضه او اسكنه وادى ثم رهاص على صدق
وعندهما القول للمأخوذ منه ولو قال خاطبوني هذا
بكذا ثم قبضه منه وادعاه الآخر فعلى هذا الخلاف في الصحيح
ولو قال اقتضيت من فلان الف كانت لي عليه او اقر
ضته القائم اخذتها منه وانكر فلان فالقول له ولو قال
نزع فلان هذا الزرع او بنى هذه الدار وخرج هذا
الكرم لي استعنت به فيه وادعى فلان ذلك فالقول
للمقر **باب اقرار المريض** دين صحته وما لزمه في مرضه



بشيء معروف سواء يتعدى ما علم ما اقر به في حقه
واكل مقدم على الارث ولا يصح تخصيصه غيرا بقضا
دينه ولا اقراره لو ارثه الا ان يصدق به بقية الورثة
وان اقر لاجنبي صح ولو احاط بحاله ولو اقر لاجنبي
ثم اقرته ابنته ثبت نسبه وبطل اقراره وان اقر
لاجنبي ثم تزوجها لا يبطل اقراره ولو اوصى لها
ثم تزوجها بطلت ولو وجب لها ثم تزوجها فلا يرجع
وان اقر بسلام مجهول النسب يولد مثله مثله انه
ابنته وصدقه الفلام ثبت نسبه منه وتومر بها
شارك الورثة وصح اقرار الرجل بالوالدين والوالد
والزوجة والمولى وشرط تصديق هؤلاء وكذا
اقرار المرأة لكن شرط في اقرارها بالولد تصديق
الزوج ايضا وشهادة قابلة وصح تصديقهم بعد
موت المرأة لا تصديق الزوج بعد موتها وعند الحاجة
ايضا وان اقر بنسب غير الوالد كاخ وعم لا يثبت ورثته
ان لم يكن له وارث معروف ولو بعيدا ومن
ابوه فاقرباؤه شاركه في الارث ولا يثبت نسبه ولو كان

لا يثبت

لا يثبت نسبه ما الميت دين على شخص فاقرا حقه بيمينه
نصفه فالنصف الباقي للآخر ولا شيء للفقير **كتاب المصالح**
هو عقد يرفع النزاع ويجوز مع اقرار وسكون الخصم
فالاول كالبيع ان وقع عن مال بغير مال فيثبت فيه الشفعة
ويرد باليب وخيار الرؤية والشرط ويفسد بهما
البدل لاجل المصالح عنه وتشرط القدرة على
تسليم البدل وان استحق بعض المصالح عنه او
كله يرجع بكل البدل او بعضه وان استحق بعض البدل
او كله يرجع بكل المصالح عنه او بعضه وان وقع عن
مال بمنفعة اعتبارا بآثاره فيشرط فيه الوقت ويبطل
بموت احداهما والاخير ان معاوضة في حق المدعي و
فدرا ليمين وقطع المنازعة في حق الآخر فلا شفعة
دار صولح عليها مع احداهما ويجب في دار صولح عليها
وما استحق من المدعي كلاً او بعضا يرد للمدعي حصته
من البدل ويرجع بالخصومة فيه وما استحق من البدل
بعضا او كلاً يرجع للمدعي الى دعواه في قدره وهلاك
البدل قبل التسليم كما استحقاقه في الفصلين ولو كان

على بعض ما يريد جعلها لا يصح وحيلته ان يبيد في اليد
شيئا او يبرئ عن دعوى الباقي **فصل** يجوز التصالح
من مجهول ولا يجوز الا على معلوم ويجوز عن دعوى
المال والمنفعة والحياة في النفس وما دونها عمدا
او خطأ وعن دعوى الرق وكان عقبا على مال ولا ولا
عليه ودعوى الزوج النكاح وكان خلعاً ويجوز عليه
ديانة ان كان مبطلا ولو صالحها بعد ان تقر له بالنكاح
جاز ولا يجوز ان ادعته المرأة وقيل يجوز ولا
عن دعوى اللدوان قتل عبدها ذون رجل عمدا
وصالح عن نفسه لا يجوز بخلاف صلحه عن نفسه
له قتل رجلا عمدا فان صالح عن مفسوب تلف باكثر
من قيمته جاز ولا يبطل الفضل ان كان لا يتغابن فيه
وان يرضى صح مطلقا اتفاقا وان اعتق مؤسس
عبدا مشتركا وصالح عن باقية باكثر من نصف قيمته
بطل الفضل وان يرضى صح ويجوز صلح المدعى على مال
يدفعه المالك ليقوله وبطل الصلح عن دم عمدا وعلى بعض
دين يدعيه يلزم الموكل لا الوكيل الا ان ضمنه وبدل ما

من كسح يلزم الوكيل وان صالح فضولي وفيه اليد
او اضاف الى ماله او اثار الى مرض او فقد بلاضافة او
اطلق وسلم صح وكان متبرعا وان اطلق ولم يسلم وقف
فان اجارة المدعى عليه جاز ولزمه البدل ولا يبطل **باب**
الصلح في الدين الصلح على استحقاق بمقدار الدائنة على
بعض جنسه اخذ ببعض واستاقا طلبا فيه لا معاوضة
فلو صالح عن الف حال على مائة حاله والف مؤجل صح وكذا
عن الف جاز على مائة ز يوف ولا يصح عن درهم على دينار
مؤجلة او عن الف مؤجل على نصفه حالا او عن الف سود
على نصفه بيضا ولو صالح عن الف درهم ومائة دينار على
مائة درهم حالا ومؤجلة صح وان قال من له على آخر الف
ادخل نصفه على انك برئ من باقية ففعل برئ والآ فلا
يبرئ خلافا لاجد يوسف وان قال صالحك على نصفه
على انك ان لم تدفع النصف غدا فالان عليك لا يبرأ
اذ لم يدفع اجماعا وان قال ابرأك من نصفه على انك
تقطيني نصفه غدا برئ من نصفه اعطى او لم يعط
كذلك قال ادخل الى نصفه على انك برئ من باقية ولم يوف

ولو قال ان اديت الى نصف فانت بري او اذا اديت
او متى اديت لا تصح البراءة وان ادى ومن قال ستر
الرب دينه لا اقر لك حتى تخرجني ففعل جاز وان
اعلن لزمه الحال **فصل** ان صالح احد ربى الدين نصف
عقوب فله شركه ان يشع المديون بنصفه او يأخذ نصف
التوب الا ان يضمن له المصالح ربع الدين وان قبض
شيء من الدين شاركه شركه فيه وابتعا الفريم بما يبي
وان اشترى بنصيب شيئا ضمنه ربع الدين وابتع الفريم
ومن ابرار عن نصيبه او قاض الفريم بدين سابق
لا يضمن لشركه وان ابرار عن البقي قسم الباقي على
سهامه وان اجل نصيب لا يصح خلافا لابي يوسف وبطل
صالح احد ربى سالم عن نصيبه علما وقع خلافا له ايضا
وان اخرج الورثة ادهم عن عرض او عقار بمال او عن
احد القدين بالآخر او غلما بهما صح قل البدل وكثر عن
نقدين وغيرهما باحد القدين لا يصح الا ان يكون المظلم
اكثر من نصيبه من ذلك الجنس وان يعرض جاز مطلقا
ان في التركة دين على الناس فاخرجه ليكون الدين لهم **صل**

٢٧
الصلح فان شرطوا براءة القهات من نصيبه وكذا ان
قفوا حصة منه تبرعا او اقرضوا قدها واحالهم على
القها وصالحوه عن غيره وفي صحة المصالح تركه هي
ايعان غير مملومة على مكمل او موزون اختلاف والا صح
للجواز ان علم انها غير المكمل والموزون اذا كانت كلها في
يد البقية وبطل **الصلح** او تقسمه ان كان على الميت دين مستغرق
وان غير مستغرق فالاولى ان لا يصالح قبل قضاءه ولو
فعل قالوا يجوز والتقمة يجوز قياسا لا استحسانا وقيل
ان يوقف الكل والا يستحسن ان يوقف قدر الدين وينقسم
الباقى **كتاب المضاربة** هي شركة في الربح بما من
جانب وعمل من جانب والمضارب امين فاذا تفرق فويل
فان ربع فشريك وان خالف فغاصب وان شرط لكل
الربح له فمستغرق وان شرط الرب المال فمستضع وان
فسدت فاجبر فله اجر مثله ربع او لم يربح ولا يزاد على ما
شرط له عند ابي يوسف خلافا لمحمد ولا يضمن المال فيها
ايضا ولا تقع المضاربة الا بعد تصحيح الشركة وان دفع
عرضا وقال به واعمل في غنمه مضاربة او قال اقبض مالي

فليس له ان يتجاوز كما في الشك فان تجاوز ضمن
 والبيع فانه قال له عامل الكوفة والحيارفة فامل في الكوفة فغير اهلاها
 لا يكون مخالفا وكذا لو قال اشترى في سوقها فاشترى
 في غيره بخلاف قوله لا اشترى في غير السوق وان قال
 خذ هذا المال تعمل به في الكوفة او فاعمل به فيها وخذ
 بالنصف فيها فهو قيد بخلاف خذ وعمل به فيها و
 للمضارب ان يبيع بنسبة مالم يكن اجلا لا يبيع اليها
 وان باع بنقد ثم اخبر صاحبها عاولة ان ياذن للمضارب
 في التجارة وليس له ان يزوج عبدا او مئة من ماله ولا
 ان يشتري به من يعتق على رب المال فان اشترى كان
 له لالهها ولا ان يشتري من يعتق عليه ان كان في
 الما يبيع فان فعل ضمن وان لم يكن ربح صح فان حدث
 ربح بعد الشرع يعتق نصيب ولا يضمن بل يبيع الحق
 في نصيب رب المال ولو اشترى المضارب بالنصف امة
 بالف وقيمتها الف فولد وللايساوي الفاقادة
 موثر فصار قيمته الف ونصف استعاض رب
 المال في الف وربعه او اعتقه فاذا قصف الف يضمن
 الما في الف وربعه او اعتقه فاذا قصف الف يضمن

فليس له ان يتجاوز كما في الشك فان تجاوز ضمن
 والبيع فانه قال له عامل الكوفة والحيارفة فامل في الكوفة فغير اهلاها
 لا يكون مخالفا وكذا لو قال اشترى في سوقها فاشترى
 في غيره بخلاف قوله لا اشترى في غير السوق وان قال
 خذ هذا المال تعمل به في الكوفة او فاعمل به فيها وخذ
 بالنصف فيها فهو قيد بخلاف خذ وعمل به فيها و
 للمضارب ان يبيع بنسبة مالم يكن اجلا لا يبيع اليها
 وان باع بنقد ثم اخبر صاحبها عاولة ان ياذن للمضارب
 في التجارة وليس له ان يزوج عبدا او مئة من ماله ولا
 ان يشتري به من يعتق على رب المال فان اشترى كان
 له لالهها ولا ان يشتري من يعتق عليه ان كان في
 الما يبيع فان فعل ضمن وان لم يكن ربح صح فان حدث
 ربح بعد الشرع يعتق نصيب ولا يضمن بل يبيع الحق
 في نصيب رب المال ولو اشترى المضارب بالنصف امة
 بالف وقيمتها الف فولد وللايساوي الفاقادة
 موثر فصار قيمته الف ونصف استعاض رب
 المال في الف وربعه او اعتقه فاذا قصف الف يضمن
 الما في الف وربعه او اعتقه فاذا قصف الف يضمن

فليس له ان يتجاوز كما في الشك فان تجاوز ضمن
 والبيع فانه قال له عامل الكوفة والحيارفة فامل في الكوفة فغير اهلاها
 لا يكون مخالفا وكذا لو قال اشترى في سوقها فاشترى
 في غيره بخلاف قوله لا اشترى في غير السوق وان قال
 خذ هذا المال تعمل به في الكوفة او فاعمل به فيها وخذ
 بالنصف فيها فهو قيد بخلاف خذ وعمل به فيها و
 للمضارب ان يبيع بنسبة مالم يكن اجلا لا يبيع اليها
 وان باع بنقد ثم اخبر صاحبها عاولة ان ياذن للمضارب
 في التجارة وليس له ان يزوج عبدا او مئة من ماله ولا
 ان يشتري به من يعتق على رب المال فان اشترى كان
 له لالهها ولا ان يشتري من يعتق عليه ان كان في
 الما يبيع فان فعل ضمن وان لم يكن ربح صح فان حدث
 ربح بعد الشرع يعتق نصيب ولا يضمن بل يبيع الحق
 في نصيب رب المال ولو اشترى المضارب بالنصف امة
 بالف وقيمتها الف فولد وللايساوي الفاقادة
 موثر فصار قيمته الف ونصف استعاض رب

فليس له ان يتجاوز كما في الشك فان تجاوز ضمن
 والبيع فانه قال له عامل الكوفة والحيارفة فامل في الكوفة فغير اهلاها
 لا يكون مخالفا وكذا لو قال اشترى في سوقها فاشترى
 في غيره بخلاف قوله لا اشترى في غير السوق وان قال
 خذ هذا المال تعمل به في الكوفة او فاعمل به فيها وخذ
 بالنصف فيها فهو قيد بخلاف خذ وعمل به فيها و
 للمضارب ان يبيع بنسبة مالم يكن اجلا لا يبيع اليها
 وان باع بنقد ثم اخبر صاحبها عاولة ان ياذن للمضارب
 في التجارة وليس له ان يزوج عبدا او مئة من ماله ولا
 ان يشتري به من يعتق على رب المال فان اشترى كان
 له لالهها ولا ان يشتري من يعتق عليه ان كان في
 الما يبيع فان فعل ضمن وان لم يكن ربح صح فان حدث
 ربح بعد الشرع يعتق نصيب ولا يضمن بل يبيع الحق
 في نصيب رب المال ولو اشترى المضارب بالنصف امة
 بالف وقيمتها الف فولد وللايساوي الفاقادة
 موثر فصار قيمته الف ونصف استعاض رب

[illegible]

من رجل اعطى الرجل المصطربة فاشترى من رجل المال عبد الخمائة ثم باعه من المصطرب بالفضة لبيع من اربعة المصطرب الا الخمائة
 من رجل اعطى الرجل المصطربة فاشترى من رجل المال عبد الخمائة ثم باعه من المصطرب بالفضة لبيع من اربعة المصطرب الا الخمائة
 من رجل اعطى الرجل المصطربة فاشترى من رجل المال عبد الخمائة ثم باعه من المصطرب بالفضة لبيع من اربعة المصطرب الا الخمائة

خرج عن المضاربة ويهدم المضارب يومها المالك ثلثة
ايام ولو اشترى بالغ المضاربة بعد ذلك الا انه قبل
نقده دفع المالك الثمن ثم وثم وجب معاد في رأس المال
ولو كان المضارب الغان فقال دفع الى الغا ويرجى
الفا وقال المالك بل دفع اليك الا اثنين فالقول للمضارب
ولو اختلفا مع ذلك في قدر البيع فللمالك ولو قال
من عندك قدر بيع فيها هي مضاربة زيد وقال تريد بل
بضاعة فالقول لزيد وكذا لو قال ذواليدي فريض وقال
نريد بضاعة او وديعة او مضاربة ولو قال للمضارب
اطلقت وقال المالك عيت شوعا فالقول للمضارب
ولو ادعى كل نوعا فللمالك **كتاب الوديعه** الايداع
تسليم المالك غيره على حفظ ماله والوديعه ما يترك
عند الامين للحفظ وهي امانة فلا تضي بالهلاك او اللوع
ان يحفظها بنفسه وعياله ولا تسلم بها عند عدم التماي
والخوف خلافا لهما في حاله حمل وموته فان حفظها ابين
من الا اذا خاف الحرق او السرقة قد فعلها الى جاره او الى
سفيه فان طلبها من بها نجسها وهو قاذر على تسليمها

ما به غاصا وكذا له مجد ياها وان اقرتدهم بخلاف
مجدها فان خلطها بما له حيث لا ينفذ فان عندنا من
وان لم يقطع حصة المالك منها في المايع وغيره عند الاما
وعندنا في غير المايع للمالك ان يشركه ان شاء وكذلك في
المايع عند محمد وعند ابو يوسف يصير الاقل تابعا للاكثر
فيه وان بنى حنبلها كبر بغيره ونيت بشيخ عن وا
نقطع حصة المالك منها اجماعا وان اختلفت بلا حصة
اشتركا اجماعا وان تعدى فيها بان كانت ثوبا فلبسه
او دابة فركبها او عبدا فاستخدمه ضمن فان ازال العبد
زال الضمان بخلاف المستعير والمسأجر وكذا لو اوردتها
ثم استردوها وان اتى بعضها فملك الباقي ضمن
قد رما اتى فقط وان رد مثله وخلط بالباقي ضمن
ايجع ولو تصرف فيها فربح يتصدق به وعند ابو يوسف
يطيب له وان اودع اثنان من واحد شيئا لا يدفع الى احد
حصة يثيبه الا بخلاف لهما ولو اودع عند اثنين ما
اقتسامه وحفظ كل حصة فان دفع احدهما الى اخر ضمن
الدفع لا القابض وعندنا كل حفظ الكل بان كان الاخر

وان عما لا يقسم حفظه احدهما اذا كانا اجماعا وان
هي عن دفعها الى عياله فدفع الى من له منه ثوبان
والى من له كدفع الدابة الى عبده وشي يحفظه
النساء الى زوجته لا يضمن وان امر بحفظها في بيت
مدين من دار حفظها في بيت غيره منها لا يضمن
الا اذا كان في خلط ظاهر وان امر بحفظها في دار حفظها
في غيرها ضمن ولو اودع المودع فملك ضمن الاول
نقط وعندنا ضمن ليا شاذ فان ضمن الثاني مرجع
في الاول لا بالعكس ولو اودع الغاصب ضمن ليا شاذ
اجماعا ولو اودع عند عبد شيئا فالتقه ضمنه بعد عتقه
وان عند صبي فالتقه فلا ضمان اصلا وقال ابو يوسف
يضمن للحال وان دفع العبد العديعة الى مثله فملك
ضمن الاول بعد العتق وعند ابو يوسف ضمن لهما شاذ
للحال وعند محمدان ضمن الاول قبل العتق وان ضمن الثاني
فالحال ومن معه الف فادعى كل من اثنين ايداعا عنده
فكل لهما فداي لهما وضمن لهما مثله **كالمعارية**
هي عليك منفعة بلا بدل ولا تكون الا فيما يستغنى به

بقائه فيه واعارة المولى والمعدود
 الا ان عين استعارة على رد العين بعده ويصح
 ومفكك واطمك يرضى وحملك على دابتي واخذ
 عدي اذ لم يرد بذلك الهبة وادى لك سكنى او
 عمرى سكنى وللعين الرجوع فيها متى شاء فلو هلك
 بلا تعد فلا ضمان ولا توجر ولا ترهن كالوديعة
 فان اجرها فلفح ضمن ايها ما شاء فان ضمن الموجه
 يرجع على احد وان ضمن المستأجر يرجع على الموجه ان لم
 يعلم انه عارية وله ان يعير ما لا يختلف باختلاف المستعمل
 كالحمل على الدابة لا ما يختلف كالركوب ان عين مستقلا
 وان لم يعير جاز ايضا ما لم يتعين فان تعين لا يجوز
 فلو ركب هو فليس له اركاب غيره وان اركب غيره
 ليس له ان يركب هو وان قدرت بنوع او وقت او لهما
 ضمن بالخلاف الى شرط فقط وان اطلق فيهما فلا انتفاع
 بآى نوع شاء رضى وقت شاء وتصح اعارة الارض
 للبناء والفرس فله ان يرجع متى شاء ويكلفه قلعها
 ولا يضمن ان لم يوقت وان وقت ورجع قبل كره

ولا يضمن ان لم يوقت وان وقت ورجع قبل كره
 لا يملك على شيء من هذه الاشياء عينا فكانت الكتابة بصفة الاطعام ليعلم ان غرضه الزينة
 لا يملك على شيء من هذه الاشياء عينا فكانت الكتابة بصفة الاطعام ليعلم ان غرضه الزينة

اي ذلك وضمن ما ينقص بالبيع وضمن قخته ويحكم
 والمستعير قله بلا تضمين ان تم نقص الارض به كثير
 وعند ذلك الخيار للمالك وان اعادها للزراعة ولا يؤخذ
 حتى يصدوق ولا واجرة رد المستعار والمستأجر
 والوديعة والرهن والمقصوب على المستعير والموجر
 والمودع والمرتهن والفاصل واذ رد المستعير الدابة
 الى اصطلح ربها او العبد والثوب الى دار مالكه
 برئ بخلاف الفصب والوديعة وان رد المستعير
 الدابة مع عبده او اجيره مشاهرة او مسانحة برئ
 كذا ان رتعا مع اجير ربها او عبده يقوم على الدابة
 او بخلاف الاجنبي والاجير مياومة ورش
 نفس الى دار مالكه ويكتب مستعير الارض للزراعة
 قد اطعنتى ارضك لا اعترتني خلافا لهما **كتاب**
الهبة هي عليك عين بلا عوض وتصح بايجاب وقبول
 ويتم بالقبض الكامل فان قبض في المجلس بلا اذن
 صح وبعده لا بد من الاذن وتنعقد بوجه وبخل
 واعطى واطمك هذا الطعام وكسوك هذا الثوب

لا يملك على شيء من هذه الاشياء عينا فكانت الكتابة بصفة الاطعام ليعلم ان غرضه الزينة
 لا يملك على شيء من هذه الاشياء عينا فكانت الكتابة بصفة الاطعام ليعلم ان غرضه الزينة

القبض بغير عوض
 الهبة في اللغة عبارة عن غير عوض
 بغير عوض مال او غير مال
 الشريعة تملك المال بغير عوض

القبض بغير عوض
 الهبة في اللغة عبارة عن غير عوض
 بغير عوض مال او غير مال
 الشريعة تملك المال بغير عوض

واعلم ان هذا الشيء وجعله الله تعالى ذكرا وانك تراه
تلكها وينتهي في تلك عاقله الدابة وان قال دار
لك هبة سكنى او سكنى هبة او غلى سكنى او سكنى صدقة
او صدقة تعاريف او غارية هبة فعارية وتصح هبة
لا يحفل القسمة لا ما يحتملها فان قسمه وسلم ولا
تصح هبة رقيق في برودهن في سسم وسمن في
لين وان طحن او شجر وسلم هبة لبن في ضرع
او صوف عاظم وغل وخرج في ارض وثمر في ثفل
كهبة المشاع وهبة شئ هو في يد الموهوب له تتم بلا
تجدد قبض وهبة الاب لطفلة تتم بالعقدان الموهوب
في يد الاب ويبدو دعلا ان كان في يد غاصب
او مباح بيعا فاسد او منتهى والصدق في ذلك
كالهبة والام كالاب عند غيبة غيبة منقطعة او موته
وعدم وصيه ان كان الطفل في عاقله كذا من
يسول الطفل وهبة الاجنبي له تتم قبضه لو عاقل او
بقبض ابيه واجده او وصي احدها او ائمان في حجرها
او اجنبي يربيه او قبض من وجع الطفلة لها ولو مع حفرة

الاب بعد الرافق الا قبله ووجه هبة اسين لو اهدوا
لا يملكه خلافا لما وصح تصدق عيشة في ائتين ووجه هبة
لها ولا تصحان لفتين خلافا لما **باب الرجوع فيها**
مع الرجوع فيها كالا وبعضا ويكره منع مندحروف
ومع خرقه فالل الزيادة المتصلة كالبناء والغرس
والسمن لا المتفصلة والميم موت احد العاقدين
والعين العوض المضاف اليها اذا قبضت فخره
عوضا من هبة او يبدل عنها او في مقابلتها ولو كان
من اجنبي فلو لم يقبض فلكل ان يرجع فيما وهب
لها المخرج عن ملك الموهوب له والزوار الرجوع
وقت الهبة فله الرجوع لو وهب ثم نكح لا لو وهب
ابان واقاف القرابة فلا رجوع فيما وهب الذي
مهرم والها والهلالات الموهوب والمول فيه قول
الموهوب له وفي عدم الزيادة قول الواهب ولو عو
فاستحق نصف الهبة يرجع بنصف العوض وان
نصف العوض لا يرجع بشئ حتى يرد باقية وان
الكل يرجع بالكل فيما ولو عو عن نصفها فله ان يرجع

لا بد من قبض الموهوب له لان المتصور قد حصل فلا يكون الرجوع في ذلك
لان الرجوع في الهبة لا يكون الا في ما لم يقبض له ولو قبض له لم يرجع
لان الرجوع في الهبة لا يكون الا في ما لم يقبض له ولو قبض له لم يرجع
لان الرجوع في الهبة لا يكون الا في ما لم يقبض له ولو قبض له لم يرجع

انما هو لا تصحان لفتين خلافا لما **باب الرجوع فيها**
مع الرجوع فيها كالا وبعضا ويكره منع مندحروف
ومع خرقه فالل الزيادة المتصلة كالبناء والغرس
والسمن لا المتفصلة والميم موت احد العاقدين
والعين العوض المضاف اليها اذا قبضت فخره
عوضا من هبة او يبدل عنها او في مقابلتها ولو كان
من اجنبي فلو لم يقبض فلكل ان يرجع فيما وهب
لها المخرج عن ملك الموهوب له والزوار الرجوع
وقت الهبة فله الرجوع لو وهب ثم نكح لا لو وهب
ابان واقاف القرابة فلا رجوع فيما وهب الذي
مهرم والها والهلالات الموهوب والمول فيه قول
الموهوب له وفي عدم الزيادة قول الواهب ولو عو
فاستحق نصف الهبة يرجع بنصف العوض وان
نصف العوض لا يرجع بشئ حتى يرد باقية وان
الكل يرجع بالكل فيما ولو عو عن نصفها فله ان يرجع

بأنه يرضى ولو خرج نصفها من ملكه فلا يرجع صومعه
بما لم يخرج ولا يصح الرجوع إلا بترضا أو حكم قاض ولو
اعتق الموهوب له بعد الرجوع قبل القضاء والتسليم
نفذ ولو منعه فملك لا يضمن وهو مع ادعاء فسخ من
الأصل لا هبة من الموهوب له فلا يشترط قبضه وضح
في المشاع وإن تلف الموهوب له فاستحق فضمن الم
الموهوب له لا يرجع على وأهبة والدية بشرط الوض
عية ابتداء بشرط القبض في العوضين ومنه الشيوخ
في ادعاء بيع انتهت رقبته الشفعة وخيار اليب
والشرط والرؤية في كل منها **فصل** ومن وهب
الأهل أو عيان يرد على أو يمتنعها أو استولها
صح الدية وبطل الاستناد والشرط وكذا الوهب
دار عيان يرد عليه بعضها أو يوضه شيئا منها أو
يورثه لغيره وهبها فالهبة باطله بخلاف ما لو
اعتقه ثم وهبها ومن قال لم يرد إذا جاز غدا فالد
لك أو فانت برى منه أو انت أدت النصفه فالبا
لك أو فانت برى منه فهو باطل والعري جائزة لل
العلم بالحيوة ولو رثته بعده وهي أن يجعل دارة

له منة ثمرة فإذ مات ردت اليه والرقبي باطله
عبدى يوسف شح كما لعري وهي أن يقول إن مت
فلك فلك وإن مت فلي فلي وإن قبضها كما عارية
في يده والصدقة كالدية لا ترجع بدون القبض ولا
في مشاع يقسم ولا رجوع فيها ولو لغني ولا في الدية
لغيره ولو قال جمع مالي أو ما ملكه لنفسي فهو هبة
وإن قال ما ينسب إلي أو يعرف لي فأقرار **كتاب**
الأجار وهي منعة معلومة بنوف معلوم هو
دين أو عير وما صلح ثمنها صلح اجرة وتضد بالشرط
ويثبت فيها خيار الشرط والرؤية واليب وتقال
وتسنع والمنفعة تعلم تارة ببيان المدة كالسكنى
والزراعة فتصح مدة معلومة أو أمدة كانت وفي الوف
ربيع شرط الواقف فإن لم يشترط فالنوى عيان
لا يزداد في الأراضى على ذلك سنين وفي غيرها على سنة
تارة تعلم بذكر العمل كصبغ الثوب وخياطة وحمل قدر
معلوم على دابة مسافة وتارة بالمشاة كنقل هذا
الموضع كذا والاجرة لا تستحق بالعقد بل بالتجول

أو بشرط أو باستيفاء الموقوف عليه أو التمكن منه فوجب
لوقف الدار ولم يكن لها حق مضى المدة وتسقط بنا
بالنصب لعدم فوات التمكن ولرب الدار والارض طلب
الاجر كل يوم ولرب الدابة كل مرحلة وللصغار وللغناها
بدا الفراغ من عمله وأن عمل في بيت المستاجر وللخيار بعد
اخراج الخبز فان احترق قبل الاخراج تسقط الاجرة وان
بدله فلا ان في بيت المستاجر ولا ضمان وقالان شأنا
المستاجر فمضته مثل دقيقه ولا اجر وان شأنته الخبز
وله الاجر للطباخ للوليمة بعد الفف ولضارب
الثلثين بعد اقامته وقال بعد تشرجه ومن لهله
اثر في العين كعباغ وقصار يقصر بالنشأ والبض
فله جسدان للاجر فان جسدان فضاء فلا ضمان
ولا اجر وقالان شأنا المالك فمضته مصبونا وله
الاجر او غير مصبوغ ولا اجر ومن لا اثر له فيها
كالحماد والملاح وغاسل الثوب ليس له جسدان بخلاف
مراة البوق فاذا اطلق العمل للمصباغ فلا ان يستعمل
غيره وان قيد بعله بنفسه فلا ومن استاجر رجلا

لعمل لغيره فوجب بنفسه قد ما في بيتي فلا اجر
هنا وان استاجر لغيره ليعمل طعام الزيد فوجده ميتا
فدنه فلا اجر له وكذلك لو استاجر ليعمل كتابا له
فدنه اليه لموته وقال محمد له اجر ذهابه هنا ولو تركه
هناك فلا اجر لذهابه باجماعا **باب ما يجوز فيه الاجارة**
وما يجوز فيه صح استيجار الدار والمخزن وان لم يذكر
يعمل فيه وله ان يعمل كل شيء سوى ما يوجب البناء
كالحدادة والقصاة والطحن واستيجار الارض
للزراعة ان بين ما يزرع او قال علي يزرع ما
شأروا لبناء والغرس واذا انقضى المدة لزمه ان
يقلمها ويسلمها فارغة الا ان يفرم المجرم قيمة
ذلك مقلوب عاير بها حجة وان كانت الارض تنقص
بقلة فدون نفاه ايضا او يرضاه بتركه فكون الا
ضمان النار والغرس لهذا والارض لهذا والرحلة
كالشجرة والزرع يترك باجر مثل الى ان يدرك
واستيجار الدابة للركوب والحمل والوثب للبسر فان
اطلق فله ان يركب ويلبس من شاء فاذا ركب وليس

زيد وقف صدقة او زينة اذن فتولى وكند وماليله فمضت
احداث ابيه او لبناء زينة ملكي او لغيره اسيد
وياريد بنفسه او يرضى او يتركه وان لم يرضه ما كان
والاحسن اذا بين ولم يرضه ان يرضه ان يرضه البناء
للووقف كان وقفا وكذا الغرس يرضه ان يرضه البناء
رجل يرضه في ارض الوقف باذن المتعلق بناء من يرضه البناء
ان يرضه الوقف يصير وقفا وان لم يرضه لا يصير وقفا فاضح
وكذا في الخلاصة والصحة ليس للنوع في الثاني نقص
وفي جامع الفصولين والطلاقة وغيره ان استاجر
او غرس في ارض الوقف صار له فيها حق التملك ولا الاستيفاء
باجر الغسل حصة سيما ابتلى الناس به كثيرا مع رعاية
جانب الوقف بدفع اجر الغسل ورعاية جانب مالك البناء
بخدم ارضه والكلاف بناء في المحل المذكور ولو ادى الوقف
عليهم الا القلم ليس لهم ذلك حصة يترك في يد
بذلك الاجر صدقة الحق

هو اواركب والبس غيره تفين فلا يستعمله غيره وان
قد بر اكب ولا يس في الف ضمن وكذلك ما يختلف
باختلاف المستعمل وما لا يختلف به فتيده هدر
فلو شرط سكنى واحد جازان يسكن غيره وان
ما يحمل على الدابة نوعا وقد لم يكره فله حمل مثله او
اخذ كما تشبهه والسمسم لا ما هو اخر كالطحوان
سمى قد مر من القطن فليس ان يحمل مثل وزنه حديد
وان زاد على ما سمي فقطب ضمن قد مر ان يارة ان كانت
تطبق ما حملها والآفل القيمة وفي الار دافى يضمن
النصف ولا عبرة بالتقل وان كبحها فقطب او ضربها
فقطب ضمن خلافا لهما فيما هو معتاد وان تجاوز
بها مكانا سماه ضمن ولا يبرابرتها الى ما سماه وان
استاجرها نهابا او ايا باقى الاصح وان نزع سرج المكا
واسرجه بما يسرجه به مثله لا يضمن وان اسرجه او
او كفه بما لا يسرجه او يوكف به ضمن وكذلك ان او كفه
بما يوكف به مثله وقال لا يضمن قد مر ما زاد وزنه
على السرج فقط وان سلك المحال طريقا غير ملتقى

الملك مما يسلكه الناس فلا ضمان عليه ان لم يتجاوز
الطريقان وان تجاوزا او كانا لا يسلكه الناس او حله
في البحر فلف ضمن وان بلغ فله الاجر وان عيق نزع
برق نزع رطبة ضمن ما نقصت الاض ولا اجر عليه
وان امر بخياطة الثوب فيما خاطه قبا خيرا لملك
بين تضيئه قيمته وبين اخذ القبا ورفع اجر مثله
لا يزد على ما سمي وكذلك امر بخياطة سراويل
في الارح وقيل يضمنه هنا بل اخيرا **باب اجادة النفا**
سدة بح فيها اجر المثل لا يزد على المسمى ومن
استاجر دارا كل شهر بكذا صح العقد في شهر فقط الا
ان يسمى جملة الشهور وكل شهر سكن منه ساعة صح فيه
وسقط حق النسخ وظاهر الرواية ببقاؤه في الليلة
الاولى ويومها وان احتسب اجرها ستة بكذا صح
وان لم يبين بها كل شهر وابتدأ بالمدة ما سمي والا
فوقت العقد فان كان حين يمدل تقبيل بالاهله و
الاف بالايام وعند محمد الاول بالايام والباقي
بالاهله وابو يوسف منه في رواية ومع الامام في

اخرى وكذا الله ويجوز اخذ اجرة الحمام والحمام لا
 اجرة التيس ولا على الطاعان كالاذان والحج والامسا
 وتعليم القرآن والفقه والمعا في كالفناء والنوح والملا
 ويفي اليوم بالجواز على الامامة وتعليم القرآن والفقه
 ويجوز المستاجر على دفع ما سمي ويجوز به وعلى دفع
 الحلة المسمومة ولا يسخ اجارة المشاع الا من الشريك
 وعندها يقع مطلقا وان اجر دار آمن رجلين مع اتفاقا
 ويجوز استيجار الفيل باجر معلوم وكذا بطلانها
 وكوتها خلافا لهما وعليها غسل الصبي وغسل
 ثيابه واصلاح طعامه ودهنه لا يمتنع شئ منها
 بل هو واجرها على من تفقده عليه فان ارضعته
 في المدة بلبين ثاة او غده بطلان فلا اجر لها وزوجها
 وطيلها لا في بيت المستاجر وله فسخها ان لم يكن
 برضاها ان كان نكاحه ظاهرا لان اقرت ولاهل الطفل
 فسخها ان مرضت او حملت وقد استيجار حائك
 ليس له غز لا بنصفه او حمار ليعمل عليه طعاما
 بتقنين منه او ثور ليطبخ له برأوان استاجره ليعتد
 دكره ان

له اليوم فتقنين ايدهم ضد خلافا لهما ولو قال في اليوم
 مع اتفاقا وان استاجر ارضا ان يكرها ويرزرها
 او يقيها ويرزرها مع وعان ينيها او يكرها
 او يسترقنها لا يسخ وكذا الاستيجار للزراعة بزرعة
 والكر كوب بركوب والسكنى بالسكنى والبس باليس
 وان استاجر شريك او حماره لحم طعام هو لهما لا يلزم
 الاجر كراهن استاجر الرهن من المقتدين ومن استاجر
 ارضا ولم يذكر ان يزرعها او لم يبين ما يزرع فيها
 لا يسخ ان لم يسم فان زرعتها ومنى الاجل على صاحبها
 وله المسمى وان استاجر حمارا الى مكة ولم يذكر العمل
 عليه فعمل المعتاد فطلق لا يضمن وان بلغ مكة فله المسمى
 المسمى وان اختصما قبل التزويج والحمل ينفذ الاجارة
 للفاد **فصل** الاجير المشترك من يعمل لغير واحد
 ولا يستحق الاجرة حتى يعمل كالصياغ والفصار
 والمتاع في بيدها مائة لا يضمن ان هلك فان شرط
 ضمانه يفي وعندها يضمن ان امكن التزويج كالتزويج
 والسرقة بخلاف ما لا يمكن كالموت والحريق القالب

والصدق الكاير ويخبر ما تلف به المتلفا كتحريم ما يشترط
من دقة وزلو الخاير وانقطاع العمل الذي يشقيا ملكا
وغرق السفينة من مدهالك لا يضمن به الاكويهي
من غرق في السفينة او سقط من الدابة ولا يضمن فقا ^{في بيان} ان
او بضاع لم ينجوا والمفتاد ولو انكسرت في طريق القوت
فلما لك ان يضمنه قيمته من مكان حمله ولا اجر وفكا
كسره وله الاجر بحسبه والاجير الخاص من يعمل لواحد
ويسمى اجير واحد ويستحق الاجر بتسليم نفسه مديته
استوجب الخدمه سنة وتورعى النعم ولا يضمن ما تلف
فيه او يملأ وح ترديد الاجرين نفدين مختلفين
وايها وجد نزم ماسمى له بخوان خطه فارسي فبدرهم
او روميا فبدرهم وان حقت به بمصف فبدرهم او
بزعفران فبدرهم وان سكنت هذه فبدرهم في الشهر
او هذه فبدرهم وان ركبها الى الكوفة فبدرهم
والواسط فبدرهم وكذا صح ترديد بين ثلثة لابين
اربعة ولو قال لا خطه اليوم فبدرهم او غدا فنصفه
في ايام اليوم فله درهم وان خاطه غدا فله اجر المثل لا يجاوز

نصف

نصف الدرهم وقاما الشرطان جازان ولو قال ان
سكت هذا الخاير عطا فبدرهم او جاز فبدرهم
بانه خلاف لا يما وكذا الخلاف لو قال ان ذهبت بهذه الدابة
الى الخيرة فبدرهم وان جاوزتها الى الفارسية فبدرهم
او قال ان سكت عليها الى الخيرة كرسعير فبدرهم
ان سكت كرسعير فبدرهم ولا يسافر ببداست اجمه للخذ
بلا اشتراط ولو استاجر عبدا عجورا فعمل واخذ الاجرة لا
يسترد منه ولو اجر العبد المقصوب منه فاعطاه فيه
اجرة لا يضمن خلافا لهما وما وجده سيده اخذه و
العبد اجره صحيح ولو اجر عبده هذين الشهرين شهر
باربعة وشهر اربعة صح والاول باربعة ولو استاجر
عبدا فابق او مرض فادى وجوده في اول المدة والمولى
وجوده اول المدة قبل الاخبار بساعة حكم للمالك ان
كان حاضرا ويحيا صدق المولى والا فلهما اجر وكذا
الاختلاف في انقطاع ما اراد الرجى او جريانه ولو قال رب
التوب امرتك ان تصفبه امر فصفته اصفه وقال الصانع
امرني بما صنعت صدق رب التوب وكذا الاختلاف

في بيان ان الاجر يضمن في كل حال ولو كان الاجر يضمن في كل حال ولو كان الاجر يضمن في كل حال ولو كان الاجر يضمن في كل حال

في الخلف والقبالة فان طفق في الصانع فتمت
 معول ولا اجر واخذ الثوب واعطاه اجر مثله لا يجاوز
 به المسمى وان قال رب الثوب علمت لي بلا اجرة وقال
 الصانع باجر فالقول لرب الثوب وعند ابى يوسف
 للصانع ان كان حريفا وعند محمد للصانع ان كان معروفا
 بعلمه بالاجر **باب قسح الأجر** تنسخ بيب فوت
 النفع كخراب الدار وانقطاع ما به الخافض او الرحي
 او اخل به كمرض العبد ورياء الدابة فلو انتفع به ميبا
 او ازال المور عيب سقط خياره وتنسخ بالعدو
 هو المخرج عن المضي عما وجب العقد لا يتحمل ضرر غير
 مستحق به كقطع سن سكين وجعه بعدما استعمله و
 طبع لوليمة ماتت عروسها بعد الاستيجار للطبخ
 لها او اختلف وكذا لو استأجر دكانا ليستجر فذهب
 ماله او اجر شيئا فله من دين لا يجحد قضاء الآمن
 ثم ما أجزو ثوبا قراره او استأجر عبد الخدم في
 المصا او مطلقا في رواية الكرخي دون رواية الا
 ولو استأجر خياطة يعمل لنفسه عبد الخياطه فافلس

فلو عذر في فراوا اكثرى دابة للسفر ثم يداله منه ولو يد
 بالكمادى عنه فليس بعذر ولو مرض فهو عذر في رواية
 الكرخي دون رواية الاصل ولو استأجر خياطة يعمل لنفسه
 عبد الخياطه فافلس فهو عذر بخلاف خياطة يخطى بالاجر
 وبخلاف تركه الخياطة يعمل في المرف وبخلاف بيع ما
 أجره ولو استأجر دكانا لعمل الخياطة فتوكله لعل آخره
 وكذا لو استأجر عقارا ثم اراد السفر وتنسخ بموت احد
 العاقلين عقدها لنفسه وان عقدها لغيره فلا كاويل
 والوصي وموتى الوقف **طلب منشوره** ولو
 احرق حصايد ارض مستأجرة او مستعارة فاحترق
 بشئ في ارض غيره لا يضمن ان كانت الرعي هادية وان
 مضطربة ضمن ولو اقدم خياط او صباغ في حانوته من
 يطبخ عليه العمل بالنصف صح وكذا لو استأجر حمارا يحمل
 عملا وراكبين الى مكة وله الحمل المتعار وان شاهد الجمال
 الحمل فلهما واجود وان استأجره حمل مزاد والى منه فله مره
 عوضه ولو قال لفاص دابة فوطها والا فاجرها كل شئ
 كذا فلم يبرغ فطليه المسمى وان جحد العاصب ملكه ولم يجحد

(في رواية الكرخي ان المستأجر اذا استأجر دابة بالسفر ثم يداله منه ولو يد بالكمادى عنه فليس بعذر ولو مرض فهو عذر في رواية الكرخي دون رواية الاصل ولو استأجر خياطة يعمل لنفسه عبد الخياطه فافلس فهو عذر بخلاف خياطة يخطى بالاجر وبخلاف تركه الخياطة يعمل في المرف وبخلاف بيع ما أجره ولو استأجر دكانا لعمل الخياطة فتوكله لعل آخره وكذا لو استأجر عقارا ثم اراد السفر وتنسخ بموت احد العاقلين عقدها لنفسه وان عقدها لغيره فلا كاويل والوصي وموتى الوقف طلب منشوره ولو احرق حصايد ارض مستأجرة او مستعارة فاحترق بشئ في ارض غيره لا يضمن ان كانت الرعي هادية وان مضطربة ضمن ولو اقدم خياط او صباغ في حانوته من يطبخ عليه العمل بالنصف صح وكذا لو استأجر حمارا يحمل عملا وراكبين الى مكة وله الحمل المتعار وان شاهد الجمال الحمل فلهما واجود وان استأجره حمل مزاد والى منه فله مره عوضه ولو قال لفاص دابة فوطها والا فاجرها كل شئ كذا فلم يبرغ فطليه المسمى وان جحد العاصب ملكه ولم يجحد

کے اہل بیت میں ان لوگوں میں اب بھر فیروں کا

353

هو كذا يفتق احداهما بالجمعة بخلاف فلولو كذا يفتق
 ولو عجز احداهما ثم ادعى الآخر الكفر عتقا وان كانتا متعتقا
 وعن صغيرين لها جازوا ادى اجبر المولى على القبول
 وعتقا ولا يرجع باخيه **باب كتاب العبد المشترك**
 ولو اذن احد الشريكين في عبد للآخر ان يكاتبه منه
 بالذوق بغير بدل ففعل وقبض البعض فجز المكاتب بالذوق
 فالقبض للقباض خاصة وقال بينهما المدة لرجلين كما
 بقاها فانت بولد فادعاه احدهما ثم اتى باخر فادعاه
 الاخر فجزت فدوى ام ولد الاول وضمن نصف قيمتها و
 نصف عقرها وضمن الثاني تمام عقرها وقيمة الولد و
 عوابه وانما يقع العقب لهما قبل العجز جاز وعندهما
 كاتبة نسب الولد من الثاني ولا يضمن قيمته وحكمه
 كاتبة ويضمن تمام المقر ويضمن الاول نصف قيمتها
 عذابي يوسف والقيمة ومن نصف ما بقي من البدل
 عند محمد ولو لم يطار الثاني بل دبرها فجزت بطل التذرية
 وهي ام ولد الاول والولد وضمن نصف قيمتها و
 نصف عقرها ولو اعقها احدهما مورا فجزت

في العتق نصف قيمته لا يرجع بخلاف فلولو كذا يفتق
 ولو عجز احداهما ثم ادعى الآخر الكفر عتقا وان كانتا متعتقا
 وعن صغيرين لها جازوا ادى اجبر المولى على القبول
 وعتقا ولا يرجع باخيه

في العتق نصف قيمته لا يرجع بخلاف فلولو كذا يفتق
 ولو عجز احداهما ثم ادعى الآخر الكفر عتقا وان كانتا متعتقا
 وعن صغيرين لها جازوا ادى اجبر المولى على القبول
 وعتقا ولا يرجع باخيه

في العتق نصف قيمته لا يرجع بخلاف فلولو كذا يفتق
 ولو عجز احداهما ثم ادعى الآخر الكفر عتقا وان كانتا متعتقا
 وعن صغيرين لها جازوا ادى اجبر المولى على القبول
 وعتقا ولا يرجع باخيه

او العتق او العتق او العتق او العتق او العتق او العتق

النسب اعلم ان الولد نوحان ولا رقاقة ويسى ولده معه قال

[illegible]

سر زمان لا اختلاف بجهت و برهان زمان و مکان

[illegible]

[illegible]

المبدأ والقرار في حق نفسه في حق سيده فلو أوعال
 لزمن بعد عتقه وان بعد أو قد لزمن في الحال ولا يحسب
 على التفسير وإن كان مبذراً ومن بلغ غير رشيد لا
 يعلم إليه حاله ما لم يبلغ سنه خمس وعشرين فإذا
 انقضى عليه ما لم يبلغ سنه خمس وعشرين فإذا
 انقضى عليه ما لم يبلغ سنه خمس وعشرين فإذا
 انقضى عليه ما لم يبلغ سنه خمس وعشرين فإذا

لاد الرورة شتلف بلاد سواد الأثرى اثم لكان خليم مطمين بالاجان فلا يرضى ههنا

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

البيع من الجاهل كما عاهدنا في كتابنا الا في بيع وشي
 صحتها ولا يمان لم يبيع ويشتري فك
 سواء كان البيع للمولى او لغيره بامره او بغيره صحيحا
 او فاسدا والمأذون اذا ناعا مالاً بشره شي بغيره او طعماً
 الاكل او شيئاً بغيره الكسوة ان يبيع ويشترى ويؤكل
 بهما ويأكل ويقتل بمكسوة السلم ويهرن ويهرن ويترن
 ويشترى بزرعه ويشترك عانا او يستأجر ويؤجر
 ولولته ويفاربه ويدفع المال مضاربة ويضع و
 يعبر ويقر بدين ووديعه وغصبه ولو باع واشترى
 بنين فاحترجا خلافاً لهما ولو جاني في مفره موت
 صحيح من جميع المال ان لم يكن عليه دين وان كان ففي جميع
 ما به وان لم يبع ادى المشتري جميع الحباية او رد البيع
 وله ان يضيف معاملة ويحط من الثمن بسبب ويأذن
 رقيقه في التجارة لان يتزوج او يزوجه عبده وكذا
 امته خلافاً لابن يوسف ولان يكاتب ولو عمل او يقرض
 او يهب ولو يعوض او يهدى الا اليسير من الطعام
 والمجوهر لا يهدى اليسير ايضاً وعن ابن يوسف اذا

البيع من الجاهل كما نفاذ في آفاقه الامتياز وشيعة
 صريحاً ولا يمان لم يمان عبيد بيع وشيعة فك
 سواء كان البيع للمولى او لغيره بامره او بغيره صريحاً
 او فاسداً ولا يمان اذن اذنا عاملاً لا بشرامشي بغيره او طعماً
 الاكل او شياً بطيخة الكسوة ان بيع ويشترى ويؤكل
 بهما ويأكل ويقبل فكسوة السلم ويرهن ويرهن ويرهن
 ويشترى بغيره ويشترى غنائاً ويستأجر ويؤجر
 ولونته ويفارب ويدفع المال مضاربة ويضع و
 يعبر ويقر بدين ووديعه وغصبه ولو باع واشترى
 بنين فاحترجا خلافاً لهما ولو جاني في مفرجه
 صح من جميع المال ان لم يكن عليه دين وان كان ففي جميع
 ما بين وان لم يبع ادى المشتري جميع الحاجة او رد البيع
 وله ان يفيد معاملة ويحط من الثمن بسبب ويأذن
 رقيقه في الحاجة لا ان يتزوج او يزوج عبده وكذا
 امته خلافاً لابن يوسف ولا ان يكاتب ولو مال او يقرض
 او يهب ولو يعرض او يهدى الا اليسير من الطعام
 والجور كما يهدى اليسير ايضاً وعن ابن يوسف اذا

قال لا بأس بالدين ان تتصدق من يدي زوجهما ولا
 بالدين كالرقيق ونحوه وما لم يزل المأذون من
 الدين بسبب تجارة او في معاملة كبيع وشر او
 اجارة واستيجار وغصب وجماداة وعقر
 امته شرها فوطها فاستحققت برقة فيباع
 ان لم يقضه المولى ويقسم ثمنه وما في يده من كسبه
 بالخصص سواء كسبه قبل الدين او بعده او تهبه وما
 بقي عليه يطالب به بعد ثمنه وما اخذه سيده من قبل
 الدين لا يستر دونه اخذ غلة مثله مع وجود الدين و
 الزائد عليها للفرها وورثتها اذا كان ابى او ما
 سيده او جت مطبقا او الحق بدار الحرب مرثدا او
 حجه عليه وعلمه اكثر اهل سوقه والامه ان استولوا
 لان دبرها ويضم القيمة للفرم فيلها واواره بعد
 الحجر بدني او بان ما في يده امانه او غصب صحيح
 خلافا لهما وان استغرق دينه رقة وما في يده

لا يملك

فان سلم سيده اليه المبيع قبل نقد الثمن سقط الثمن ولم يترتب عليه
 ان لا يسلمه حتى ياخذ ثمنه ويضمن السيد باعنا قداما
 مديونا الا قل من قيمة ومن الدين وما زاد من دينه
 عاقبة ملو له موقفا وان باعه وهو مديون مستغرق
 وغيره مشتريه فللفرها راجازة بيده واخذ ثمنه او تضمنه
 اي شاقا من السيد او المشتري قيمته فان ضمنوا السيد
 ثم رد عليه بغير بيعه عليه بالقيمة وعاد حقه في العبد
 وان باعه واعلم بكونه مديونا فللفرها ردتا لبيع ان لم يسل
 ثمنه اليهم وان وصل ولا عاقبة في البيع فلا فان غاب
 البايع فالمشتري ليس خصما لهما ان انكر الدين وعند اي
 يوسف هو خصم ويقضي لهما بالدين ومن قال انا عبد
 فلان فاشترى وباع في حكمه كالمأذون الا انه لا يباع في
 الدين ما لم يقره سيده باذنه **فصل** تصرف الصبي ان يقع

٢٤
 في قوله او ريتون عند عوقظي قوله وقول
 وهذا يدعوه سناذ صنفه اتيه فساخه يا وكنه بين
 عليها وان جعل القصة والذهب درهم ودناير واثية
 لا يملكه وهو ملكه بلا شيء وعند هار ملكه اقام وعليه
 مثله فان ذبح الشاة فاملا ملك ان شاء طرحتها عليه
 وضمنه قيمتها واخذها وضمنه نقضاتها وكذا لو قطع
 يدعا او قطع طرف دابة صغيرا كولة او خرق الثوب
 خرقا فاحشا فوف بعض المين وبعض نفد وفي سير
 نقضه ولم ينوت شيئا من النقص يضمن نقضه ومن

الاسم

غضبه وضيق قيمته ما كان يستدعيه الوفاء والوفاء به وبإسلامه
الاكتساب دون الاولاد والبنين في القيمة المفاهيم
مع قيمة ان لم يبرهن مالكة على الزيادة فان ظلمت قيمته
اكثر من قيمته بقول المالك او يبرهانه او بالنكول
فهو للغاصب ولا خيار للمالك وان ضمنه بقوله فا
مالك ان شاء امضى الضمان او اخذه ورد عوضه
ولو برهن كل من المالك والغاصب على الهلاك عند

وَمِنْهُمْ كَذِبٌ أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغَرَضِمَةَ فِيهِمْ أَجْنَادٌ يَمُرُّونَ

التي ينفصها الياء وقال الشافعي نزول المذهب مضمومة متصلة كانت

عنه فانه لا يضمن وكذا لو زنت عتده فديتها فله دية
ثانية ولا يضمن من فقه ما عتده سواء سكتها او لم
التي الوقت ولا حرم المسلم وخزيره بالانلاق في ضمن القيمة
فيها لو كان الذي وان اتلف دمي خرم دمي ضمن مثلها و
لا ضمان بالانلاق الميتة ولو لم يذبح ولا بالانلاق متروك
السمية عند اكله من سمي وان غصب حرم مسلم فخللها
بما لا قيمة له اخذها المالك بلا شيء فلو ابلتها الفاسد
ضمنها لا تولف وان خلل بالقاء ملح ملكها ولا شيء
عليه وعندهما ياخذها المالك ان شاء وورد قدس
وزن الملح من الخلل فلو اتلفها الفاسد لا يضمن
خلاف الاما وان خللها بالقاء رخل ملكها ولا شيء
للمالك عند الامام وكذا عند محمد ان تخلل من ساعتهما
والا فاخلل بينهما على قدر ملكهما وان غصب جلد
ميتة قد بفسد بلا قيمة له اخذها المالك بلا شيء فلو
اتلف الفاسد ضمن قيمة مدبوغا وقيل طاهر غير
مدبوغ وان دبغ بغيره فبطلت قيمته لا اخذها المالك وورد
ما زاد الدبغ بان يقدم مدبوغا وذكيا غير مدبوغ

وتو قتل خاله او اباه او امه او اخاه او اخته حتى يمتد
وان اتلفه لا يضمن اتفاقا ومن كسر علم يربط او يبالا
او يمس ما را او دفا او اراق له سكر او منصف ضمن
قيمتة لغيره ويبيع بيع هذه الاشياء روقا لا يضمن
ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى ومن غصب مدبرة
فانت في يده ضمن قيمتها ولو اتم ولد فلا ضمان
خلاف الاما ولو شق الزرق لاراقه لغيره لا يضمنه عند
ابي يوسف خلافه عند ولا ضمان عامن حل قيد عبد
غيره او رباط رابته او فتح احطبلها او قفص
طير فذهب خلافه في الدابة والطير ولا عامن
سوى السلطان من يوزيه ولا يندفع الكتابي او بين
يفق ولا يمتنع بنهية ولا عامن قال سلطان قد
يقرم وقد لا يقرم ان فلانا وجد ما لا فقره شيئا
وان كان عاردا ان يقرم البتة ضمن وكذا لو سعى
بنيرحق عند محمد من جركه وبه يفتى ولو اطعم الفاسد
المفصوب ما لكة يرى وان لم يعلمه **كس** **ب** **الشفقة**
في عليك العقار على اشتريه بما قام عليه جبرا وتجب

بما البيع وتسمى لا يشهد ذلك بغير قبضه راجع
مما اذا غاب في الخلف في نفس البيع فان لم يكن او سلم
فلنخلف في حق البيع كاشرب والطريق الخاصين
كنه لا تجرى فيه التسف وطريق لا ينفذ ثم الجارح
الملاصق ولو بابه في سكة اخرى ومن له جذوع على
حائطها او شركة في حشبة عليه جاروان في نفس
الجدار فتركه وهي على عدا رتوس لا اتسها م
فاذا علم الشفع بالبيع يشهد في مجلس علمه ان يطلبها
ويسمى طلب مواثبة ثم يشهد عند المقار او على
المشترى او على البائع ان كان البيع في يده فيقول
اشترى فلان هذه الدار وقد كنت طلبت الشفعة
وانا اطلبها الان فاشهد واعا ذلك ويسمى طلب
تقرير واسمها ثم يطلب عند اخر فيقول اشترى
فلان داركذا وانا شفعها بسبب كذا فخره بالتسليم
الى ويسمى طلب خصومة وعليك ولا تبطل الشفعة
بأخيه مطلقا في ظاهر المذهب وعليه الفتوى
وقيل ينفي بقول محمد ان اخره شهد اذ غدر بطلت

هذا وفي الشك وطلب الشفعة من الدار القاضى المذموم
عليه في اثاره او بملك ما يشفع او بكل من الخلف على العلم
باليته او برهن الشفع ما له من الشرا فان اقرب
او لكل من البعثن انه ما يتبع او ما يستحق عليه هذه
الشفعة او برهن الشفع فقه له بها ولا يشترط احدا
الثنى وقت الدعوى فاذا قضى له لم يزم احضاره والمشتري
حبس الدار لقبضه ولا تبطل شفعته بتأخير الثمن بعد
ما امره باذنه وللشفع ان يخاضع البائع ان كان البيع
في يده ولا يسمع القاضى اليته عليه حتى يحضر المشتري
فيفسخ البيع بحضرة ويقضى بالشفعة على البائع ويحمل
العهد عليه والوكيل بالشر خصم للشفع ما لم يعلم
الى الوكيل وللشفع خيار الرجوع واليب وان شرط
المشترى البراءة منه **فصل** وان اختلف الشفع والمشتري
في الثمن فالقول للمشتري وان برهنه فالشفع وعند
ابن يوسف للمشتري وان ادعى المشتري ثمنه والبائع
اقل منه اخذ الشفع بما قال البائع قبل قبض الثمن و
بما قال المشتري بعده وان عكسا فبعد القبض يعتبر

قول من يري وقلة نجا الكافة والكل مكلف فخر قول
 من يريه وان خلفا فسخ البيع وبأخذ الشفع
 بما قال البائع وان حظ المشرى بقض الثمن بأخذ
 الشفع بالباق وان حظ الكل بأخذ بالكل وان حظ النصف
 ثم النصف بأخذ بالنصف الاخر وان زاد المشرى في الثمن
 لا يلزم الشفع الزيادة واذا كان الثمن مثليا لزم الشفع
 مثله وان قيماء فقيمه وان كان مما مؤجلا اخذ بغير
 حال او بطلب في الحال وبأخذ بعد مضي الاجل ولا يجر
 ما على المشرى لو اخذ الشفع في الحال ولو سكت عن
 الطلب لم يجل الاجل بطلت الشفعة خلافا لابي يوسف
 ولو اشترى ذمي بمثل الحجر او قيمة الخنزير والمسلم
 بالقيمة فهما ولو بنى المشرى او غرس اخذها الشفع
 بالثمن وبقيتهما مقلوعين كما في الفصبة وكلف
 فلمهما ولو استحققت بعد ما بنى الشفع او غرس
 رجوع على المشرى بالثمن فقط وان جف الشجر وان هدم
 البناء عند المشرى ياخذها الشفع بكل الثمن النشأ
 وان هدم المشرى البناء اخذ الشفع في الوصية كغيرها
 وليس

بطلت الشفعة
 بالثمن

على اخذ الشفع وان اشترى المشرى الارض مع شجر
 ثم اشترى غيره فاشترى فيه اخذها الشفع مع الشجر فيها
 فان اخذ المشرى فليس للشفع اخذ ما هو ياخذ ما
 واذا اخذت في الاول وبطل الثمن في الثاني **باب**
في الشفعة وما لا يجب وما يبطلها انما يجب
 الشفعة قصدا في عقار ملك بعوض هو مال وان لم يكن
 قسمة كرحا ومعام وبئر فلا يجب في عرض وفلك
 وبئر وشجر بغير ابدون الارض ولا في ارث وصدقة
 وصية بلا عوض مشروط بما بيع بخيار البائع او بيماء
 فاسد ما لم يسقط حق الشفع ولا فيما قسم بين
 الشركاء وجعل اجرة او بدل خلع او عتق او صلح عن
 دم عمدا ومهد وان قول بعضه مال وعنده يجب
 في حصته المال ولا فيما صلح عنه بانكار او سكوت
 ويجب فيما صلح باحدهما ولا في سلمت شفعة
 ثم دجيا رسوية او شرطا او جيا معيب بقضاء
 وما رقبه بلا قضاء او بالامانة يجب فيه ويجب في
 الطو وحنه وفي السلب سبه وفيما بيع بخيار المشرى

وان بيعت دار بعت المبيعة بالخيار فالشفعة للمبيع
للمتري بداراً او مشترياً ويكون اجازة من المشتري
ولشفيع الاولى اخذها منه لا اخذ الثانية وان بيعت
دار بجنب المبيعة فامد فشفيعها المبيع له بيوت قبل
قبض المشتري فاذا قبض بعد الحكم لم بها لا تبطل وان
بيعت بعد قبض المشتري فالشفعة للمشتري فاذا
استرد الباع منه المبيعة قبل الحكم بالشفعة بطلت
شفعة وان بعد الحكم بقيت الثانية على ملكه والمسلم
الذي في الشفعة سوار وكذا الحر والعبد المأذون
والمكاتب ولو في بيع السيد كالنكاح **فصل** وبطل
الشفعة بتسليم الكل او البعض ولو من الوكيل و
بترك الواثبة او التقريروا بالصلح عن الشفعة على
عوض وعليه ردة وكذا لو باع شفعة بمال وكذا لو
قال للخبرة اختارني بالف او قال العتق لامرأة
ذلك فاخترت بطل خيارها ولا يجزى الموضع
وبطل بيع ما يشفع به قبل الحكم بها وبهوت ال
الشفيع لا بهوت المشتري ولا شفعة لمن باع او بيع

ثم لو ضمن الدار او ساء ولم يشتري ساءاً او لم يجره فيجب
لمن ابتاع او باع له ولو قيل للشفيع انها يشفع بثلث فلم
ثم بان انما يشفع باقل او بكلي ووزن او عدل متقار
قيمة الف او اكثر فله الشفعة ولو بان انها يشفع بعرض
قيمتها الف او بدنانير قيمتها الف فلا ولو قيل له المشتري
فلان فلم فبان انه غيره فله الشفعة ولو بان انه هو
مع غيره فله الشفعة في الحصة الغير ولو يلقى بيع النصف
فلم فظهر بيع الكل فله الشفعة وان باعها الا ذراعاً من
طول جانب الشفع فلا شفعة له وان اشترى منها
سهماً بشئ ثم اشترى باقيةها فالشفعة في السهم فقط وان
اباعها بشئ ثم دفع عنه ثوباً اخذها الشفع بالشئ
لا بقيمة الثوب ولا تكرر الحيلة في اسقاطها عند اقبول
وبينقي قبل وجوبها وعند محمد تكرر والشفيع اخذ
حصة بعض المشتري لا حصة بعض البايعين والمزارع
اخذ بعض متاع بيع فقيم وان وقع في غير جانبه للعبد
المأذون المديون الشفعة في بيع سيده وبالكسوة صح
تسليم كلب والوصي شفعة المغير خلافاً للمحدث فيما

كتاب في فقه
 المذاهب في فقه
 المذاهب في فقه
 المذاهب في فقه
 المذاهب في فقه
 المذاهب في فقه
 المذاهب في فقه
 المذاهب في فقه
 المذاهب في فقه
 المذاهب في فقه
 المذاهب في فقه

قول في هذا الورقة اذا اقسما التركة بينهم من اهل الامانة
 قيمة شيء مدفوع الى غيره من الورقة فان اجتمع رجلان من اهل الامانة
 على قدر عمل على المدفوع اليه بقوله او لا يؤخذ هذا الشيء
 لان هذا اليد احدى يدي المدفوع اليه بهذا القدر
 وذلك الشيء من يده ويدفع الى من اوقمته فان اخبر
 منهم او قيمته ذلك لا يلتفت الى من يزيد ولا ينقص
 انتهى صرح من او اخر كتاب الوصايا

في بيع بقرعة او قول به واية عن الامام في الفل الفل
كتاب الفقه في بيع نصيب شائع في مائة وثلثين
 على الاقراض والمباداة والا فزاعل من المشتريات
 في اخذ الشريك حصة منها حال غيبة صاحبه فلا اشتراك
 في اقتسامه فلذلك ان بيع حصة صاحبه بحصة ثمة والمباداة
 غلب في غيرها فلا فسخ ولا بيع مباح بعد الشراء
 الفسخ ويجبر عليها فيه بطل الشريك في حق الجنب
 لانه لا قدرة على العمل الا بالعلم والاعمال
 في غيره ونزب للقاضي نصيب قاسم من مائة وثلثين
 بيت المال يقسم بلا اجر فان لم يفعل نصيب قاسما
 يقسم باجر يقدرة له القاضي وهو على عدد الرؤوس
 وعندنا عاقد مائة سهم واجرة الكليل والوزن عاقد
 السهام اجماعا ان لم يكن للقيمة وان لا يافع الخلاف
 ويجب كونه عدلا امينا عالما بالقيمة ولا يجبر الناس
 على قسم واحد ولا يترك القسام يشتركون او يحسم
 بانفسهم بلا امر القاضي ويقسم على الصبي وليه او وصيه
 فان لم يكن فلا بد من امر القاضي ولا يقسم عقاري بين
 الورثة باقرارهم ما لم يبرهنوا على الموت وعدد الورثة

وعندها

كتاب في فقه
 المذاهب في فقه
 المذاهب في فقه
 المذاهب في فقه
 المذاهب في فقه
 المذاهب في فقه
 المذاهب في فقه
 المذاهب في فقه
 المذاهب في فقه
 المذاهب في فقه

وقسمها يقسم في غير القسام يقسم اجماعا وكذا القسام
 بالشرع والمذكور مطلق ملكه وان يبرهن ان القمار في
 ايديهما لا يقسم حتى يبرهن ان القمار ولو يبرهنوا على الموت
 وعد الورثة والقمار في ايديهم ومعهم وارث غائب او
 صبي قسم ونصيب وكيل او وصي لبعض حصة الغائب
 او الصبي ولو كان القمار في يد الغائب وصي ثمة او
 في يد مودعه او في يد الصغير لا يقسم وكذا الوضوء وارث
 واحد او كانوا مشترين وغاب عنهم واذا اتفق كل من
 الشريكين بنصيب بعد القسمة قسم بطل اجدهم وان نضر
 الكل لا يقسم الا برضاهم وان اتفق البعض قسم بطل
 النفع لا يطلب الاخر هو الصحيح ويقسم العرف من جنس
 واحد ولا يقسم الجنسين بعضها في بعض ولا الجواهر
 لا الحماة ولا البير ولا الرمي ولا الثوب الواحد ولا الخيط
 بين دارين الا برضاهم وكذا الرقيق خلافا لهما والدوا
 في مملو واحد يقسم كل واحدته وقالا ان كان الاصل
 قسم بعضها في بعض جاز وفي مملو يقسم كل واحدته
 اتفاقا وكذا دارا وضياء او دارا وموتور والبيوت في محلة

في واحدة او في ثلاث بقية تسمى بعضا في بعض فاما
 التام فانه كالبيت والمساكن كالادور **فصل** ويتبع
 للتاسم ان يصور ما يقسم ويعدله ويذره ويقيم
 بناؤه ويفرز كالتصيب بطريقه وشربه ويلقب بالانصاف
 بالاول والثاني والثالث ويكتب اسمائهم ويخرج
 فالاول من خرج اسمه اول والثاني من خرج ثانياً
 والثالث من خرج ثالثاً ولا يدخل الدراهم في التسمية
 الا برضاهم فان وقع سيل او طريق لا حدهم في نصيب
 اخر ولم يشرط في التسمية صرف عنه ان امكن والا فسخ
 ويقسم سهمين من العلو سهم من السفلى وعند ذل
 سهم اسلم وعند محمد يقسم بالقيمة وعليه الفتوى
 فان اقراهما المتقاسمين بالاسفاه ثم ادعى بعض
 نصيبه في يد صاحبه ولا يصدق الا بحجة وتقبل شهادة
 فيهما خلافاً للمجدون قال قبضته ثم اخذ بعض حلف
 خصمه وان قال قبل ان يقر بالاسفاه اصابني كذا
 ولم يسلم الي وكذبه الاخر فقالا وفسخ ولو ادعى
 غنائاً لا يعتبر كالمبيع الا اذا كانت التسمية بقفاً والفتن

فأش

فاش ففسخ ولو استحق بعض مدين من بعض
 لا تسخ ويرجع بقسطه في حقه من كذا وكذا في الفل
 ابو يوسف تسخ وفي بعض اشاع من الكل تسخ اجماعاً
 لو ظهر بعد التسمية دين على الميراث عيطت وكذا لو غير
 عيط لا اذا بقي بلاء قسم ما بقي به ولو ابرأ الفريار واداه
 الورثة من مالهم لا تنقض مطلقاً **فصل** ويجوز للمهاجرات
 ويجوز عليها في دار واحدة يسكن هذا بعضاً وهذا علوها
 وهذا سفلاً وفي بيت صغير يسكن هذا شهراً وهذا
 شهراً وله الاجارة واخذ الفل في نوبته وفي عبد يخدم هذا
 يوماً وهذا يوماً وفي عبيد يخدم احدهما والآخر
 الاخر ولو اتفقا على ان نفقة كل عبد على من يخدمه جاز
 بخلاف الكسوة وفي دارين يسكن هذا هذه وهذا الاخرى
 ولا يجوز ذلك في دابة او ديتن الا بتراضيهما خلافاً لهما
 ويجوز في استقلال عبد او دابة وما زاد في نوبة احدهما
 في الدار الواحدة مشترك في الدارين وفي استقلال عبد
 وله هذا وهذا الاخر يجوز خلافاً لهما وفي هذا الدابة
 ولا يجوز في ثمر شجر او لبن غنم او اولادها ويجوز في عبد

ودار على التمكن والخدمة وكلنف كل مختلف المنفعة ولا يتجمل
 انما يلزم موت احدهما ولا يموتهما ولو طلب احدهما القسم
 بطلت **كان المزاج** على عقد على الزرع ينفق الخارج
 وهي فاسدة وعند جارية ويقتى قال الحصري ولو
 خفيه هو الذي فرغ هذه المسائل على اصول العلماء التي
 لا يأخذون بقوله ويشترط فيها صلاحية الارض للزراعة
 واهلية العاقدين وتعيين المدة ورب البذر وحسن
 ونصيب الاخر والتولية بين الارض والعامل والشركة
 في الخارج ففسدت شرط احدهما فقضت معينة او ما
 يخرج من موضع معين كالماذيات والسواقي وان
 يرفع قدر البذر والخارج ويقسم ما سبق وان يكون
 التبن لاحدهما والحب للآخر وان يكون الحب بينهما و
 التبن لغير رب البذر او يكون التبن بينهما والحب
 لاحدهما وان شرط كون الحب بينهما والتبن لرب
 البذر او شرط رفع العرش صحت وان لم يتغير في التبن

فهو بينهما وقيل لرب البذر واجرا الحصاد والدفاع
 والدوس والتدريه عليهما بالخصص فان شرط
 قوام الدواب في الارض
 وقيل ان يقطع الزرع فادخل
 وقيل ان يقطع الزرع فادخل

على العامل ففسدت ومن ابقى ففسدت ان يبيع وهو الاصح وهو على البذر
 وشرطه على ادب الارض ففسدت ان يبيع او ما قيل الا
 كالتسلي والخلف فهو على المزاج وان لم يشترط واذا كان البذر
 والارض لاحدهما والعمل والبقر للآخر والارض لاحدهما
 والبقر للآخر والعمل لاحدهما والبقر للآخر صحت وان
 كانت الارض والبقر لاحدهما والبذر والعمل للآخر بطلت
 وكذا لو كان البذر والبقر لاحدهما والارض والعمل للآخر
 او البذر لاحدهما والباقي للآخر فاذا صحت فالخارج على
 الشرط وان لم يخرج شيئا فلا شيء للعامل ومن ابقى على
 المضي بعد العقد اجبر اكتمل البذر فان فسد فالخارج
 لرب البذر وللآخر اجر المثل على ارضه ولا يزاد على ما شرط
 خلافا لمحمد وان فسد يكون الارض والبقر فقط لاحدهما
 لزوم اجر مثلهما هو الصحيح واذا فسد والبذر لرب المال
 فالخارج كله حل له وان للعامل تصدق بما فضل عن قدر
 بذره واجرة الارض واذا ابقى رب البذر من المضي وقد
 كرس العامل الارض فلا شيء له حكما او يترضى ديانة وتطل
 المزاج يموت احدهما وتفسخ بالاعداد كالأجارة ففسخ ان

لزم دين يخرج الى بيع الارض قبل نبات الزرع لا بعد
ما لم يمتد ولا شيء للعامل ان كان كرس الارض او جف
اليوم وان تمت مدتها قبل ادراك الزرع فعلى العامل
مثل حصته من الارض حتى يدرك ونفقة الزرع عليها
بقدر حصصهم وايضا النفق بغير اذن الاخر ولا
ام قاض فهو متبرع وليس لرب الارض اخذ الزرع
بقلا وان اراد الزرع ذلك قيل لرب الارض اقلع
الزرع ليكون بينهما او اعطه قيمة نصيبه وانفق
على الزرع وارجع في حصته ولو مات رب الارض و
الزرع بقل فعلى العامل العمل الى ان يدرك وان مات العامل
فقد وارثا اذا عمل الى ان يستحصل فله ذلك وان
ابى رب الارض **كتاب المقادير** هي دفع الشجر الى
من يصلح بحري من ثمره وهي كالمزارع حكما وخلافا
وشروطا الامدة فانها تصح بلا ذكرها وتقع على
اول ثمر يخرج وفي الرطبة على ادراك بذرها وينسبها
ذكر مدة لا يخرج المثمر فيها وان احتمل خروجها و
عدمه جازت فان خرج فيها فعلى الشرط وان تأخر

عليها

7
في المفسدات والقامل اجرة مثله وكذا لا يمنع فسد فيه
وان لم يخرج شيء فلا شيء له وتصح المساقات في الغلة
الكرم والشجر والرطاب واصل الباذنجان فان كان في
الشجر ثمران كان يزيد بالعمل صح والآفلا وكذا في المزارع
لو دفع ارضا فيها بقل وما قبل الادراك كما تسقى
والتي تصح والحفظ فعلى العامل وما بعده كالجزا وكالحفظ
فعليةما ولو شرط على العامل فسد اتفاقا وبطل موت
احدهما فان كان الثمر خاما عند الموت او تمام المدة يقو
العامل او وارثه عليه وان ابي الدافع او ورثته فان
اراد العامل او وارثه حرمة بسير اخيرا الاخر او وارثه
بين ان يقتسمون على الشرط او يدفعوا قيمة نصيبه او
ينفقوا ويرجعوا كما في المزارع ولا تنسخ بلامذروها
العامل اذا عجز عن العمل عذروا وكذا كونه سارقا يخاف منه
على الثمر والسقف ولو دفع فضا رمدة مطلومة لمن
يفرس تكون الارض والشجر بينهما لا تصح والشجر
الارض وللغارس قيمة غرسه وعمله **كتاب الدمار**
التي يسمي ما يذبح والذبح قطع الاوداج وقيل ذبيحة

تميل وكما في ذبيحة او جيفة او لامة او فدية او جيفة
 يقطع من واحد من او قلن لا ذبيحة وثني او مجوسي
 او من يد او تارك التسمية عدا فان تركها ناسيا جعل
 وكراه ان يذكر مع اسم الله تعالى غيره وصلادون عطف
 وان يقول بسم الله اللهم قبل من فلان فان قال
 قبل الاضجاع او التسمية او بعد الذبح لا يكره وان عطف
 حرمت نحو بسم الله و فلان بالجر وكذا ان اضع شاة
 وسمي وذبح غيرها تلك التسمية وان ذبحها بشفرة
 اخرى حلت وان رمى عاصيد وسمي فاصاب غيره
 الكل وان سمي على سهم ورمى بغيره لا يؤكل والارسل
 كالرعي والشرط المذكور في الص فلو قال اللهم غفر لي
 لا يجعل بالحمد لله وسبحان الله جعل لا يعطس
 وحمد له والسنن من الابل وذبح البقر والغنم ويكره
 العكس ويجل والذبح بين الخلق واللبة اعلى الخلق
 او اسفله او اوسطه وقيل لا يجوز نفوق العفة و
 المروق التي تقطع في الذكوة للخلق والمروق
 والودجان ويكفي قطع ثلثة منها ايا كانت وعند

في الذبح قطع اكثر مما واحد منها وهو ذبيحة الالبان
 وغنمك ويغذ لا بد من قطع الحلقوم والمريء واحد من
 وقيل محمد معه ويجوز الذبح بكل افي الاوداج وان شرب
 الدم ولو مرة او ليطه او سنا او ظفر او نزوع عين لا
 بالغا يمين وندب احداث الشفرة قبل الاضجاع وكراه
 بيده وكذا جرحها برجلها الى الذبح والخنق وقطع الرأس
 والسليح قبل ان يتردو الذبح من القفاء ويجل ان
 بني حية حتى قطعت العروق والآ فلا يلزم ذبح
 مسانين وجاز جرح نهم توحش او تردى في بئر اذا
 لم يمكن ذبحه ولا يجعل الجنين بركة امة اشهر ولا و
 قال لا يجعل ان تم حلقه **فصل** ويجرم الا ذئبا وقلب
 من سبع او طير ولو ضياعا او ثعلبا والجر الاهلية و
 البغال والخيول والضبى واليربوع وابن عيسى ^{الضبي} و
 الزباد والحيات والحشرات ويكره القربا لا يتبع
 والنفاد والرخم والبغاث والخنزير بما في الاصح وعند
 ما لا تكثر الخيل وحل المعقون وغراب الزرع والارنب
 ولا يؤكل من حيوان الماء الا السمك بانواعه كالبحر

ولا يؤكل من حيوان الماء الا السمك بانواعه كالبحر

وقال الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل من قبل الله يوم تقيم الحساب
ويحل لهم والمجانز بلا ذكره ولو ذبح شاة لم يعلم حياتها
فتحركت أو خرج منها دم حلت والآفلا وان علت حلت
مطلقا **كتاب النجاسة** هي واجبة وعن أبي يوسف سنة
قل هو قولها وإنما يجب على حرام مقيم موصي على نفسه
لا عن طفله وقبل يجب عنه أيضا وقبل يفتي عنه أبواه
وصيه من ماله فيطعم منها ما أمكن ويستبدل بالباقي
ما ينفع به مع بقائه وهي شاة أو بدنة أو سبع بدنة
اشترك مع ستة في بقرة أو بعير وكل يريد القربة
وهو من أهلها ولم ينقص واحد منهم عن سبع فلو
أراد أحدهم بنصيب اللحم أو كان كافرا ونصيب أقل من سبع
لا يجوز عن واحد منهم ويجوز اشتراك أقل من سبعة
ولواثنين ويقسم لحمها وزنا لأجزاء الآذا خلط
به من الكارعة أو جلده ولو اشترى بدنة للاثنية
ثم اشترك فيها سنة حازا سحنا والاشترك قبل
الشراب وأول وقتها بعد طلوع فجر الغر ولا يذبح
في قبل صلاة العيد وأخره قبل غروب اليوم الثالث
المفترح

4
أما من أكل من اللحم فصدقه والعلامة والموت وأول وقت
الضحايا وكرة الذبح بل أن كان فاعذ وقتها قبل أن يذبح
الصدق يمين المذوية حية وكذا اشترى فدية لنفسه
والنبي يصدق بغيرها شراها أولا وأما يجوز فيهما
للذبح من الثمان والثني فصاعدا من الجميع ويجوز للجأ
والخصي والشولة والجرباء التسمية لا الهيارو
العوراء والجفراء التي لا تنقي والدرجاء التي لا تنقي
للأنثى ومقطوعة اليد أو الرجل وذاتية الكثر العين
أو الأذن والذنب أو الإلية وفي ذهاب النصف شاة
وجوز أن ذبح أقل منه وقيل إن ذبح أكثر من
الثلاث لا يجوز وقيل إن ذبح الثلاث لا يجوز ولا يضر
تعيها من أضطربها عند الذبح وإن مات أحد سبعة
وقال ورثة أن ذبحوها عنكم صح عنه وكذا لو ذبح
بدنة عن اثنين ومئة وقران ويؤكل من لحم الضحية
ويطعم من ثمار من غني وفقير وذبح إن لا ينقص
الصدقة عن الثلث وتركه الذي عياله نوسعة عليهم
وان يذبح بيده إن أحسن والآيات مرغوة ويحضرها ويكره

قبل تهيئة له من الزينة اذا علم ان الزينة له من الله تعالى
اجابة في البيت في السور للزينة فداو كنيسة او فخرية
او بارع فيه للزينة عندهما كبره وكبره في المصراعا وكذا في
سوادنا البه اهل الاسلام ومن حمل الذمي فخر باجوطا
له وعندهما كبره ولا بأس بقول هدية العبدات تاجر
واجابة دعوته واستعارة دابة وكرة قبول كسوته
ثوباً واهدائه احد النقيدين ويقبل في المعاملات قول
الفرد وتوانتي او عبدا او كما فاسقا او كافرا كقوله
شربت الخمر من مسلم وكتابي فحلت ومن نحو سبي
رفحرم وقول العبد والامة والصبي في الهدية والاذن
وشرط العدل في الديانات كالحبر عن نجاسة الماء فيتميم
ان اخبر بها مسلم عند وتوانتي او عبدا او يتحرى في
الفاسق والمستور ثم يعمل بما لبرايه ولو اراق فيتميم
عند غلبة صدقه وتوضار وتيمم عند غلبة كدبه كما حوط
فصل في اللبس الكسوة منها فرض وهو ما ستر
العورة ويدفع ضرر الحر والبرد والاولى كونه من
القطن او الكتان بين التنيس والخسيس ومستحب

وهو الذي لا يخلو من الزينة والاهل من الله تعالى
نحو اللبس الخليل للزينة ومكره وهو اللبس للأكبر
ويستحب الابيض والاسود وكبره الاحمر والعصفر
السنة الزينة طرفي العمامة بين كفيه قد مر شبر وقيل
للاوسط الظاهر وقيل الى موضع الجلوس واذا اراد
تجديد لثامها انقضها كما نقضها ويجل النساء بلبس الحرير
ولا جل للرجال الا قد مر ربع اصابع كالعلم ولا بأس
بتوسده وافتراشه خلافا للثام ولا بأس بلبس ما
سماه ابريسم ولحمته غيره وعكسه لا يلبس الا في الحرب
لبس خالصه فيها خلافا للثام ويجوز للنساء التحلي
بالذهب والفضة للرجال الا الخاتم والمنطقة وحيلة
السيف من الفضة وسمار الذهب في ثقب الفم ولا
كتابة الثوب بذهب او فضة واسدال السن بالفضة
ولا يجوز بالذهب خلافا للثام ولا يتختم بحجر ولا صفر
ولا حديد وقيل يباح بالججر اليسب وترك التتمم افضل
لفي السلطان والعاقبي ويجوز الاكل والشرب
من انا مفضض والجلوس على سرير مفضض بشرط

انما يقع في النظر وكيفية النظر في سائر احوال الدنيا
وكيفية النظر في سائر احوال الدنيا وكيفية النظر في سائر احوال الدنيا
الفرق او الخاطو والوضوح ان للكبرياء الحاجة فلا هو
الصحيح والرتب كما سببه **فصل في النظر وعيوبه**
ويحرم النظر الى العورة الا عند الضرورة كالطبيب
والخائف والحافض والقابلة والحاقن ولا يتجاوز
قدر الضرورة وينظر الرجل من الرجل الى ماسوي
العورة وقد بينت في حق الصلوة ونظر المرأة
من المرأة والرجل الى ما ينظر الرجل من الرجل ان
الشهوة وينظر الى جميع بدن زوجته وامته التي
قل وطئها ومن محارمه وامته غيره الى الوجه
والرأس والصدر والساق والعضد ولا بأس بمس
بشرط ان الشهوة في النظر والمست ولا ينظر الى البطن
والفخذ وان امن ولا الى الحرة الاجنية الا الوجه و
الكفين ان امن الشهوة والا فلا يجوز لمين الا
عند الاداء والحاكم عند الحكم ولا يجوز من ذلك
وان امن ان كانت شابة ويجوز ان يجوز لا تشتمل

وكيفية النظر في سائر احوال الدنيا وكيفية النظر في سائر احوال الدنيا
وكيفية النظر في سائر احوال الدنيا وكيفية النظر في سائر احوال الدنيا
الفرق او الخاطو والوضوح ان للكبرياء الحاجة فلا هو
الصحيح والرتب كما سببه **فصل في النظر وعيوبه**
ويحرم النظر الى العورة الا عند الضرورة كالطبيب
والخائف والحافض والقابلة والحاقن ولا يتجاوز
قدر الضرورة وينظر الرجل من الرجل الى ماسوي
العورة وقد بينت في حق الصلوة ونظر المرأة
من المرأة والرجل الى ما ينظر الرجل من الرجل ان
الشهوة وينظر الى جميع بدن زوجته وامته التي
قل وطئها ومن محارمه وامته غيره الى الوجه
والرأس والصدر والساق والعضد ولا بأس بمس
بشرط ان الشهوة في النظر والمست ولا ينظر الى البطن
والفخذ وان امن ولا الى الحرة الاجنية الا الوجه و
الكفين ان امن الشهوة والا فلا يجوز لمين الا
عند الاداء والحاكم عند الحكم ولا يجوز من ذلك
وان امن ان كانت شابة ويجوز ان يجوز لا تشتمل

ولا تترك الحيلة لا سقاطه عند اب يوسف خلافا لمحمد واخذ
بالاول ان علم عدم الوطى من المالك الاول وبالآخر
ان احمل والحيلة ان لم يكن غتته مرة ان يتزوجها شتم
يشترط ان كان غتته مرة فان يزوجهما البائع قبل البيع
او المشتري بعد البيع قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد الشراء
والقبض والقبض ومن ملك امتين لا يجتبان فله
وطى احديهما فقط ودواعيه فان وطئهما او فعل
بهما شيئا من الدواعي حرم عليه وطى كل منهما ودواعيه
حتى يحترق احديهما **فصل في بيع** وبكرة بيع الغدرة
خالصة وجاز لو غلوطلة في التصحيح وجاز بين السرقة
والانتفاع كالبيع ومن راي جاريه سرجل مع اخيهما
قايلا وكلني صاحبها واشترى منها منه او وهبها
الى وتصدق بها على ووقع في قلبه صدقه مله
شراؤها منه ووطئها ويجوز بيع بناء مكة وبكرة ار
واجارها خلافا لهما وقولهما رواية عن الامام
وبكرة الاحتكار في قوات الادميين والبهايم ببلد
يضرباهله وعند اب يوسف في كل ما يضرب احتكاره

في بيع الغدرة

بالعامة ولا ذهب او فضة او ثيابا وارفع الى الحاكم مكان
المحكمة ببيع ما يفاضل عن حاجته فان امتنع بيع عليه
ولا احتكار في غلة فيقه ولا فيما جلبه من بلد آخر
وعند اب يوسف بكرة وكذا عند محمد ان كان يملك
الى المصمارة وهو المختار ويجوز بيع القصير ممن
يتخذ خمر ولو باع مسلم او في دينه من ثمنها كرب لرب
الدين اخذه وان كان المدينون ذميا لا يكره وبكرة نزع
السعر الا اذا تعدى ارباب الطعام في القيمة تعديا
فاحشا فلا باس به بمشورة اهل الخبرة ويجوز شراء
ما لا بد للطفل منه وبكرة لاهيه وعمه وامه وملقطه ان
هو في حجرهم ولو جرة امه فقط **فصل في المنفقات**
يجوز للمسايفة بالتسهم والخل والخبز والبغال والاقلام
فان شرط فيها جعل من احد الجانبين او من ثالثة لا تسقط
جاز وان من كلا الجانبين يحرم الا ان يكون بينهما محلل
كفي لهما ان سبقهما اخذ منهما وان سبقا لا يعطيهما
وفي ما بينهما ايهما سبق اخذ من الآخر ولا خلاف
اثنان في مسئلة واراد الرجوع الى شئ وجعلوا غدا ذلك

جلاء ووليه العرس سنة ومن دعى فليجب وان لم يجب
 اثم ولا يرفع منها شيئا ولا يعطى سائلا الا ان صاحبها
 وان علم المدعون فيها فهو لا يجب وان لم يعلم حتى حضر
 فان قدر على المنع فعل والآفة ان كان مقتد به او كان اللهو
 على المائدة فلا يقعد والآفة اناس بالفقود وقال الامام
 ابلت به مرة فصرير وهو محمول على ما قيل ان يصير مقتد
 ودل قوله ابلت على حرمة كل الملاهي لانه الابتلاء بما
 يكون بالمحرم والكلام منه ما يوجب كالتسبيح ونحوه
 وقد ياتى به اذا فعل في مجلس وهو يعلم وان قصد فيه
 الاعتبار والانتكار فحسن وكبره فعله للتاجر عند فتح متاعه
 والتزجيع بقراءة القرآن والاستماع اليه وقيل لا بأس
 وعن النبي عليه السلام انه كره رفع الصوت عند قراءة
 القرآن والبخارة والزحف والتذكير فيما ظنك به الفناء
 الذي يسمونه وجدوا كره الامام القراءة عند القبر وجوزوا
 حمد وبياءة ومنه ما لا اجز فيه ولا وزر مخوف واقعد
 وقيل لا يكتب عليه ومنه ما ياتى به كالكذب والفيء والتمية
 والشتم والكذب حرام الا في الحرب للعدو وفي الصلح

بين

اشتهى وفي رضاء الاصل وفي دفع الظالم من الظلم وكبره
 التعريض بالاحاجة ولا غيبة الظالم ولا اثم في التسوية
 ولا غيبة الا معلوم فان غيبا باهل قرية ليس بيبع وعزم
 اللعب بالنرد والشرط بخ والاربعة عشر ولا اللهو
 وكبره استخدام الخصال ومنع الشعر عذري و
 قوله اسلك بمقتد العزم من عرسك خلافا لابي يوسف
 وقوله اسلك بعون انبيائك ورسلك واستماع اهل
 الملاهي حرام وكبره تعشير المصنف ونقطة الا للعلم فانه
 حسن ولا بأس بتخليته ولا بأس بدخول الذي المسجد
 الحرام ولا بعبادته ويجوز اخضار البهائم وانزاع الخمر
 على الخيل والحفنة للرجال والنساء لا محرم كالخمر ونحوه ولا
 بأس برشق القاضى كفاية بلا شرط ولا بأس بسفر المرأة
 وام الولد بلا محرم والخلوقة بها قيل باح وقيل لا باح
 وكبره جعل الرأية في عتق العبد لا تقيده وكبره ان يتر
 نقلا له مما ليا حذبه ما يحتاج الى ان يستفرقه والسنة
 تعليم الاضافير ونف الابط وعلق العانة والشارب
 وقفه حسن ولا بأس بدخول الحمام للرجال والنساء

انما اذن الامام وكذا ان يغير اذنه عندهما وحريم الطين
اربعون ذراعاً من كل جانب هو الصحيح وكذا حريم النخيل
وعندهما اللناضج وحريم العين خمسمائة ذراعاً من
كل جانب ويمنع غيره من الحفر في حريمه لاني ما وراه
فان حفراً فيه من النقصان ويكسر وان حفراً في ماء
فلا ضمان وله الحريم من ما سوى حريم الاول وللقنا
حريم بقدر ما يصلحها وقيل لا حريم لها ما لم يظلمها
ما وها وعندهما هي كالبيت وان ظلمها وها هي كما
لعين اجماعاً ولا حريم لها في مرض القبر لا بحجة وعندها
مساحة بقدر نصف عرضه من كل جانب عند الجوف
وبقدر عرضه عند عمده وهو الارض فالمساحة بين
البيت والارض وليست في يد احد لصاحب الارض
فلا يفرس فيها صاحب النهر ولا يلقى عليها طينة
ولا يمر وقيل له المرور والقار الطين ما لم ينجس
وعندهما هي لرب النهر فله ذلك قال النقي ابو جعفر
اغني بقول الامام في الفرس وبقوله ما في القار الطين
ومن غرس شجرة في موات فله حريمها خمسة ذراعاً من

الارض ونحو بصره ويستحقها ذل او عية لفلان الى
البيت وكونها من الخندق افضل ولا بأس بتوحيدها
البيت بالقبول للبر وكبر للزينة وكذا ارض السمر على
البيت واذا ادى الفرائض واحسان يتنعم بمنظر حسن
وجوار جميلة فلا بأس والفتنة بادي الكفاية ومرف
الباقي الى ما ينفع في الاخرة او في كتاب **احياء الموات**
هي ارض لا يتوقع بها عادية او مملوكة في الاسلام ليس
لها مالك معين مسلم او ذمي وعند محمد ان ملك في
الاسلام لم يكون موات ويشترط عند ابو يوسف كونها
بعيدة عن العام لو صبح من اقصى الارض لا يسمع فيها
وعند محمد ان لا يتوقع اهل العام ولو قربة منه من احيائها
باذن الامام ولو ذمياً ملكها وبلا اذنه لا خلاف الا انها
ولا يجوز احياؤها ما قرب من العام بغير ترك مخرج للاهل
القرية ومطرحا لخصائدهم ولا ما عدل عنه الفرات
ونحوها واحتمل عوده اليه فان لم يحتمل جاز ومن
حجر ارضاً ثلث سنين ولم يجرها اخذت منه وورفت
الى غيره ومن حفر بئر في ارض موات فله حريمها ان

كل جانب منع غيره من الفرس فيه **فصل في الشرب**
هو النقي من الماء والشفة شرب بني آدم والبهائم
الأنهار العظام كالفرات ودجلة وغير مملوكة وكل
أحد فيها حق الشفة والوضوء ونصب الرحى وكري
نهر أرضه إن لم يضر بالعامة وفي الأنهار المملوكة و
الحوض والبر والفتاة لكل حق الشفة إن لم يخف
التنريب لكثرة الدواب والأتان على جميع المائلا
سقى أرضه أو شجرة الأبادن ما لك وله الأخذ
للوضوء وغسل الثياب وسقى شجر وحفر في داره
بالجار في الأصح وما أحزن من الماء بحسب أو كوز
ونحوه لا يؤخذ إلا برضا صاحبه وله بيعه ولو
كان البئر والعين أو النهر في ملك أحد فله منع
من يريد الشفة من الدخول فإن لم يجد غيره لزمه
أن يخرج إليه الماء أو يملكه من الدخول فإن لم يفعل
وخيف العطش قوتل بالسلاح وفي الحرب يقتل
بغير سلاح كافي الطعام خال المحمة الخمسة **فصل**
وكري الأنهار العظام من بيت المال وإن لم يكن

فيه شئ فعلي العامة وكري ما ملك على رايته لا على
أهل الشفة ويجوز من أبي ومونة عليهم من أعلاه
وإذا جاوز أرض رجل سقط عنه وليس له سقى أرضه
ما لم يفرغ من كفاؤه وقيل له ذلك وعندهما هي عليهم
جميعا من أوله إلى آخره يخصص الشرب وتفتح على
الشرب بلا أرض ومن كان له نهر يجري في أرض
غيره فإذا درى بالأرض منع الأجر فيلزمه ذلك
فإن لم يكن في يده أو لم يكن جاريا فأتى أنه وقصد
أجره لا يسمع بلا بيت الله له وأنه كان له حق الأجر
وعلى هذا المصنف في نهر أو على سطح والميزاب والم
المشي في دار الفيوان اختص جماعة في شرب بينهم
قسم على قدر أراضيهم ومنع الأعلى من سكر
النهر بلا رضاهم وإن لم يشرب أرضه بدونه و
ليس لأحد منهم أن يشق منه نهر أو ينصب عليه
مخالا ودالية أو جسر بلا إذن البقية إلا رضى في
ملكه ولا تنظر بالملك ولا عامة ولا أن يوسع فم
النهر ولا أن يقسم بالأيام أو مناصفة بعد كون القسمة

يا كوفي ولا ان يبيد بذكره وان لم يضر باليا
ولا ان ينقص بعض كواه ولا ان يسوق شربه الى
ارض اخرى ليس له من ما شرب فان رضى اليه
بشي من ذلك جاز ولم ينقص بعد الاجازة ولو
رثهم من بعدهم والشرب يورث ويوصى ما
بالانتفاع به ولا يباع ولا يوهب ولا يستدق
به ولا يجعل مهاد ولا يبدل طح ولا يضمن من ملأه
ارض فترت ارض جاره ولا من سقى من شرب
غيره **كتاب الاشربة** تحرم الخمر وهي التي من ماء
الف اذا غلا واشتد والقذف بالزبد شرط خلا
لها والطلاء وهو ما طبخ منه فذهب قل من
ثلثه فان ذهب نصفه منقفا وان طبخ اذنى
طبخه سمي باذقا اذا غلى واشتد والسكر وهو
التي من ماء الرطب اذا غلى واشتد ونقي الزر
اذا غلى واشتد واشترط قذف الزبد فيهن على
ما في الخمر والكل حرام وحرمتها دون الخمر فيجاسه
الخمر غليظة ويجاسه هذه مختلف في غلظتها وحفها

ويكف مستحل الخمر دون هذه ويحد شرب قطرة من
الخمر وان لم يسكر بخلاف هذه ويجوز بيع هذه ويضمن
متلفها خلافا لهما وفي الخمر عدم جواز البيع وعدم
اجماعا ولو طين الخمر او غيرها بعد الاشتداد لا تحل
وان ذهب الثلثان لكن قيل لا يجد ما لم يسكر
يحل بنبذ التمر والزبيب اذا طبخ اذنى طبخه
وان اشتد ما لم يسكر وكذا بنبذ العسل والبن
والنخلة والشعير والذرة والخليطن ملين او
وكذلك المثلث وهو عير الف اذا طبخ حتى
ذهب ثلثاه وان اشتد وفي الحد بالسكر منها ثلثان
والصحيح وجوبه ووقوع طلاق من سكر منها
تابع للحرمة والكل حرام عند محمد وبه يفتي والخلاف
انما هو عند قضا القوي اما عند قضا التلهي فحرام
اجماعا وغل الخمر حلال ولو خلت بعلاج ولا بأس
بالانتفاع في الدباء والختم والمزف والنقير ويكره
شرب دروي الخمر والامتطاط به ولا يجد ثلثه
بلا سكر ولا يجوز انتفاع بالخمر ولا ان يداوى بها جرح

ولا بدابة ولا تنقي ارميا وتوحيب الشاوي
لا تنقي الدواب وقيل لا يعمل الخ المضاف قدت
الخن فلا بأس به كما في الكتب مع الميتة ولا بأس بالها
الدردي في الخ لكن يعمل الخ اليه دون عكس **كتاب**
الصيد هو الاصطيد وهو جاز في الجوارح المعلمة
والحد من سلبهم وغيره لما يؤكل لا كله وما لا يؤكل
بجلده وشعره ولا بد فيه من الجرح وكون المرسل او
الراي مسلماً او كتابياً وان لا يترك التسمية عمداً
دون الارسال او الترمي وكون الصيد مختفياً وان
لا يقعد عن طلبه بعد التواري عن بصره ولا يشارك
المعلم غير المعلم ومرسل من لا يعمل ارساله وان لا
يقول وقفة بعد الارسال لغير اكمال للصيد ويجوز
بكل جرح علم من ذي ناب او غلب ويثبت التعليم
بفلة الرأي او بالرجوع الى اهل الخبرة وعندنا وهو
رواية عن الامام يثبت في ذي الناب بترك سلاله
ثلاثاً وفي ذي الخليل الاجابة باذاعي بعد الارسال
فلو اكل منه البا ذي اكل لان اكل منه الكلب والفهد

فان اكل وترك الاجابة بعد الحكم بتعلمه حرم ما صاده
بيده حتى يتعلم وكذا ما صاده قبله وبقي ملكاً خلافاً
لهم فان شرب الكلب من دمه او نفضه فقطع منه
بفقه فرماها واتبعه اكل وان اكل تلك البضعة
بعد صيده وكذا لو اكل ما اطعمه صاحبه من الصيد
او اكل هو بنفسه من بعد احرار صاحبه بخلاف ما
لو اكل المقطعة قبل اخذ الصيد وان خذ ولم
يخرجه لا يؤكل وكان شاركه كلب غير معلم او
كلب بحوسي او كلب ترك مرسله التسمية عمداً
وان ارسل مرسل كلبه فخرجه بحوسي فانزج رجل
وبالعكس حرم وان لم يرسله احد فخرجه مسلم او
غيره فالعبرة للزاجر وان ارسله ولم يسم ثم خرجه
فسمي فالعبرة لحال الارسال وان ارسله على صيد
فاخذ غير محل ما دام على سنن ارساله وكذا لو ارسله
على صيد بسمية واحدة فاخذ كلها طحت وان ارسل
الفهد فكل حتى استمكن ثم اخذ كل وكذا الكلب اذا
اعتاده ذلك ولو ارسله على صيد فقتله ثم اخذ آخر

أكله كاللحم في صيد أفا صاب اثني عشر ذراعا في ستم
ونسي كل ما أصاب من جرحه وان تركها عند الحرم
وان وقع السهم به فتعامل وغاب ولم يقدر
طلبه ثم وجده ميتا هل ان لم يكن به جراحه غير
جراحه السهم ولا يعمل ان قد عن طلبه ثم وجده
ولم يكن في جرحه السهم كالحكم فيما جرح السهم وان
رماه فوقه في ماء او على سطح او جبل او شجر
او حائط او آخرة ثم تردى فان حرم وكذا لو وقع
على ربح منسوب او قبة قائمة باو حرف آخرة
فخرج بها وان وقع على الارض ابتداء رحل وكذا
لو وقع على صخرة او اخرة فاستقر ولم يخرج وان
وقع في الماء فان حرم وان كان الطير ما يسي
فوقع فيه فان انفس جرحه في حرم والاحل
يحرم ما قبله المعارض بعرضه او ابتداءه ولم يخرج
وان احابه بمجرده جرحه فان كان ثقبه لا يؤكل
وان خفيفا لم يؤكل وان لم يخرج لا يؤكل مطلقا ولو رما
سيفا او سكين فاما به ظهره او مقبضه فقتله لا

بكل

بكل وشرط في الجرح الا وما هو قبل لا يشترط قتل
ان كليل لا يشترط وان صغير لا يشترط وان اصابه
السهم حلقه خالفه او قرنه فان ادماه حمل ولا فلا
وان مامى حيا فقطع عضوا منه اكل دون العضو
وان قطعه ولم ينسبه فان احتمل التمام اكل العضو ايضا
والا فلا وان قد نصفين او ثلثا والاكثر من
جانب الجرح اكل الكل وكذا لو قطع نصف رأسه واكثر
اذا دمر كالتصديح حيا حية فوق حية المذبوح
فلا يمين دكونه فان تركها لم تكن منها حرم و
كذا لو غنم مملكت في ظاهرها رواية وان لم يبق من حية
الا مثل حية المذبوح وهو ما لا يتحقق بقاءه فلم يذكر
حيا وقيل عند الامام لا بد تذكيره ايضا فان ذكاه
حله وكذا ان ذكاه المتريه والتطليخ والموقودة و
التي بقا الذيب بطنها وفي حية خفية او جليلة حله
وعليه الفتوى وعند ابى يوسف ان كان لا يعيش
مثله لا يهل وعند محمد ان كان يعيش فوق ما يعيش
المذبوح حله والا فلا ومن رى صيدا فاختنه واخرجه

عن غير الامتناع ثم رماه ثم فقله حرم وضمن قيمته
بحر وماله قول وان لم يثخن الاول حل وهو الثاني
ومن ارسل كتابا عاصدا فادركه فخر به فصرعه
ثم ضرب به فقله اكل وكذا لو ارسل كلبين فصرعه احدهما
وقلله الآخر ولو ارسل رجلا من كل منهما كلب فصرعه
احدهما وقلله الآخر حل وهو الاول ولو ارسل الثا
بعده مع الاول وضمن كما في الترمي ومن سمع
حافقته انسانا فرماه او ارسل عليه كلبه فاذا
هو صيد اكل **كتاب الرهن** هو حبس
شيء بحق يمكن استيفاءه منه كالدين وينتقد ما
باجاب وقبول ويتم بالقبض نحو ان مفرغا مئرا
والتحلية فيه وفي البيع قبض والراهن ان يرجع عنه
قبل القبض فاذا قبض لزم وهو مضمون بالاقلام
قيمة ومن الدين فلو هلك وهما سواء ما الرهن
مستوفيا لدينه وان قيمته اكثر فالتزايده ان
كان الدين اكثر سقط منه قدر القيمة وطول الرهن
بالباقى وتعتبر قيمة رهن يوم قبضه ويهلك على

ملك الرهن فكله عليه والمرتحن ان يبطل الرهن
بدينه ويجب به وان كان الرهن عنده وله ان يجس
الرهن بعد فسخ عقد حتى يقبض دينه الا ان يبربه
وليس عليه ان كان الرهن فدية ان يمكن الراهن من
بيعه للثيفاء وليس للمرتحن الانتفاع بالرهن
ولا اجارة ولا اعارته ويصير بذلك متعديا ولا
يبطل به الرهن واذا اطلب دينه امر باحضار الرهن
فاذا حضره امر الراهن بتسليم كل دينه او لا ثم امر
تلمن بتسليم الرهن وكذا لو طالب بالدين في غير
بلد العقول لم يكن للرهن حمل ومونة فان كان له حمل
ومونة فلان يستوفي دينه بلا احضار الرهن وكذا
ان كان الرهن وضع عند عدل ولا يكلف باحضاره
ولا باحضار من رهن باعه المرتحن بامر الراهن
حتى يقبضه ولا ان قضى ببض حقه بتسليم حقه حتى
يقبض الباقي والمرتحن ان يحفظ الرهن بنفسه و
مروجه وولده وخادمه الذي في عياله فان حفظ
بغيرهم واودع ضمن كل قيمة وكذا ان تعدى فيه او

جعل الخاتم في ختمه فان جعله في اصبع غير هذا فلا عليه
ثبوت حفظه ودره الى يده او رتبته كاجرة يستحفظه
وحافظه واما جعل الابن والمداولة والفداء من الجاني
فمقسم على المضمون والامانة وموتة تقوية واصلا
على الرهن كالتفقة والكسوة ولجنة الراعي واجرة غليظ
وللرهن وسى البستان وتلقيح نخلة وجذارة
والقيام بمصالحه وما اذا احدثها مما وجب على صاحب
بلا امره فله يتبع وما امر القاضى يرجع به وعن الا
مام لا يرجع ايضا ان صاحب حاضر **باب ما يجوز**
الارتهاق والرهن بد وما لا يجوز له ارتهاق
لا يقع به
به ورهن المشاع ولو مما لا يحتمل القسمة او من
الشريك ولو طرأ فسد خلافا لابي يوسف ولا رهن
الثمر على الشجر بدون الشجرة ولا الزرع في الارض
بدونها ولا الشجر في الارض شغولين بالثم والزرع
ولو رهن الشجر بمواضعها او الدار بما فيها جازو
ولا يجوز رهن الحر والمدبر وام الولد والمكاتب ولا
بالامانات ولا بالتدرك ولا بما هو مضمون بغيره كما

191
كالباع في يد البائع ولا بالفعالة في النفس ولا بالعمارة
في النفس وما دونها ولا بالشفعة ولا باجرة النخلة
والمنية ولا بالعبد الجاني والديون ولا يجوز السلم
مرهن للزوجة ولا رتهاقتها من مسلم او ذمي ولا يضمن
له رتهاقتها ولو ذميا ويضمنها الوارثتها من
ذمي ويصح بالدين ولو موغولان مرهن ليقضه
كذا فلو هلك في يد المرتهن لزمه دفع ما وعدها
ان كان مثل قيمة او اقل وبرأس مال السلم
العرف وبالسلم فيه فان هلك في مجلس القرض
فقد استوفى حكما وان افترقا قبل النقد والهلاك
بطل القرض والرهن بالسلم فيه مرهن ببذله اذا
فسخ وهلاكه بعد الفسخ هلاكه بالاصل ويصح بال
عين المضمونة بانفسها اي بالمثل والقيمة كما ينفق
واللهو وبدل الخلع وبدل الصلح عن دم عبد
او يبدل عن الكاروان اقر المدعى بعدم الدين
ولو رهن الاب لدينه عبد طفله جاز وكذا الوصي
فان هلك لزمهما مثل ما سقط به من دينهما

ولو رهنه لآب من نفسه أو من ابن أخ صغير له أو
من عبده تابع له دين عليه صحيح بخلاف الوصي وإن
استدان الوصي لليتيم في كسوة أو طعام أو رهن
به متاع صحيح وليس للطفل إذا بلغ نقض الرهن
في شيء من ذلك ما لم يقض الدين ولو رهن شيئاً
بشئ عبد فظهر حر أو بئش خل فظهر حر أو بئش
مركبة فظهر ميرة فالرهن مضمون وجازر
رهن الذهب والفضة وكل مكيل وموزون
فإن رهنه بجنسها فهدأ كلها بثلثها من الدين
ولا عبودية للجودة وعند هلاكها بقيمتها إن
خالف وزنها فتضمن بخلاف الجنس ويجعل
رهنها مكان الهالك ومن شري على أن يعطى
بالمثل رهنه بغيره أو كفاً لا بغيره استثنى أن
امتنع عن إعطائه لا يجبر وللبيع فسخ البيع إلا
أن دفع المثل حالاً أو قيمة الرهن رهنه ومن
شري شيئاً وقال لبايعه اسك هذا حتى أعطيك
المثل فهو رهن وعند أبي يوسف وديعة ولو

رهن عبدتين بالف فليس لأخذ أحدهما بقضاء حصته
كالباع ولو رهن عينا عند رجلين وكلها رهن لكل
منهما والمضمون على كل حصته دينه فإن تهايا في حفظها
فكل في نوبته كالعدل في حق الآخر فإن قضى دين
أحدهما فكلها رهن عند الآخر ولو رهن اثنتين
وأحد صحيح وله أن يسكه حتى يستوفي جميع حقه مناهما
ولو ادعى كل من اثنتين أن هذا رهن هذا الشيء منه
وقبضه وبرهنه عليه بطلبها نهما ولو بعد موت
الرهن قبل أن يحكم يكون الرهن مع كل نصف رهنه
بحقه **باب الرهن يوضع على يد غول** وانتفاعه
الرهن عند عدل صحيح ويتم بقبض العدل وليس
لأحدهما أخذه منه بل يرضى الآخر ويضمن بدفعه إلى
أحدهما وهلاكه في يده على المدين فإن وكل الرهن
العدل والمدين أو غيره ما يده عند حلول الدين
صحيح فإن شرط في عقد الرهن لا يتعزل بعزله ولا
يموت الرهن أو المدين وله بيع بغيره ورثته وتبطل
بموت الوكيل ولو وكله بالبيع مطلقاً ملك بيده بالتفقد

والتيه فلونها بعده عن بيعه نسيه لا يستبرئ عليه ولا
بيع الراهن ولا المرتين الرهن بلا رضى الاخر فان حل
الاجل والراهن غايب اجب الوكيل على بيعه كما يجبر الوكيل
بالخصومة عليها عند غيبة مؤكدة وكذا يجبر لو شرطت
بعد عقد الرهن في الاصح فان باع العدل فثمنه
مقامه وهلاكه كطلاكه فان اوفاه المرتين فاستحق
الرهن وكان هالكاً **فلم يستحق ان يضمن**
الراهن ويصح البيع والقبض او العدل ان شاء ضمن
الراهن ويصحان والمرتب ثمنه وعوده ويبطل
القبض فيرجع المرتين على الراهن بدينه وان كان
المرتين قائماً اخذه المستحق ورجع المشتري على العدل
بثمنه ثم هو على الراهن به وبيع القبض او على المرتين ثم
المرتين على الراهن بدينه وان لم يكن الوكيل مشروطاً
في الرهن يرجع العدل على الراهن فقط قبض المرتين ثمنه
او لم يقبض وان هلك الرهن عند المرتين ثم استحق
فلم يستحق ان يضمن الراهن قيمته ويصير المرتين
مستوفى وان يضمن المرتين ويرجع المرتين بها وبدينه

باب التوفيق

باب التوفيق في الرهن وجنات وبنات عليه
بيع الراهن الرهن موقوف على اجارة المرتين او قفاً
دينه فان اجاز صار ثمنه رهناً مكانه وان لم يجز وفسخ
لا يفسخ في الاصح فان شاء المشتري صبر الى ان يفك
الرهن او رفع الامر الى القاضي ليقضه وبيع عتق
الراهن الرهن وتديره واستيلاده فان كان مؤسراً
طوب بدينه ان حاله واخذت قيمة الرهن فحطت
رهناً مكانه لو مؤجلاً وان كان معسراً سعى الموقوف في
الاقل من قيمته ومن الدين ورجع به على سيده و
المدير وام الولد في كل الدين بلا رجوع وان لا فكاك
موسراً وان ائلفه اجنبى ضمن المرتين قيمته وكانت
رهناً مكانه ولو اعاد المرتين الرهن من رهنه خرج من
ضمانه ويرجوعه يعود ضمانه وله الرجوع متى شاء ولو اعاده
احدهما بائن الاخر من اجنبى خرج من ضمانه ايضاً فلو
في يده هلك بهما انا وكل منهما ان يرد رهنه فان مات
الراهن قبل مرده فالمرتين اخى به من سائر القضاة و
لو استعار المرتين الرهن من رهنه او استعمله باذنه

فهلك حال استعماله سقط ضمانه عنه وان هلك
 قبل استعماله او بعده فلا وجه استعادة شيء لورث
 فان اطلق سره عنه بما شاء عند من شاء وان
 قيد بقدر او جنس او مرتبة او بلد يقيد به فان
 خالف فان شاء المغير ضمن المستعير وقيمة الرهن
 بينه وبين مرتبة او المرتبة ويرجع المرتبة بما ضمنه
 وبدينه المستعير وان وافق وهلك عند مرتبته
 ما استوفى ادينه او قدر قيمة الرهن لو اقل من
 الدين وطالب رهنه بباقي ووجب للمغير على
 المستعير مثل الدين او قدر القيمة ولو هلك عند
 المستعير قبل الرهن او بعده فله لا يضمن وان كان
 قد استعمل من قبل ولو اراد المغير ان يفتك الرهن
 بقضاء دين المرتبة من عنده فله ذلك ويرجع
 بما ادنى على الرهن ولو قال المستعير هلك في يدي
 قبل الرهن او بعد انفاكاك وادعى المغير للمغير هلاكه
 عند المثل فالحق للمستعير ولو اختلفا في قدر
 ما امر به الرهن به فله المغير وجناية الرهن على الرهن

مضمون
 وكذا اجنابة المهر من فسقط من دينه بقدرها وجناية الرهن عليها
 وعلى ما لها من حد ولا يملك المهر من رهن عبد يساوي
 الف بالالف موطاة فصار دية قيمته مائة فقتله رجل وعزم
 مائة وحل الابد بقبض المهر من المائة فصار عن حقه ولا يبر
 جمع على رهنه بشيء وان باعه بالمائة باسم رهنه يرجع عليه بها
 لباقي وان قتله عبد بعد مائة فدفع به او فكتله الراهن بكل الدين
 وعند محمد ان شاء دفعه للمهر من وان شاء افكت به بالدين
 وان جنى الرهن خطاء فله المهر من ولا يرجع فان ابي دفعه
 الراهن او فكه سقط الدين ولو مائة الراهن باع وصية الرهن
 وقضى الدين فان لم يكن له وصية نصب القاضي له وصيا وامره
 بذلك **فصل** رهن عصبية قيمة عشرة بعشرة فتمت شتم
 تحلل وهو يساويها فهو رهن بها وان رهنه شاة قيمته باعشرة
 بعشرة فماتت فدفع جلد ها هو يساوي درهما وهو رهن به
 ونساء الرهن كولد له ولبنه وصوفه وثمره للرهن ويكون
 رهنه مع الاصل فان هلك بلاء شيئا وان يئى وهلك الاصل
 يفتك بحقه من الدين يقسم المدين على قيمته الا قديم القبين
 وقيمة التماس يوم الفكاك فيما اصاب الاصل سقط وما اصاب

العلم افتتح به وتفتح الزيادة في الرهن ولا تمنع في الدين فلا يكون
 الرهن رهنا بها خلا فالله يوسع ورضن عبد الله باللف باللف
 فدفع مكانه عبداً يعدلها فالله يوسع ورضن عبداً يوسع في الرهن والمهر
 امين في الثاني حتى يجعله مكان الاول لا يرد الاول ولو ابراهم نهر
 الرهن عن الدين او وهبه منه فهلك الرهن هلك بلا شيء ولو
 قبض دينه او بعضه منه او من غيره او بشيء به حيث اوصاح عنه
 على شيء او احتال به على امر ثم هلك قبل رده هلك بالدين ويرد ما
 قبض الى من قبض منه وتبطل الحوالة وكذا لو تصادقا على عدم الدين
 ثم هلك هلك بالدين **كتاب الجنائات** القتل عمد و
 لحوال يقصد ضرباً بما يفرق الذم عن سلاح او محد من حجر
 او خشب او ليطه او من قهراً وعندهما ما يقتل غالباً
 وموجب الذم والقصاص عين الله ان يعفى ولا كفارة فيه
 واما شبه عمد وهو ضربه قصداً بغير ما ذكر وموجب الذم و
 الكفارة والدية المخلفة على العاقلة لا القود وهو ما في دون
 النفس عمداً واما خطأ وهو في القصد بان يرمى شخصاً
 ظنه صيداً او مريباً فاذا هو آدمي معصوم او في الفعل بان يرمى
 عرضاً فيصيب آدمياً واما ما يجري الخطأ كذا في القتل على امر
 البتة

فقتله وموجب الكفارة والدية على العاقلة واما قتل بسبب و
 لحوال يحضر بذكر او يمنع حجر في غير ملكه بل اذن فيه ملك به
 انسان وموجب الدية على العاقلة لا الكفارة وكذا لو قتل من
 الارث الا هذا **باب ما يجب القصاص وما لا يجب**
 يجب القصاص بقتل من هو محقون الدم على التأييد عمداً
 فيقتل المحي بالحق وبالعباد والمسلم بالذمى ولا يقتل ان يستأن من
 بل المستأن من بقتله والذكر بالانثى والعاقلة بالمجنون والبالغ
 بغيره والقصي بغيره وكامل الاطراف بناقصها والفرع باصله
 لا الاصل بفرعه بل يجب الدية في ما لا يقتل في ثلث سنين ولا
 السيد بعبده ومديته ومكاتبه وعبده ولده وعبده بعضه له
 وان رث قصاصاً على ابيه سقط ولا قصاص على شريك الا
 ب او المولى والمخطي والقصي والمجنون وكل من لا يجب
 القصاص بقتله وان قتل عبد الرهن لا يقتل حتى يحضر
 الرهن والمهر من وان قتل مكاتب عن وفاء وله وارث
 مع سيده فلا قصاص وكذا ان كان وفاء لا وارث
 غير سيده خلا فالحمد ولا قصاص الا بالسييف ولا
 بالاعتوه ان يقتل من قاطع يده وقائل قريبه وان يسلح

لا ان يفي القسي كما يعتد به والقاضي كالتب هو الصحيح
 كذا الوصف الا انه لا يقتضيه النفس ومن قتل ولد اولى كجار
 وصفا وفالكبار لا يقتضيه من قاتله قبل كبر الصفا وخله
 فالحما ولو غاب احد الكبار ينتقل اجماعا ومن قتل بحديبة
 المتراقتض من انا بجره وان يظفره او عصاه فلو وعليه
 الدنيا وعند ما يقتضيه كذا الخلافة في كل مثقل في التفرقة
 والحق وان تكمل منه قتل به اجماعا ولا قصاص في القتل بوا
 لا ت ضرب السوط ومن جرح فلم ينزل ذراعا من جرحه مات
 اقتص من خارجة واذا اتى الصفا من المسلمين واهل
 الحرب فقتل مسلما ظنه مرتبا فعلة الدنيا والكفارة
 لا القصاص ومن مات بفعل نفسه وزيد وحية وا
 سد فغير زيد ثلث دية ومن شرب على المسلمين سيفا
 وجب قتله ولا شيء بقتله ولا في قتل من شرب على اخر سلا
 ليل او نهارا في مصر او غيره منه او شرب عليه عصا ليل في
 مصر او نهارا في غيره فقتله المشهور عليه ولا على من
 قتل من سرق متاعه ليله واخرجه ان لم يكن الاستاذ
 بدون القتل ويجب القصاص على قتل من شرب حقا نهارا

في قصاص او شرب سيفا وضرب به ولم يقتل ورجع ولو شرب مخبونا
 او صبى على اخر سيفا فقتله الا ضرعه ففعله الدية في ماله
 ولو قتل حملا صال عليه ضمن قيمة **باب قصاص من قتل امو**
النفس هو فيما يمكن فيه حفظ المماثلة اذا كان عمدا
 فيقتل بقطع اليد من المفصل وان كانت اكبر من يد المقتول
 وكذا اليد في مارت الا كف وفي الاذن وفي العين ان
 ذهب ضولها وهي قائمة لان قلعت فجعل على وجه قطن
 رطب وتقابل العين بمراة محمات حتى يذهب ضولها
 وفي كالج شجرة تراعى فيها المماثلة كالموضحة ولا قصاص
 في عظم سوكر السرة فيقلع ان قلعه ويبر ان كسر ولا
 بين طرفي ذكره وان شى وحرو عباد او طرفي عبيدين ولا
 في قطع يد من نصف الساعد ولا في جائفته بروت
 ولا في اللسان ولا في الذكر الا ان قطعت الحشفة فقط
 وطرف المسلم والذمي سواء وميت المجان عليه بين
 القصاص واخذ الارش لو كانت يد القاطع شلوة
 او ناقصة الاصبع ورأس الشايج اصغر او اكبر لا تستو
 عب الشجة ما بين قريبه وقد استوعب ما بين قريه المشجوة

فصل ويسقط القصاص بموت القاتل ويغفو الأولياء
ويصلحهم على مال القتل ويجب عالا ويصلح بعضهم أو عفو
ولمن بقي حصته من الدية في سائر القاتل لصو القاتل
قيل على العاقلة ولو قتل ضرر عبد شخصاً فامر الحر وسيد
العبد رجلاً بالقتل عن دمه بالف فصالح فريضة فصفان
ويقتل الجميع بالفرق والفرق بالجمع اكتفاء ان حضر اولياء القوم
وان حضر واحد قتل له وسقط حق البقية ولا تقطع يد
ان يسد وان امر سكيناً فقطعاً معاً بل يضمنان دية فان
قطعت رجل يميني رجلين فلهما قطع يمينه ودية بينهما ان
حضر معا وان حضر احد لهما وقطع فللاخر الدية و
صحو اقرار العبد بقتل العمد يقتضيه ومن رمى رجلاً
عمداً فنقد الى آخر مما تاقته الاول وعلى عاقلة الدية
البشر ومن قطع يد رجل ثم قتله اخذ بهما مطلقا
ان تخلفا بهما والا فان اختلفا عمداً او خطأ اخذ بهما
لان كانا خطا عيين بل تكلف دية وفي العدين يؤخذ بهما و
عندهما يقتل فقط ولو ضرب به مائة سوط فمراة من سبعين
ومات من عشرة وجبت دية فقط وان جرحه وبقى الا

شر ولم يمت يجب حكومة عدل ومن قطعت يده عمداً فقتل
عن القطع فوات منه فاعطى الدية في ماله وعند لها هو
عفو عن النفس وان عفاه عن القطع وما يحد شتموا
عن الجنكة فمرو عفو عن النفس اجماعاً والعمد من كمال المال
والخطأ من ثلثه والشيء كالقطع وان قطعت امرأة يد رجل
فقتل وجرحا على يده ثم مات فعليه مهر مثلها وعلى الدية في ماله ان
عمداً او على عاقلة ان خطأ وان تزوجها وما يحدث منها
او على الجناة ثم مات فعليه مهر مثلها في العمد ويرفع عن العا
قلته مقداره في الخطأ والباقي وصية لهما فان خرج من
الثلث سقط والا فقد رما بخبره منه وكذا الحكم عندهما
في الصورة الاولى ومن قطعت يده فمات بعد ما اقتصر
له من القاطع قتل قاطعه ومن قتله وتلى عمداً قطع يده
قاتله ثم عفى عن القتل فعليه دية اليد ومن قطعت يده
فاقتصر من قاطعهما فسرى الى نفسه فعليه دية النفس
فيها فلهما **البشر سابق في القتل واعتبار حاله**
القود يشبهت للوارث ابتداء لا بطريق الارث

فلا يكون احدكم مضما عن اليقين في محله في المال فلو اقام
احدا يتلوا في حق يقتل بغيرهما عهدا والاخر غائب الرزم اعما
دتها بعد عود الغائب خلا فالحما وفي الخطاء والدين
لا تلزم ولو بينهن القاتل على عضو الغائب فالاحضار منضم
ويستقط القود وكذا لو قتل عبد له جلي واحد لها غائب
ولو شهد وليا قصاص بعفو اخيرها لغت فان صدقها
القاتل فقط فالدية بينهم اثلا ثا والا كذبرها فلا شيء
لرهما ولا خيرهما ثلث الدية وان صدقتهما اخو لها فقط
غرم القاتل لثالث الدية ثم يأخذانه منه وان اختلف
شاهد القتل زمانه او مكانه او الله او قال احد هما ضربه
بعضا وقال الاخر لا ادري بماذا قتله بطلت وان شهدا
بالقتل وجبرها الله لرميت الدية وان اقر كل من رجلان
بقتل زيد وقال وليه قتلناه جميعا فلا قتلها ولو
شهدا بقتل زيد عمي واواخران يقتل بكم ياه وادعي
ولي قتلها لغتا والعبرة بحالة الرمي لا الوصول في تبدل
على المرمى عند الامام فلورمي مسلما فارتد فوصل
اليه فمات تجب الدية خلا فالرهما ولورمي مرتدا فاسلم

قبل الوصول لا يجزئ شيئا اتفاقا وان رمى عبدا فاعتق
فوصل فعليه قيمته عبدا وعند محمد فمثل ما يان قيمته
من متيا وغيره متى وان رمى محرم سيده فقتل فوصل وجب
الجزاء وان رماه حلة فاحرم فوصل لا وان رمى من قطن
عليه برجم فجميع شهره فوصل لا يضرب ولو رمى مسلم
صيدا فتجس فوصل حلال وفي العكس يحرم **كتاب الدية**
الدية المغلظة من الابل مائة ارباعا مخاض وبنت لبون
وحقاق وجذاع من كل خمس وعشرون وعند محمد ثلثون
حققة وثلثون جذعة واربعون شنية كلها خلفات في
بطونها اولادها لا تغليط في غير الابل والى في شبه العمود
المخففة وهي في الخطاء وما بعده من الذهب الفدين
رومن الورق عشرة الاف درهم ومن الابل مائة اخماسا
ابن مخاض وبنت مخاض وبنت لبون وحققة وبنت
من كل عشرون ولادة من غير هذه الاموال وقال ابنها
ومن البقر ايضاً مائتا بقرة من الغنم الفاشاة ومن
الحملات حلة كالحلة ثوبان وكفارة شبه العمود عشق
رقبة مؤمنة فان عجز فصيام شهرين متتابعين ولا اطعام

فيها وصح اعتاق رضيع احد ابويه مسلم لا الجنين والتمرات
في النفس وما دونها نصف ما للرجل والذي مشتمل بالمسلم
فصل في النفس الدية وكذا ما كان الانف وفي اللسان
ان منع النطق واداء اكثر لحم وفي القلب ان منع الجراح
وفي الاذن ان منع استحسالك البول وفي الذكر وفي مشقة
وفي العقل وفي السمع وفي البصر وفي الشم وفي الذوق وفي
التيمة ان لم تنبت وفي شعر الرأس وكذا الحجابان والاهلة
وفي العينين وفي الاذنان وفي الشفتين وفي الثدي المرات
وفي الرجلين وفي اشغارا العينين وفي كالي واحد مما هو انشا
في البدن نصف الدية ومما هو اربعة ربعها وفي كالي
اصبع من يد او رجل عشرها وفي كالي مفصل منها من ما
فيه مفصلان نصف عشرها ومما فيه مفصل ثلاثة ثلثه وفي
كالي سن نصف عشرها وكالي عضو ذهب نفقه ففيه دية
وان كان قايما كيد شلت وعين ذهب ضوءها **فصل في الاقدام**
في الشجاجة الدية الموضوعة ان كانت عمدا وفيها اخطاء نصف
عشر الدية وفي التي توضع العظم وفي الراس ثمة وفي التي
يهشم العظم عشرها وفي المستقلة وفي التي تنقل العظم عشرها

ونصفه وفي الدية وفي التي تنقل الام الدماع ثلثها وكذا في الجائفة
فان نفذت فكما جائفتان وتجب ثلثاها وفي كالي رصعة
وهي التي تشق الجلد والامعة وهي التي تخرج منه دما يشبه الدمع
والذامية وهي التي سبيلها بالاضعة وهي التي تبضع الجلد والستاد
حمة وهي التي تأخذ في اللحم والسمحاق وهي جلدة فوق العظم
تنقل اليها الشجة حكومة عدل وعند محمد فيها القصاص كال
الموضوعة والشجاجة ينقص بالوجه والرأس والجائفة بالجوف
وما سوى ذلك جراحا تحثيها حكومة عدل وفي ان يقوم عبد
بلا هذا الاثر ومعه فما نقص من قيمته وجب بنسبة من روية
وبه يفتي وفي اصابع اليد واحد لها ومعه الكف نصف الدية
ومعه نصف الساعد نصف الدية وحكومة عدل وبه كفها
اصبع عشر الدية وان فيها اصبعان فخمسةا واد بشئ في الكف
وعندها يجب الاكثر من ارش الكف ودية الاصبع والا
صبعين ويدخل الاخر فيه وان فيها ثلث اصابع فدية
الاصابع وهي ثلثة اعشار جماعا وفي الاصبع الوايد
حكومة عدل وكذا في الشارب وحيته الكوسج وشدق
الرجل وذكر الخضر والعينين ولسان الاخرس

واليد يشده والعين العمدان فربما يقع جاذب الشوا
وكذا في عين الطفل وسانه وذكره اذا لم تعلم صحة ذلك بما يدل
على انصاره وبمكث ذكره وكلامه وان شجره فذ هب
عقد وشعر رأسه دخل ارش الموضحة في الدية وان ذهب سمع
او بصره او كلامه لا يدخل وان ذهب بهما عينه فلا قصاص
يجب ارشها وارش العينين وعند هذا القصاص في الموضحة
والدية في العينين ولا قصاص في اصبعه قطعت فثلثت
اخرى وعند هذا يقتصر في المقلوعة ويجب الدية في الاخرى
ولو قطع مفصلها الا على فضل ما بقي فلا قصاص بل الدية فيما
قطع وحكومة فيما شل ولا لو كسر نصف سن فاسود باقية
بل دية السن كلها وكذا لو احم او اخضر او اصفر ولو اسودة
كلها بغيره في قايمة الدية في الخطا على العاقلة وفي العهد
في حاله ولو قلع سن رجل فبنت مكانها اخرى سقط ار
شها خلا فالهبا وفي سن الصبي يسقط اجماعا وان اعاد الر
جل سنه المقلوعة الى مكانها فبنت عليها التكم لا يسقط ارشها
اجماعا كذلك لو قطع اذن فالصقرها فالتمت ومن قلع سن
فاقتعت من قلعهما ثم بنت فعليه دية سن نقص منه و

بسط

لنصف سنه في نقص السن ولو كان المصارب سنه فتم
فلو اقلته بجاء المصارب وقد سقطت سنه باصطفاء سبب
سقوطها فان قبل مضي السنة في المصارب وبان بعينها
فانما الرب ولو بشجره فثلثت وثلث الشعر ولم يبق لها
ان يسقط الارش وعند اليوسفي يجب ارش الالم وهو
حكومة عدل وعند محمد اجرة الطبيب وكذا لو جرحه بغير
فرض الاثره وان بقى حكمته عدل بالاجماع ولا يقتصر على
او طرف او موضحة الا بعد البر وكل عهد سقط فيه القود
بشره كقتل الاب ابنه فالدية فيه في مال القاتل وعمد البنت
والجبنون خطاء ودية على عاقلة ولا كفارة فيسولها من
والعتوة كالجبنون **فصل** ومن ضرب بطن امرأة فالتقت
جنينا ميتا فعلى عاقلة غرة خمسمائة درهم فان القته حيا
فماتت فدية وان ميتا وماتت الالم فخرت ودية وان هاشت
فالقته حيا فماتت فديتها ودية وان ميتا فديتها فقط وما
يجب في الجنين يورث عنه ولا يرث منه المصارب وفي
جنين الامة نصف عشرين قيمة لو ذكر وعشرون قيمة لو انثى
وعند اليوسفي ان نقصت الالم ضمن نقصانها والا فلا

ضممان فان ضربة حجر رسيدهما جملها بالقتل مائة فوات نجس
قيمة لا دية ولا كفارة في الجنين والميتين بعض حكم كتاب
الخلق وان شئت دواء عاجل فربها نظر جنينها فالوجه
باب ما يثبت في الطريق من احدث في الطريق العامة
كثياف او ميذا او جرسا او دكانا وسعة ذلك ان لم
يضر بهم وكالمنزعة وفي الطريق الخاص لا يبرئ
بل اذن الشرط كاد وان لم يضر وعلى عاقلة دية ومن مائة
بسقوطها فمها وكذا لو عثر بنقصه انسان وان وقع
العامة على اخر فمات فافلا ضمان وان طرف الضمان على
من احدثه وان اصابه طرف الميزاب الذي في الحائط فافلا
ضمان وان طرف الخارج ضمن من حفر بئر او وضع حجر
في الطريق فتلف به انسان وان تلف به بهيمة ففماتها فيما له
والقاعا لثواب واتخاذ الطين كوضع الحجر وهذا اذا فعله بلا
اذن الامام وان فعل شيئا من ذلك باذنه فلا ضمان فلو مائة
الواقع في البئر جوعا او غما فلا ضمان على حفره وان بلا اذن
وعند محمد عليه السلام وكذا عند ابو يوسف في الغم لا في الجوع
وان وضع حجر فمات اخر ففمات ما تلف به على الشاة ولو شاة

جنا حلف دار ثم باعها فضممان ما تلف به عليه وكذا لو منعه
خشيته في الطريق ثم باعها وبيعها الى المشتري منها فمات كالمشتري
فضممان ما تلف به على البايع ولو وضع في الطريق حجر فامر في
شيئا ضمنه ولو مرق بعد ما حركه الرمح الا وضعه المرفض
لا يضمن ان كانت ساكنة عند وضعه ويضمن من
عمل شيئا في الطريق ما تلف بسقوطه منه وكذا من اقل
حصيرا او قندبلا او عصاة لا مسجد غيره بلا اذن فمطلوب
احد خلا فمها ولو اضر هذه الاشياء الى مسجد حية
لا يضمن اجماعا وكذا لو تلف شيئا بسقوط ردع وهو
لا يسر ومن جلس في المسجد غير مصلي فوطئ احد ضمة فلا
لهم ما ولا فرق بين جلوسه لا قبل الصلوة او للتعليم او يقر او لا
او نام فيه في اثناء الصلوة وبيد ان يمس فيه او يقعد للحدث
ولا يبرئ مسجد حية وغيره واقا المعتكف فقيل على هذا الخل
وقيل لا يضمن بلا خلاف وفي المجلس مصليا لا يضمن اجماعا
وان من غير اهل ولو استاجر رب الدار عملة لاخراج الجناح
او الظلة فتلف به شيئا فالضمان عليهم ان قبلوا في اعلام
وان بعده فعليه ويضمن من حب الماء في الطريق العام ما

يجب به وكذا ان رشه بحيث يزلق او تومنا واستوجب
 الطريق وان فعل شيئا من ذلك في سكة غير نافذة وهو
 من اهدرها او قعد فيها او وضع متاع لا يفهم وكذا ان
 رش مالا يزلق عادة او بعض الطريق فتعد المار والمور
 عليه ووضع الخشبة كالرش في استعاب الطريق وعدمه
 وان رش فناء عاوية باذن صاحبها الضمان على الامر
 استحسننا كالواستاجر له يبني له فناء عاوية متلف
 شيئا بعد فراغه ولو كان امره بالبناء في وسط الطريق فالضمان
 على الاجر ولو كسب الطريق لا يفهم ما تلف بموضع
 كسبه ولو وقع الكسب في الطريق ضمن ما تلف بها ولا ضمان
 فيما تلف بشيئ فعله في الدالك او في فناء له فيه حق التصرف بالمال
 ليس للعامة ولا مشتركا لاهل سكة غير نافذة وان استاجر
 من صغر له في غير فناء فالضمان على المستأجر ان لم يعلم
 الاجر له غير فناء فان علم فعلى الاجر وان قال هو فناء وليس
 في فيه حق الضمان على الاجر قياسا وعلى المستأجر ان
 ومن بني قنطري يعرفون الامام فتعد المار والمور عليها فخطب
 فلا ضمان على الباقي **فصل** ان مال حايط الى طريق العامة فظن

ربه بنقطة فيها تلف به نفس او مال ضمن ما تلف به
 المال وكذا لو طلب به من يملك نقطة كالباطل وصيته والرضع
 بقاء الرهن والعبد الشاكر والمكاتب ولا يفهم ان يباع بحد
 الاشرها وسأله الاشر كفسق طولا ان طوله من الشيكه
 كما الميراث والمستاجر وللودع وان بناء ما تلا ابتداء ضمن
 ما تلف بسقوطه وان لم يطالب بنقطة كما في اشارة الجناح
 ونحوه وان مال الى دار رجل فالطلب لربها او ساكنها فيقضي
 جيله وابرقه ولا يفهم الشاكر فيها مال الى الطريق ولو مال
 او المشهد ولو كان الحايط يبيع خمسة فاشهد على احد من ضمن
 ضمن ما تلف به وعندهما نصفه وان ضمن احد ثلثه في درهم
 لهم يثاب بغير اذن شريكه او بني حايط ضمن ثلثي ما تلف به
 وعندهما نصفه **باب جناية البرية عديا** يفهم الركاب
 ما وطئت دابة او اصابته بيدها او رجلها او رأسها
 او ذكر مت او ضبطة او صدمت لا ما تفتت برجلها او
 دثبها الا اذا اوقفها لا لاجله ضمن ما عطبه به فان اصابته
 بيدها او رجلها حصاة او نواة او ثارة عيار او حجر صغير
 ففقا عيننا او فسد ثوبا لا يفهم وان كبير ضمن و

ربه بنقطة فيها تلف به نفس او مال ضمن ما تلف به

من صلب دابة عليها راكب وتحتها فتحة او غير ذلك
 احد او نفرت فتصدت فمات ضمن لولا الركب ان فعل
 ذلك حال السير وان اوقفها لا في مكان ففعلها وان لم يفت
 ضمن قدمه هدر وان القى الركب ففعلها على الناحية
 الركب لكن انوطت احد في فورها بعد النقص بالادون
 فذبت عليها ولا يرجع الناحية على الركب الا صبي كالو
 امر صبيتا على دابة بتيسير لهما فوطت النساء فمات
 لا يرجع عاقلة الصبي بما عزموا من الذب على الام وكذا
 لو ناول الصبي سدا وانا ونحسها بشيء منسوب في
 الطريق فالضمان على من نصب ولا فرق بين كون الشخص
 صبي او بالغ وان كان عبدا فالضمان في رقبة وجميع
 مسائر هذا الفصل والذي فيه ان كان الهالك ادسيا
 فالذبة على العاقلة وان غيره فالضمان في مال الجاني ومن
 فقع عين شاة فقتل ضمن ما نقصها وفي عين الكلب
 او البغل او الحمار او بعير الجزار او بقرة ربه القيمة **باب**
حماية الرقيق الجناية عليه جناية المملوك لا تجوز
 الا دفعا واحدا لو محلا للدفعة والقيمة واحدة لو غير

من صلب دابة عليها راكب وتحتها فتحة او غير ذلك
 احد او نفرت فتصدت فمات ضمن لولا الركب ان فعل
 ذلك حال السير وان اوقفها لا في مكان ففعلها وان لم يفت
 ضمن قدمه هدر وان القى الركب ففعلها على الناحية
 الركب لكن انوطت احد في فورها بعد النقص بالادون
 فذبت عليها ولا يرجع الناحية على الركب الا صبي كالو
 امر صبيتا على دابة بتيسير لهما فوطت النساء فمات
 لا يرجع عاقلة الصبي بما عزموا من الذب على الام وكذا
 لو ناول الصبي سدا وانا ونحسها بشيء منسوب في
 الطريق فالضمان على من نصب ولا فرق بين كون الشخص
 صبي او بالغ وان كان عبدا فالضمان في رقبة وجميع
 مسائر هذا الفصل والذي فيه ان كان الهالك ادسيا
 فالذبة على العاقلة وان غيره فالضمان في مال الجاني ومن
 فقع عين شاة فقتل ضمن ما نقصها وفي عين الكلب
 او البغل او الحمار او بعير الجزار او بقرة ربه القيمة **باب**
حماية الرقيق الجناية عليه جناية المملوك لا تجوز
 الا دفعا واحدا لو محلا للدفعة والقيمة واحدة لو غير



فان كان غيبا فله ان يشاء مولاة رفق بها ويملكه و
ليتها وان شاء فداء بارشها مالا فان مائة العبد قبل ان يفت
شيئا بطل حق المجيء عليه وان بعد ما اختار الفداء لا يبطل
فان فداءه في حكم كذا وان بعثه جانيته رفق بها فحقها
بنسبة حقوقها او فداءه بارشها فان باعه او وهبه او
اعتقه او تبره او استولد لها غير عالم بها ضمن الا قتل
من قيمته ومن الارش وان عاتلها بها ضمن الارش كالوعلق
عتقه بقتل زيد او رمية او شج ففعل وان قتل عبيد يقرر
عده فدفع اليه فاعتقه فسرى فالعبد مملوك بالجناية وان لم
يكن اعتقه يقرر على سيده فيقاد او يفي وكذا لو كان القاطع
حر افضا الى المقتول على عبيد ودفعه اليه فانا اعتقه ثم سرى
فهو مملوك بها وان لم يعتقه فسرى رد واقيد وان بعثه ما دون
مديون خطاء فاعتقه غير عالم بها ضمن لرب الدين الا قتل
من قيمته ومن دينه ولو الى الجناية الا قتل من قيمته ومن ارشها
ولو ولدت ما دون مديونة يباع معها في دينها ولو بيعت
لا يدفع في جنايتها ولو اقر رجل ان زيدا من رعيه فقتل
ذلك العبد ولو المقتول خطاء فلا شيء له وان قال معتق قتلته

اخذ زيد قبل عتقه وتلك يد بربعه والقول لمعتق وان
المولى لا مائة اعتقهها قطعت يدك قبل العتق وقالت بربعه
فالقول لها وكذا كل ما نال منها الا الجراح والغلة وعند محمد لا
يضمن الاشياء بعينه يؤم برة اليها ولو امر عبيد بجور او
صبي صبي بقتل رجل فقتله فالدية على عاتقه القاتل ورجعوا
على العبد بعد عتقه على الصبي الام ولو كان مأمورا العبد
مثله دفع السيد القاتل او فداءه ان كان خطاء او المأمر
صغيرا ولا يرجع على الامر في الحال ويجب ان يرجع عليه
بعد عتقه بالاقل من قيمته ومن الفداء وان كان عدا ولا
مور كبريا اقتض وان قتل عبيد من نكاحها وليان ففدا
احد ولي كل منهما دفع نصفه الى الاخرين او فدية بدية
لنهما وان قتل احد لهما عمدا والاخر خطاء فعفا احد ولي
العمد بدية لولي الخطاء ونصفها للاحد ولي العود او
دفع اليهم يقتسمونه اثلاثا عولا وعندهما ارباعا
من اربعة وان قتل عبيد لاثنين قريبا لهما فعفا لهما
بطل الكفر وقال لا يدفع العا في نصف نصيبه الى الاخر او يفدية
بربع الدية وقيل محمد مع الامام **فصل دية العبد قيمته**

فان كان قدر دية الحر او اكثر نقصت عن دية الحر فمشت
 دواهم وكذا لو كانت قيمة الامه كدية الحر او اكثر وفي
 الغصب يجب القيمة بالغلة ما بلغت وما قدر من دية الحر
 قدر من قيمة الرقيق ففي يده نصف قيمة ولا يرد على خمسة
 آلاف الا خمسة ومن قطع يد عبدا فاعتقد نفسي
 اقتص منه ان كان وارثه سيده فقط والا فلا وعنده
 لا قصاص ولا عليه ارش اليد وما نقص الى عين
 العتق ومن قتل لعبده اياه احد كاهن فنجى فبين في احدى
 فارسهما له وان قتل فله دية حر وقيمة حبه ان القاتل
 واحد وان قتل كلا واحد فقيمة العبدين ومن فقاد
 عيني عبدا فان شاء سيده دفعه اليه واخذ قيمته او
 امسكه ولا شيء له وعندهما ان امسكه فلان يفتمه
فصل وان جنى مدبر او ام ولد ضمن السبي الا
 قتل من القيمة ومن الارش فان جنى اخرى شار وطا
 الثانية والاولى في القيمة ان دفعت اليه بقضاء والا فان
 شاء اتبع والاولى وان شاء اتبع المولى وعندهما
 يتبع والاولى بكال حال وان اعتق المولى المدبر وقد

عني جنانية لا يلزم منه الا قيمة واحدة والنفق ليس بجنانية
 خطاء لا يلزم شي في الحال ولا بعد عتق **باب الغصب العبد**
والعبيد والمدبرين والجنانية في ذلك ولو قطع سيدين
 عبده فغصب فمات من القطع في يد الغاصب ضمن قيمته
 مقطوعا وان قطع سيده يده عند الغاصب ولو غصب مدبر
 فمات برأي الغاصب ولو غصب مجورا مثله فمات في يده فممن
 ولو غصب مدبر فمات في يده غاصبه ثم عند سيده او بالعكس
 ضمن سيده قيمته لهما ورجع نصفهما على الغاصب ودفع
 الى رب الاول في الصورة الاولى ثم رجع به ثانيا عليه
 وعند محمد لا يدفع ولا يرجع ثانيا في الصورة الثانية
 يدفع ولا يرجع ثانيا بالاجماع والقرن في الفصلين كما
 المدبر الا انه يدفع وفي المدبر يدفع القيمة وحكم مكر الرجوع
 والدفع كما في المدبر اختلاف اتفاقا ولو غصب رجلا مدبرا
 امر تين فمات في يده فمات من كمال من اعزم سيده قيمته لهما ورجع
 بهما على الغاصب ودفع نصفها الى والى الاولى ورجع به
 عليه ثانيا اتفاقا وقيل فيه خلافا لمحمد ومن غصب صبيا
 حر فمات في يده فمات او نجى فلا شيء عليه وان بصر

يدفع كالا جتمع البدل والمبدل منه في ملك شخص واحد ولهما ان يرد كل واحد في جميع القيمة

في الغصب من جنس المملوك لا يرد قيمته الا بالجنانية في المملوك ثم يرد قيمته في المملوك
 فان جنى من جنس المملوك لا يرد قيمته الا بالجنانية في المملوك ثم يرد قيمته في المملوك
 فان جنى من جنس المملوك لا يرد قيمته الا بالجنانية في المملوك ثم يرد قيمته في المملوك

علفه او يمسح به في عاقلة دابة ولو قتل صبي عبدا مودعا
 عنده ضمن عاقلة وان اكل طعاما او تلف مالا او دغ عنه
 فلا ضمان عليه فلا فالابي يوسف ولو اودع عند عبد مجور
 مالا فاستهلكه ضمن بعد العتق لادخاله خلا فانه والاقرض
 والا عارة كالايدي فيهما ولم يدا بالهبة العاقل يضمن
 المالا ايضا بالاتفاق كما يضمن العاقل ايضا مالا تلفه
 بلا يداع ونحوه **باب القسامة** اذا وجد ميت في
 محلة به اثر القتل من جرح او خنق او دغ من اذنه او عينه
 او اثر خنق او ضرب ولم يد رقاته وادعى وليه قتله على
 اهله او بعضهم ولا يثبت له خلف خمسون رجلا منهم
 يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم قضى
 على اهله بالدية وما تم خلقه كالكبير ولا يخلف الولي وان
 كان لوث فان نقص اهله عن الخمسين كثر اليمين الى
 ان تتم ومن نكاح حبس حتى يحلف ومن قال منهم قتله
 فلان استشهاده في يمينه وان ادعى الولي القتل على غير قسم
 سقطت عنهم ولا تقبل شهادتهم على غيرهم فلا فالصما
 ولا على بعضهم وان ادعاه اجماعا ووجود اثر البدن

او نصفه مع ان يمسح به في عاقلة دابة ولو قتل صبي عبدا مودعا
 وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في ميتة او شرب او يخرج الدم
 من فيه او انفه او دبره او ذكره او وجد اقل من نصفه ولو مع الزنا
 س او نصفه مشقوقا بالصلوات وان وجد على دابة بسوقها رجل
 فالدية على عاقلة وكذا لو كان يفود لها او ركبتها وان اجتمعوا
 فغلبهم وان وجد على دابة بين قريتين فطهر قريتهما وان وجد
 في دار نفسه فطهر عاقلة وعندهما لا شيء فيه وان وجد في دار
 انسان فغلبه القسامة وعلى عاقلة الدية وان كان العاقل
 مصورا يذوقون في القسامة ايضا خلا فالابي يوسف والذ
 كثر ردت عليه والقسامة على الملاك دون السكان وعند ابو
 علي الجعفي ولو على اهل الحظ ولو بقي واحد منهم دون العشرين
 ايضا وان لم يبق من اهل الحظ احد فطهر المشتري وان بيعت
 دار فلم يقبض فطهر البائع وعندهما على المشتري وفي البيع بخيار
 على البائع وعندهما على من يصير الملك له ولا تدى عاقلة ذي
 اليد الا بجهة انزاله وان وجد في دار مشتركة شرها ماختلفت
 فالقسامة والدية على الرأس وجد في سفينة فطهر من فيها
 من الملاحين والركاب وان وجد في مسجد محلة فطهر اهله

من اموالها الثلث بغير ما اولى الذي الذي الثلث
 في اموالها الذي الوسيط ثلث كل منهما وان اوصى بثلث ماله
 من دار شركته فثلثت فان خرج البيت في نصيب الموصي فهو
 للموصي له وعند محمد بن يوسف والا فله قد ذرعه وعند محمد بن يوسف
 ذرعه والا فله كالموصية وقيل لا حصة فيه للمحمد وهو المختار
 وان اوصى بالثلاث من مال غيره فلو بها الا جازة بعد موته
 الموصي وله المنع بعد الاجازة بخلاف الورثة لو اجازوا ما زاد
 على الثلث وان اقر احد الابناء بعد القسمة بوصية ابيه
 بالثلث فعليه دفع ثلث نصيبه وان اوصى بامته فولدت
 بعد موته فله الموصي له ان خي جاس الثلث والا اخذا
 الثلث فلهما ثلثه وعندهما منهما على السواء **باب العتق**
في المرض العبرة لحال التصرّف في التصرف المجهر فان كان
 في الصحة فمن كمال المال وان في مرض الموت فمن ثلثه والمضيق
 الى الموت من الثلث وان كان في الصحة ومرض متوكل
 الصحة فالنهي في مرض الموت والمجابهات والكفالة والبرية
 وصية في اعتباره من الثلث فان اعتق وحابا وصاق
 الثلث عنهما فالمجابهات او ان قدمت وهما سواء ان لم

وان يقر بالمال ما ياتى فثقت دلل في العتق والا
 بغيره وان عا باين عتقان فثقت لهما باة ونصف العتقان و
 عند محمد العتق لولي في الجيم وان اوصى بان يقر عند بركة المات
 عبد فله من ماله درهم بطلت الوصية وعندهما يعتق بباية وكذا
 العتق بباية بجمعا او تبطل الوصية بعتق عبد لو جف بعد
 موت سيده فذبحه بها وان فدى فلا ولو اوصى لزيد بثلث
 ماله وتلك عبد فادى زيد عتقه في الصحة والوارث عتقه في المهر
 فالقول للوارث ولا شيء لزيد الا ان يفصل الثلث عن قيمته
 او يبرهن على دعواه ولو اقر رجل على الميت دنيا والعبد اعتا
 قه في الصحة وصدقهما الوارث ببيع العبد في قيمته وتدفع
 الى العتق ثم وعندهما لا يبيعه وان اجتمعت وصايا وصاها فالثالث
 عنها قدمت الفريضة وان اقرها فان تساوت في الفريضة
 او غيرها قدمت ما قدمه وقيل تقدم الزكوة على الحج وقيل يقبل الحج
 ويقدم الحج والزكوة على الكفارة في القتل والظرب واليهابا و
 الكفارات على صدقة الفطر وصدقة الفطر على الاضحية
 وان اوصى بحجة الاسلام فجاء عنه رجل من بلد ركبها
 ان وقتة النقة والا فمن حيث تقى وان ضرة حاجا فارت

في الطريق واربعين سنة عن يده وعند يدها من
 ما سبقت له من هذا الكتاب اذما الحاج عن غيره
 في الطريق **باب الوصية للأقارب وغيرهم**
 الانسان ملة مة وعند يدها من يسكن محلة ويجمع
 سيرة لها وبيت وكالسكن والمالك والذكر والانثى و
 المسلم والذمي وشهره من هو ذورهم من امراته وفنته
 من هو زوج ذات وهم محرم منه يستوي في ذلك الحق والبعده
 والا قرب والا بعد واقارب واقرباؤه وذوقرابة وارحام
 ودوار عامه النسابة الاقرب فالاقرب من كل ذي ريعهم
 محرم منه ولا يدخل في الوالدان والولد وفي الجدة و
 ايتان وان لم يكن له ذورهم محرم بطلت وتكون
 للثنتين فصاعدا وعند يدها من ينسب الى اقصى اب
 في الاسلام بان اسلم او ادركه الاسلام وان لم
 يسلم فمن له عمان وظلان الوصية لعمته وعند يدها لكل
 على السواء ومن له عم وظلان نصف الوصية لعمته و
 نصفها بين خالته وان له عم فقط فنصفها له وان له عم
 وعمته وخال وخاله فالوصية للعم والعمته على السواء

وعندها من الرقيق لكل على السواء في بيع والماله والفضل الرقيق
 وعندها من يمولهم ولصاحبهم نفسه والاهل بيته و
 ابوه وحمته من اهل بيته والفضل ينسب من ينسب اليه من حيث
 الاب وخسبه اهل بيت اليه والوصية لابي فلان وهو اب
 صلب للذكر خاصة وعند يدها وهو روية عن الامام يدل
 الاناث ايضا ولورثة فلان للذكر مثل حظ الانثيين ولو له
 فلان للذكر والانثى على السواء ولا يدخل اولاد الاب عند
 وجود اولاد القبل ولا يدخلون عند عدمهم دون الاولاد
 البنت وان اوصى لبني فلان وهو ابو قبيلة لا يحصون
 فرجى باطلة وان لا يتسلمهم او عيالهم اوزمناسهم او ارا
 ملهم فالصغرى والفقيه منهم والذكر والانثى ان كانوا
 يحصون ولوا اليه فرجى لمن اعتقرهم في الفسخ او المرض ولا ولا
 لهم ولا يدخل مولى المولات ولا مولى المولات ولا مولى
 المولى الا عند عدمهم وتبطل ان كان له موقوف وموقوفون
 واقل الجمع اثنان في الوصية صايا كما المواريث **باب الوصية**
بالخدمت واليتيم والفقير تصح الوصية بخدمة
 عبده وسكنى داره وبقتلها ما مئة معلومة واليتيم فان غلب

الموعدة المولى
له بخله الله
معه ولا ملأ اوصى له بالخدمة والتكفي ان يواجر وان اود
من ثمره بستانه مات وفيه ثمره فله هذه فقط وان
راد ابله فله وما يستقبل وان اوصى له بخله بستانه
فله الموجود وما يستقبل وان اوصى له بصوت غنمه او
لبنها او اولادها فله ما يوجد من ذلك عند موته فقط
قال ابو عبد الله ولم يقل **باب الوصية الذمى** ولو جعل
الذمى دارا سبعة او كيسة في صحته ثم مات فله ميراث
ولو وصى به لقوم مسمى بآز من الثلث وكذا في غير
المستمين خلا فالحما وتصح وصية مستأمن لا وارث
له في دارنا بكل مال مسلم او ذمى واوصى ببعضه ربة الباطل الى
ورثته وتصح الوصية له مادام في دارنا من مسلم او ذمى و
صاحب اليربوع لم يكن يهواه فهو كالمسلم في الوصية والله
تعالى ندد ووصية الذمى من الثلث ولا تصح لوارثه وتجوز

الموعدة المولى
له بخله الله
معه ولا ملأ اوصى له بالخدمة والتكفي ان يواجر وان اود
من ثمره بستانه مات وفيه ثمره فله هذه فقط وان
راد ابله فله وما يستقبل وان اوصى له بخله بستانه
فله الموجود وما يستقبل وان اوصى له بصوت غنمه او
لبنها او اولادها فله ما يوجد من ذلك عند موته فقط
قال ابو عبد الله ولم يقل **باب الوصية الذمى** ولو جعل
الذمى دارا سبعة او كيسة في صحته ثم مات فله ميراث
ولو وصى به لقوم مسمى بآز من الثلث وكذا في غير
المستمين خلا فالحما وتصح وصية مستأمن لا وارث
له في دارنا بكل مال مسلم او ذمى واوصى ببعضه ربة الباطل الى
ورثته وتصح الوصية له مادام في دارنا من مسلم او ذمى و
صاحب اليربوع لم يكن يهواه فهو كالمسلم في الوصية والله
تعالى ندد ووصية الذمى من الثلث ولا تصح لوارثه وتجوز

وتنكر من رطب ناسرة والام يطهر شيئا او تهاجر
يشكل ما تحت الاشجار في البلد من اكله في كسائه
اذا ثبتت الاشجار في البلد من اكله في كسائه
صلى الرجل ورجل ولا يخلو به غير محرم من رجل وامرأة
من جانبيه ومن جده من غير محرم من رجل وامرأة
يلبس عوين ولا حليا ويلبس الخيط في اصرامه ولا يكشف
عند رجل ولا امرأة ولا يخلو به غير محرم من رجل وامرأة
ولا يسافر بلا محرم ولا يختصه رجل ولا امرأة بل يتباح له امة
تحت من ماله ان كان له مال والا فمن بيت المال ثم يتباح فا
ان مات قبل طهره رعا له يغسل بربيعه ويكفن في خمسة اثواب
ولا يحضر بعد ما لا هو غسل رجل ولا امرأة وندب تسبيحة
فبره ويوضع الرجل مما يلي الامام ثم هو ثم امرأة ان علمهم
بجملته ولا اختار النسيين من المراث عند الامام فلو ما ابوه
عنه وعن ابن فلان بن سرحا وله سهم وعند الشيعي له
نصف النسيين وهو ثلث من سبعة عند ابو يوسف وخمس
من اثني عشر عند محمد ولو قال سيده كل عبد اخر وكل
امة وامرأة لا يعتق ما لم يسبأ ولو قال بعد تفرق اشكاله

او اكله او اشق لا يقبل وقيل يقبل **الاشجار** في كسائه
اذا ثبتت الاشجار في البلد من اكله في كسائه
صلى الرجل ورجل ولا يخلو به غير محرم من رجل وامرأة
من جانبيه ومن جده من غير محرم من رجل وامرأة
يلبس عوين ولا حليا ويلبس الخيط في اصرامه ولا يكشف
عند رجل ولا امرأة ولا يخلو به غير محرم من رجل وامرأة
ولا يسافر بلا محرم ولا يختصه رجل ولا امرأة بل يتباح له امة
تحت من ماله ان كان له مال والا فمن بيت المال ثم يتباح فا
ان مات قبل طهره رعا له يغسل بربيعه ويكفن في خمسة اثواب
ولا يحضر بعد ما لا هو غسل رجل ولا امرأة وندب تسبيحة
فبره ويوضع الرجل مما يلي الامام ثم هو ثم امرأة ان علمهم
بجملته ولا اختار النسيين من المراث عند الامام فلو ما ابوه
عنه وعن ابن فلان بن سرحا وله سهم وعند الشيعي له
نصف النسيين وهو ثلث من سبعة عند ابو يوسف وخمس
من اثني عشر عند محمد ولو قال سيده كل عبد اخر وكل
امة وامرأة لا يعتق ما لم يسبأ ولو قال بعد تفرق اشكاله

من اجل ان كان قد كان في بيده كفاية ولا
قد رقت من الحراج عذرة تركها ومن قال لا رقة عند
شاهدين لم يثبت في الدماء لا يثبت في الدماء
انما له قيل في قوله من قال لا رقة عند شاهدين
فقال كرهوا ان يثبت في الدماء من قال لا رقة عند شاهدين
في شهادتي رايسر من الرز في دافسته فقال دافسته لا يثبت
ولو منعت المرأة زوجها من الدخول عليها وهو يسكن معها في
بيتها كانت ناشرة ولو سكن في بيت العقب فامتنعت فلا ولو
قال لا اسكن مع امك ويد بيت على حدة فليس لها ذلك ولو
قالت مر اطلقوه فقال داد كبير او كرهه او داده باء او كرهه باء
ان نوى يقع ولا فلا ولو قال داده است او كرهه است يقع
وان لم ينو ولو قال داده انكار لا يقع وان نوى وان قال وكى
من انشيد تاقيامت او هم على لا يقع الا بالنية ولو قال لها خيلة
زنا كن فهو اقرار بالطلاق الثلث ولو قال خيلة فهو يشك في كنه
فلا ولو قالت له كايين تر ابحشدم مرا از چنگ باز داران طاعتها
سقط المهر والا فلا ولو قال لعبد هيا ما ليك اوله الله انا عبدك
تحقق ولو دعي الى فعل فقال به من سوكتك است كايين كايين

من اجل ان كان قد كان في بيده كفاية ولا
قد رقت من الحراج عذرة تركها ومن قال لا رقة عند
شاهدين لم يثبت في الدماء لا يثبت في الدماء
انما له قيل في قوله من قال لا رقة عند شاهدين
فقال كرهوا ان يثبت في الدماء من قال لا رقة عند شاهدين
في شهادتي رايسر من الرز في دافسته فقال دافسته لا يثبت
ولو منعت المرأة زوجها من الدخول عليها وهو يسكن معها في
بيتها كانت ناشرة ولو سكن في بيت العقب فامتنعت فلا ولو
قال لا اسكن مع امك ويد بيت على حدة فليس لها ذلك ولو
قالت مر اطلقوه فقال داد كبير او كرهه او داده باء او كرهه باء
ان نوى يقع ولا فلا ولو قال داده است او كرهه است يقع
وان لم ينو ولو قال داده انكار لا يقع وان نوى وان قال وكى
من انشيد تاقيامت او هم على لا يقع الا بالنية ولو قال لها خيلة
زنا كن فهو اقرار بالطلاق الثلث ولو قال خيلة فهو يشك في كنه
فلا ولو قالت له كايين تر ابحشدم مرا از چنگ باز داران طاعتها
سقط المهر والا فلا ولو قال لعبد هيا ما ليك اوله الله انا عبدك
تحقق ولو دعي الى فعل فقال به من سوكتك است كايين كايين

الحق في هذا الباب والحق في هذا الباب
عند عصبه في البيت والحق في عصبه في البيت
لا يورث من بيت بيت الابن وذو الابوين من
العصبات مقدم على الاب حتى ان الامت لا يورث مع
بيت بجب الاب لاب وعصبته ولد الزنا ولا ائله عنه موامته
والاب مع البنت صاحب فرض وعصبته واخر العصباء مولد
العتاقة ثم عصبته على الترتيب المذكور فمن ترك اب مولده
وابن مولده فما له كله لابن مولده وعند اب يوسف للاب السدس
والباقي لابن ولو كان مكان الاب جده فكله لابن اتفاقا ولو
ترك جده مولده واخاه فالجدا ولي وعندهما يستويان والفقهاء
انما يأخذ ما فضل من ذي الفرض فلو تركت زوجا واخوة لام
واخوة لابوين واماما فالنصف للزوج والسدس للام والثلث
للاخوة لام ولا يشتركون في الاخوة لابوين وتسمى المشتركة
والحرارية **فصل** في حجب الحرمان من متنفذ حق ستة الابن
والاب والبنت والام والزوجة والزوجة ومن علمهم بحجب
الابجد بالقرب وذو القرابة بذي القرابتين ومن يدي الشخص
لا يرث معه الا اولاد الام حيث يدلون بها ويرثون معها

بحجب الاخوة بالبن والبن والبن والبن
عند الاب والابن والابن والابن
بالجد بيقاسمونه وهو كانه انما سقطت المقامات من البيت
عند عدم ذي الفرض ام عند الستة من عند وجوده والفقهاء
على قول الامام واذا استكمل بنات القليل الثلث سقط
بنات الابن الا ان يكون بحداتها او اسفل منهن ابن
فيعصب من بحداته ومن فوقه ليست بذات سهم ويسقط
من دون وان استكمل الاخوة لابوين الثلث سقط الاخ
خوات لاب الا ان يكون معهن اخ لاب والجدة كاهن
يسقط بالام والابويان خاصة بالاب ايضا وكذا بالجدة الام
الاب والقرى منهن من اتي جهة كانت تحجب بعدى من اتي
جهة كانت وارثة كانت القرى او محجوبة كالام الاب معه
فانها تحجب ام الام واذا اجتمع جدتان اميرهما ذات قرابة
كالام ام الاب والامخوات قرابتين كأم اب الاب
ويحي ايضا ام ام الام فثلث السدس لذات القرابة وثلاثا
للأخوة عند محمد وينصف عند اب يوسف والمحرم بالقتال
ونحوه كيجب المحجب كجاء في الجدة وكالاخوة والاخوات

الانسان محل الشيطان وليكن اجد القامرة في مضان
 تلك المسئلة فانه رجاء كبر بعض المسائل في بعض الكتب
 المذكورة في موضوع وفي غيره في موضوع اخر فاكثرت بذكرها
 في احد الموضوعين ثم ان ردة مسائر كثيرة من الرداية
 وجموع البحر من ولم ازل وشيئا من غير ما حتى ليسر الطلب
 على من اشبه عليه صحة شيئا في الكتب الاربعة
 والله تعالى اعلم بالدون نعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير
 قد وقع الفراغ من كتابة هذه النسخة الشريفة في
 نصف الشوال المعظم في وقت العصر

يوم الجمعة مائة والعقيد الحقيد

ملا قاسم ابن الحارث

غفر الله له ولوالديه

ولا استأده وجميع المؤ

منه والمؤمنات و

المسلمين والمسلمات

الاصياء منهم والاموات

١١٢١

روى انه ان فني سئل عنه آية في كتابه تعالى انه
 عاد انه الاجماع في فقه الفقه الفقه الفقه
 من وجه فوله تعالى ومن ينافق الرسول فانه بعد ما بينه
 له الله في دينه فخره في الموضع فوله ما نوله ونفقه جهنم
 وكانت مغيرة فانه لا آية في علم صفة مخالفة الاجماع
 فقه زان